جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية (2009-2018)

دراسة حالة في مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

مذكـرة تخـرج تدخـل ضمـن متطلبـات نيـل شهـادة الماستـر

تخصص : اقتصاديات العمل

إعـداد الطالبين:

–طاهري الحاج

– قواسم هواري

الأستاذ المشرف:

د. ساعد محمـد

لجنة المناقشة :

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الصفة
د .صافا محمد	أستاذ محاضر " ب "	رئيسا
د .ساعد محمد	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا مقررا
أ.بلعيد شكيب	أستاذ مساعد " أ "	عضوا مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية:2019/2018

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث ولا يسعنا إلا أن نسجد لله شكرا وحمدا على توفيقه.

نخص بالشكر والامتنان والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور **ساعد مُحَّد** على توجيهاته القيمة وكل ما بذله من جهد.

كما نتوجه أيضا بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور **عابد عدة** على تقديم يد العون والمساعدة وتوجيهاته القيمة و كل ما بذله من جهد .

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون.

وإلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه وكل كلمة طيبة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره ليري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار،

إلى **أبي** العزيز أطال الله في عمره.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم أبتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى **أمي** الغالية أطال الله في عمرها.

.إلى من أعتز وافتخر بهم أخوتي الأعزاء :عبد الغاني ، زوبير ، عباس ، سليمان .

إلى أختي الوحيدة التي لا تتوقف يوما ولا لحظة عن تقديم النصح والإرشاد

إلى براعم الأسرة، رمز البراءة ونور أمل المستقبل :سهيلة ، خولة ، شهرزاد ، مُحَمَّد أمين ، إيمان حفصة ، إسلام و منال.

إلى زوجتي الغالية التي ساندتني وخطت معي خطواتي، ويسرت لي الصعاب بدعمها ونصحها ومساعدتها في إنجاز هذا البحث.

إلى من تضع لهم الملائكة أجنحتها إكراما لهم إليكم

يا طلاب العلم

ومن لم أذكره في إهدائي فليعلم أن حبي وإخلاصي له لا يعلمه إلا الله.

طاهري الحاج

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز الناس وأغلى الناس

إلى من بفضلها بعد الله عز وجل وصلت ما وصلت إليه

إلى من كان نورا في طريقي

إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي

إلى أمي وأبي حفظهما الله وجزاهم خيرا

وإلى جميع الإخوة والأخوات (بشرى ، فاطمة ، خالد ، اسماعيل عمر الفاروق ، و اخر عصفورة فرح ملك .) وإلى جميع أفراد العائلة كل باسمه

وإلى كل من أعانني ولو بكلمة طيبة وإلى كل الأصدقاء والأحباب والعاملين بإخلاص من أجل عزة الوطن وإعلاء شأنه.

قواسم هواري

الفـــــــهرس

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

الفهرس ..... **III– I**

مقدمة ..... **أ – ز**

الفصل الأول:
عموميات حول التنمية الاقتصادية

تمهيد 9

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية 10

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية و أهميتها 10

المطلب الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية 13

المطلب الثالث: أهداف و أهمية التنمية الاقتصادية 17

المبحث الثاني: نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية 22

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية 22

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 26

المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية 32

المبحث الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها 36

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. 36

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية 40

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية 44

خلاصة الفصل 49

الفصل الثاني

الإطار النظري للقطاع الفلاحي

تمهيد 51

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول القطاع الفلاحي..... 52

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة..... 52

المطلب الثاني: وظائف وخصائص القطاع الفلاحي..... 55

المطلب الثالث : أهمية القطاع الفلاحي 58

المبحث الثاني: أسباب تخلف القطاع الفلاحي و سبل تطويره..... 60

المطلب الأول: أسباب تخلف القطاع الفلاحي 60

المطلب الثاني: وسائل تطويل وترقية القطاع الفلاحي 61

المطلب الثالث : مصادر تمويل القطاع الفلاحي 63

المبحث الثالث: القطاع الفلاحي ومساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية 68

المطلب الأول: الدوافع المؤدية الى ضرورة تنمية القطاع الفلاحي 68

المطلب الثاني: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي 70

المطلب الثالث: دور القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية..... 72

خلاصة الفصل..... 75

الفصل الثالث

القطاع الفلاحي و مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد 77

المبحث الأول: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت 78

المطلب الأول:تقديم ولاية تيارت 78

المطلب الثاني: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت..... 79

المطلب الثالث: خدمات ومهام مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت 82

المبحث الثاني: تطور القطاع الفلاحي في الولاية..... 86

المطلب الأول: تطور انتاج الحبوب و البقول الجافة للفترة (2009 -2018) 86

المطلب الثاني: تطور انتاج الخضروات و الفواكه للفترة (2009-2018)..... 92

المطلب الثالث: تطور الانتاج الحيواني للفترة (2009-2018)..... 95

المبحث الثالث: انعكاسات القطاع الفلاحي على التنمية في الولاية 102

المطلب الأول :انجازات الولاية في مجال التنمية 102

المطلب الثاني:إنعكاسات الاصلاحات الفلاحية على التنمية في الولاية 108

المطلب الثالث: أهم النتائج المحققة للولاية وطنيا و افاقها المستقبيلة 112

خلاصة الفصل..... 115

خاتمة 116

قائمة المصادر والمراجع 119

قائمة الجداول
والأشكال

قائمة الجـــــداول

الجـــــدول	عنـــــوان الجـــــدول	الصفحة
	الفصـــــــل الثالـــث	
1-3	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2009-2018)	87
2-3	تطور إنتاج البقول الجافة للفترة (2009-2018)	90
3-3	تطور إنتاج الخضروات للفترة (2009-2018)	92
4-3	تطور إنتاج الفواكه للفترة (2009-2018)	94
5-3	تطور عدد المواشي للفترة (2009-2018)	96
6-3	تطور الانتاج الحيواني للفترة (2009-2018)	98
7-3	توزيع العقار الفلاحي في الولاية	103
8-3	هياكل الري	103
9-3	حوصلة الشعب المدعمة من طرف الدولة للفترة (2009-2018)	107
10-3	حجم العمالة في القطاع الفلاحي	109
11-3	مدخلات ومخرجات ولاية تيارت للحبوب	110
12-3	مدخلات ومخرجات ولاية تيارت للبقول الجافة	111
13-3	تقديرات إنتاج الحبوب آفاق 2019	113
14-3	تقديرات إنتاج الخضر أفاق 2019	113
15-3	تقديرات إنتاج البقول الجافة آفاق 2019	114
16-3	تقديرات عدد المواشي افاق 2019	114

قائمـــــة الأشـــــكال

الجـــــدول	عنـــــوان الشكل	الصفحة
	الفصـــل الثالـــث	
1-3	مخطط الهيكلي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.	81
2-3	تطور إنتاج الحبوب للفترة (2009-2018)	88
3-3	تطور إنتاج البقول الجافة للفترة (2009-2018)	91
4-3	تطور إنتاج الخضروات للفترة (2009-2018)	93
5-3	تطور إنتاج الفواكه للفترة (2009-2018)	95
6-3	تطور عدد المواشي للفترة (2009-2017)	97
7-3	تطور انتاج اللحوم الحمراء و البيضاء والصوف (2009-2018)	99
8-3	تطور إنتاج البيض للفترة (2009-2018)	99
9-3	تطور إنتاج العسل للفترة (2009-2018)	100
10-3	تطور إنتاج الحليب للفترة (2009-2018)	100

مقدمـــــــة

مقدمـة:

تحتل الفلاحة مكانة مهمة في دول العالم، بل تمثل قاعدة أساسية لهذه الدول حيث تعتبر من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه، إذ ساهمت منذ القدم على تطوير وإقامة الحضارات ومازالت في عصرنا الحاضر، لأنها تؤدي دورا مهما في التنمية الفلاحية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام خاصة البلدان النامية كونها تعتبر مصدر للدخل لغالبية السكان وتوفر لهم السلع الضرورية من الغذاء، الكساء وغيرها ، لذا تسعى كل الدول لوضع سياسة كفيلة به.

يعد القطاع الفلاحي قطاعا حيويا في التنمية الاقتصادية، لهذا فهو بحاجة إلى سياسة الترشيد كونه يختلف عن القطاعات الأخرى،فإذا كانت الفلاحة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها تمثل الحجر الأساس بالنسبة لأغلب اقتصاديات الدول النامية خاصة المعتمدة منها على النفط، على اعتبار أن الثروة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة للزوال أجلا أم عاجلا، ولهذا فإن الفلاحة بالنسبة لهذه الدول هي التي تمد الإنسان بمعظم غذائه وكسائه وغالبا ما تكون المصدر الأساسي لتوفير فرص العمل، حيث أن ثلثي السكان أو أكثر يعتمدون على الفلاحة، وتأييدا لذلك يكاد يجتمع الاقتصاديون على أن التنمية الفلاحية هي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية.

ويظهر جليا سعي واهتمام الدولة الجزائرية لتطوير قطاعها الفلاحي وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي من خلال خطط التنمية الاقتصادية و وضع مجموعة الإصلاحات والبرامج الفلاحية، بحيث قامت بحركة كبيرة للقطاع الفلاحي عن طريق تقديم حوافز و تشجيعات كان لها أثر إيجابي على نمو الإنتاج في مختلفة النشاطات الفلاحية .

إشكالية الدراسة :

يدور موضوع هذه الدراسة حول دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة ولاية تيارت وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، مع التركيز على القطاع الفلاحي ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

–ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر ؟

وعلى أساس هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يكمن دور القطاع الفلاحي؟
- ما هي أهم الشعب المكونة للقطاع الفلاحي ؟
- ما هي أهم البرامج و الانجازات التنموية المنتهجة للنهوض بالقطاع الفلاحي ؟

فرضيات الدراسة :

- من المحتمل أن للفلاحة دور كبير في تحقيق التنمية من خلال مساهمتها في توفير الغذاء وتكوين رأس المال كما أنها مصدر لليد العاملة.

- مخطط التنمية الفلاحية والريفية كسابقيه من البرامج لم يضف أي جديد للقطاع الفلاحي في الجزائر.

- من الممكن أن يساهم القطاع الفلاحي من خلال الشعب الفلاحية في زيادة الإنتاج و من ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي لدراسة هذا النوع من البحوث كون قطاع الفلاحة يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة في المجال الفلاحي ومساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي لها.

- ارتباط الموضوع بالتخصص الذي ندرسه.

الأسباب الموضوعية:

- المكانة والأهمية التي تحتلها الفلاحة في الاقتصاد الوطني هذا ما أثار اهتمامنا وبالخصوص المجهودات التي تبذلها الدولة لتحسين مردوديتها.
- معرفة إن كانت الفلاحة في الجزائر ترتقي أن تكون موضوع الساعة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة.

أهمية الدراسة :

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا في كل اقتصاديات دول العام ، و هو يحظى بأهمية كبيرة لديها لأنه يحقق أمنها الغذائي و يضمن سيادتها الوطنية ، إلا أنه في الجزائر يعتبر قطاعا ثانويا و لا يعتمد عليه للقيام بالتنمية اللازمة ، و لكن وبعد مرور السنوات و انخفاض سعر البترول أصبح التوجه إلى القطاع الفلاحي ضرورة وليس اختيار .

أهداف الدراسة:

- محاولة اكتساب المعلومات المتعلقة بهذا القطاع بهدف تطوير المهارات مستقبلا.
- تسليط الضوء على قطاع لم يعنى بالاهتمام و لم يقدم له الدعم المثالي لتحقيق أهدافه التي تحدد مستقبل الولاية .
- التعرف على برامج التطوير والتنمية التوسيع واكتشاف السياسات المتبعة معرفة المشاكل والعراقيل الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي والحلول المتبعة من أجل تفادي هذه المشاكل وتوضيح أن هذا القطاع يساهم في عملية التنمية.

الدراسات السابقة:

– الدراسة الأولى :خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع – تحليل إقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2014-2015 ، وضحت هذه الدراسة الاختلاف مابين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و العلاقة بينهم ، وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة قصيرة و طويلة الامد بين الفساد ونمو الاقتصادي ، أما مايميز دراستنا عن هذه الدراسة هو أن الفساد مرتبط ارتباطا وثيقا بعامل الاستقرار الإقتصادي و السياسي .

– الدراسة الثانية :سفيان عمراني ، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، شعبة تجارة دولية و تنمية مستدامة ، جامعة 08 ماي ، قالمة 2014-2015،تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي للتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ، و استعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة في اطار برامج إنعاش الاقتصاد الوطني ، وتوصلت الدراسة أن قدرة القطاع الفلاحي على تحقيق التنمية المستدامة تتوقف على مدى توفر الدعم اللازم للمشروعات الفلاحية الذي يعد من مهام السياسة الفلاحية ، وأما ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أن القطاع الفلاحي يساعد في حل العديد من المشاكل مثل مشكلة البطالة و توفير الغذاء وغيرها من المشاكل .

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية :

تطرقنا في الجانب النظري إلى التنمية الاقتصادية والقطاع الفلاحي ، ومن حيث المكان كانت الدراسة التطبيقية على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2009 إلى2018 .

الحد المكاني :ولاية تيارت .

منهج الدراسة:

من خلال دراسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة نظرا لأهمية الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي ، وذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة، وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع والاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة حالة، وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول والأعمدة البيانية.

أداوت الدراسة:

إن من أهم الأدوات المستخدمة في دراستنا المراجع، والمصادر المختلفة والمتعلقة بمساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بالاعتماد على الدراسات السابق كما استخدمنا في دراستنا شهادات ماجستير، دكتوراه، ومجموعة من الكتب والاعتماد أيضا على فضاء الإنترنت واستعمال أسلوب المقابلة في الدراسة الميدانية لولايتنا لاستعمالها في المذكرة.

صعوبة الدراسة:

بطبيعة الحال لا يوجد هناك طريق مستقيم وخال من الأشواك كما هو الحال بالنسبة إلى موضوعنا الذي وادهنا فيه مجموعة من المشاكل والصعوبات منها:

- قلة المصادر والمراجع لموضوعنا وخاصة المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الجزائر.
- صعوبة البحث في المواقع الإلكترونية وقلة المعلومات.
- صعوبة الحصول على المعلومات في المصالح المختصة.
- عملية الترجمة للمعلومات من الفرنسية للعربية.
- سرية وتحفظ المسؤولين على إمداد المعلومات الكافية والمتعلقة بالفلاحة والزراعة.

هيكل الدراسة:

ضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء موضوع البحث متضمنا مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للتنمية الاقتصادية وقسم إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول التنمية الاقتصادية والمبحث الثاني تناولنا فيه نظريات و استراتجيات التنمية الاقتصادية بينما ضم المبحث الثالث متطلبات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها ، أما الفصل الثاني فكان بعنوان مفاهيم حول القطاع الفلاحي وقسم أيضا إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي أما المبحث الثاني والثالث هما على التوالي، اسباب تخلف القطاع الفلاحي و سبل تطويره،و دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية –ولاية تيارت نموذجا– وكذلك قسمنا الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول نشأة مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت والمبحث الثاني تطور القطاع الفلاحي في الولاية أما المبحث الثالث تم التطرق إلى انعكاسات القطاع الفلاحي على التنمية في الولاية.

الفصل الأول

عموميات حول التنمية الاقتصادية

تمهيد :

لقد غدت دراسة التنمية الإقتصادية و مشاكلها تمثل إحدى الإهتمامات الكبرى للدول المتقدمة و النامية على حد سواء حيث أصبحت تمثل مركز الصدارة في مختلف الأبحاث, بإعتبارها الخيار الرئيسي و الوحيد للتحرر من أسر التخلف الإقتصادي و الوصول إلى أرقى المستويات و تحسين الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي و الثقافي .

و من هذا المنطلق أصبحت التنمية هي القضية الأولى و الرئيسية بالدول النامية, و في سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة المادية, و البشرية لتحقيق ذلك الهدف الكبير, و لقد دلت التجارب التاريخية لعمليات التنمية بالبلدان النامية أن جوهر عملية التنمية الإقتصادية من جهة و التطور المستمر للمحتوى العلمي و التكنولوجي لهذه القطاعات من جهة أخرى و بذلك فالتنمية الإقتصادية تتطلب التحديث حسب ما تفرضه مستجدات العصر و التوسيع في الإستثمار و تطبيق إستراتيجيات تنموية محكمة الدراسة .

و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث

- المبحث الأول : ماهية التنمية الإقتصادية .
- المبحث الثاني : نظريات و إستراتيجيات التنمية الإقتصادية .
- المبحث الثالث : متطلبات التنمية الإقتصادية و معوقاتها

المبحث الأول :ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية إحدى الرهانات الكبرى على إعتبارها أنها الخيار الوحيد للتحرير من التخلف الإقتصادي ، فجندت في سبيل ذلك مواردها المختلفة رغم تباين سياستها و إستراتيجياتها إلا أن هدفها واحد و نحاول في هذا المبحث التعرف على ماهية التنمية الإقتصادية و عناصرها و أهدافها .

المطلب الأول : مفهوم التنمية الإقتصادية و أهميتها

إن مصطلح التنمية الإقتصادية يعني أضياء مختلفة الأشخاص، و لهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد و مقبول ، و قد إختلفت تعريفات التنمية فيما بين الإقتصاديين و الكتاب . و لكنها أجمعت بأن التنمية الإقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع و تتجاوز بذلك مفهوم النمو الإقتصادي الذي غلب الكتابات الأولى في مجال التنمية و لقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم، و يصاحب ذلك العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في البيان الإقتصادي. و يعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الإقتصاد الوطني مرحلة النمو الذاتي.

كما يعرف (Edgar Owen)

التنمية في كتابه عام 1987، بأنها لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية و أشكال الحكومة و دور الجماهير في المجتمع .[1]

و تعرف بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل و للنظام الإجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل و قد عرف (A.K.Sen) التنمية بأنها تعمل على توسيع الحقوق و القدرات, فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية و إحترام النفس و الثاني يمنح الفرد الحرية, و التعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنائي أو تعمير بنائي للمجتمع بأبعاده الإقتصادية و الإجتماعية و الفكرية و التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة للمجتمع و أفراد المجتمع .

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات ومطبوعات**، الطبعة الأولى 2007 ،دار وائل للنشر ،الأردن، ص-ص 122،123.

و تعرف أيضا بأنها سياسة إقتصادية طويلة الآجال لتحقيق النمو الإقتصادي ، و هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. و إذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

و يقصد بعبارة " عملية "هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة طويلة من الزمن، ينتج عنه حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الإقتصاد القومي[1].

و أيضا هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغييرات تكنولوجية، فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو ينتظر إنشاؤها[2].

إن الإهتمام الأكبر للتنمية الإقتصادية مرتبط بالجانب الإقتصادي و لقد تطرق لمفهوم التنمية الإقتصادية مجموعة كبيرة من الإقتصاديين، بإعطاء تعاريف مختلفة و مفاهيم متطورة للتنمية الإقتصادية، تصب عليها في نهاية الأمر في مصب واحد و هو العمل على رفع مستوى المعيشة للفرد، بهدف إشباع أكبر حاجياته و من أهم هذه التعاريف:

عرفت التنمية الإقتصادية على أنها إجراءات و سياسات و تدابير متعددة, تعمل على تعبير البنيان و الهيكل الإقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.كما تعرف التنمية الإقتصادية بأنها تقدم المجتمع عن طريق أساليب إنتاجية جديدة أفضل،بهدف رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية ، و خلق تنظيمات أفضل بالإضافة إلى زيادة رأس المال التراكمي في مجتمع على مر الزمان.[3] نظرا لأن عملية التنمية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الإقتصادي كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام ببعض خاصة و أن التنمية الإقتصادية تقترن بنمو

[1]-كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، الدار الجامعية بيروت (لبنان)، 1988، ص 63،64.

[2]-علاء خرج الطاهر،**التخطيط الإقتصادي**، دار الراية للنشر ، الطبعة الأولى ،2010 ،عمان الأردن، ص 109.

[3]-محمد بويهي ، **إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التنمية الزراعية المستدامة** ، الخلدونية في العلوم الإقتصادية ، مجلة علمية العدد 2012/01 جامعة تيارت، الجزائر ص 76،77.

السكان، و بتراكم رأس المال، و تطبيق الإبتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج،بتغيير تركيب السكان،و تغيير توزيع الإنفاق القومي بين الإستهلاك و الإدخار و أيضا توزيع الدخل بين الشرائح الإجتماعية.

و في الفكر التنموي الكلاسيكي هناك بعض الكتاب أمثال Baldwin et Meier

قد عرفوا التنمية الإقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل القومي و دخل الفرد في المتوسط, بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من انمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.

و يتفق في الشق الأول من التعريف بعض الكتاب العرب حيث يرى الدكتور مدحت العقاد أن التنمية الإقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستعملة النمو في إستقلال مواردها الإقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه .

أما الإقتصادي KindLebergen فيؤكد أن التنمية الإقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[1]

إذن التنمية الإقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة و متطورة، و يعتمد إعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الإلتزام لتحقيق التغيير من واقع متخلف إلى واقع متطور و متقدم في كافة المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، بل حتى المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور و المتابعة و التدريب على أحدث الوسائل المستخدمة .

و يمكن أيضا تعريفها بأنها عبارة عن التغييرات الهيكلية التي تحدث في الإقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و التنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة، و توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع[2]

[1]–إسماعيل عبد الرحمان ، حربي عريقات ، مفاهيم و نظم اقتصادية ،طبعة أولى ، دار وائل للنشر ، عمان (الأردن) ، 2004، ص–ص 267،268.

[2]––عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الإقتصادية تحليل جزئي و كلي ،الدار الجامعية، 2007، الإسكندرية (مصر)،ص473.

و يلاحظ من هذا التعريف بأنه يعطي المفهوم الشامل للتنمية حتى أن الأمم المتحدة أصبحت تتبنى مثل هذا المفهوم التالي :[1]

التنمية الشاملة = التنمية الإقتصادية + التنمية البشرية

و من المنطق أن الفرد هو هدف التنمية ووسيلة التنمية في نفس الوقت فالتنمية من الإنسان و بالإنسان و إلى الإنسان و تصبح التنمية الإقتصادية هي عملية تعني بالإنتقال من حالة التخلف الإقتصادي بكل أبعاده إلى حالة التقدم الإقتصادي بمفهومه الشامل و يقاس ذلك من خلال مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى, مثل المؤشرات الصحية و التعليمية و بعض الخدمات الأساسية و غيرها من المؤشرات التي تصدر بها تقرير أنم الأمم المتحدة يسمى تقرير للتنمية البشرية

المطلب الثاني: عناصر التنمية الإقتصادية

تتطلب التنمية الإقتصادية موارد مختلفة منها الموارد الطبيعية و البشرية و رأس المال التكنولوجيا إذ أن الدول الأقل تطورا تحتاج فضلا عن هذه العناصر إلى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية و توفير الشروط الإجتماعية لذلك و من الأمور الأخرى التي تتطلبها التنمية هي التأكد من جانب الطلب و العرض في الإنتاج و أن يكونا كافيين فمن بين هذه العناصر نذكر مايلي :

1-الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض أو موارد الأرض و هذه الموارد موجودة على سطح الأرض أو تحت سطح الأرض و تشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار, فنجد تعريف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية على أنها أي شيئ وجده الإنسان في بيئته الطبيعية و الذي يستغله الإنسان لمنفعته, و بصيغة أكثر تحديدا فإن هذه الموارد تشمل الصخور التي تحتوي على خامات المعادن و مصادر الطاقة مثل النفط و الفحم و اليورانيوم و الغاز و المنتوجات المفيدة الأخرى

[1] -D.N.Dwivedi ;Macroeconomics :Theory and policy ;3rd ed ; Tata Mcgraw-hill Education private limited ; New delhi ;india; 2010,p 583.

مثل أحجار البناء و المياه الجوفية و كذلك التي توفر الأماكن أو المواقع للبناء و الطرق و سكك الحديد .... إلخ .

كما أن المياه السطحية و المياه الجوفية لا يمكن أن يستغنى عنها البشر و الحيوانات و النباتات في حياتهم و تمثل هذه الموارد العنصر الرئيسي من حيث الأهمية خاصة في مرحلة بداية النمو الإقتصادي . [1]

ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فيه فائض و هذا الفائض في بداية عملية النمو الإقتصادي ليس أكثر من إنتاج غذاء بكمية أعلى من مستوى حد الكفاف لمعيشة الناس في الدول الأقل تطورا, و هكذا في المرحلة الأولية للنمو الإقتصادي فإن الموارد الطبيعية إذا كانت متوفرة بكميات كبيرة يمكنها أن تستديم النمو في معدلات عالية .

إن عملية التنمية الإقتصادية في اللحظة التي يمكن تعزيزها مع زيادة في كميات الغذاء لعدد متزايد من العمال الذين يعملون في نشاطات غير زراعية و كذلك عرض المواد الخام للصناعات.

2-الموارد البشرية

إن هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج و هذه الموارد يمكن أن تقسم إلى الفئات التالية :

-عرض العمل و هذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة و مع مخزون رأس المال البشري (التعليم, مهارات) أو أن النوعية تتجسد على نحو مختلف.

-الفئة الأخرى من فئات الموارد البشرية تلك التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل و هذه الفئة تشمل المدراء و الموظفين.[2]

[1] غازي محمود ذيب الزعبي ، **البعد الإقتصادي للتنمية السياسية في الأردن** ، جدار الكتاب الحديث الطبعة الأولى ،عمان (الأردن), الطبعة الأولى 2009 ، ص31 .

[2] محمد صالح تركي القريشي ، **علم إقتصاد التنمية** ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان(الأردن) 2009، ص –ص 54-55.

3-رأس المال المادي .

إن هذا النوع من رأس المال يتضمن أو يشمل المباني، المعدات و المخزونات ، إذا هناك سلعا إنتاجية تساعد في إنتاج سلعا أخرى و هذه السلع هي سلع دائمة أو سلع طويلة العمر و هذا النوع من رأس المال ينبغي أن يميز عن رأس المال البشري و الذي هو أيضا يساعد في عملية الإنتاج و لكنه متجسدا في البشر و كذلك ينبغي أن يميز من رأس المال المالي الذي يتألف من أرصدة سائلة يمكن تبادلها مع السلع, لعل رأس المال المادي يمكن تصنيفه إلى الأنواع الآتية:[1]

الهياكل الارتكازية و هذه في طبيعة رأس المال الثابت و هذا النوع يتضمن مشروعات المنافذ العامة مثل (النقل، الطرق، السكك، الحديد) الكهرباء، شبكة الإتصالات، المدارس، الجامعات ... إلخ إن هذه المكونات أو العناصر من رأس المال المادي تسهل نشاطات الإنتاج و هناك رأس المال ثابت يأخذ شكل مكائن و معدات في الصناعة و الزراعة تدخل في إنتاج السلع و الخدمات و الصنف الثالث هو ما يدعى رأس المال المخزون و هذا النوع يشمل كافة أنواع السلع منها السلع الوسيطية و السلع قيد التصنيع و السلع كاملة التصنيع. و من ناحية أخرى فإن توافر رأس المال يمكن أن يدعم التخصص و تقييم العمل إلى مدى أكبر بكثير من زيادة قوة العمل نفسها, و لعل رأس المال المادي يشكل العنصر الرئيسي في إدخال التقدم التكنولوجي في النظام الإنتاجي بمعنى أن كل سلعة رأسمالية هي تجسيد التكنولوجيا أو منظومة من التكنولوجيات التي تشكل قدرتها على إنتاج سلعا معينة أو مجموعة متنوعة من السلع, يساهم رأس المال المادي في نمو القطاع الزراعي و القطاع الصناعي مما يقود إلى زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و الأكثر أهمية هو دور رأس المال المادي في زيادة تراكم أو مخزون رأس المال نفسه.

4-التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها آلية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو النظرية العملية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع و الخدمات و التكنولوجيا ليست مثل عناصر الإنتاج فالتكنولوجيا تساهم في

[1]- محمد صالح تركي القريشي ، **علم إقتصاد التنمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 55،61.

زيادة الإنتاج عندما تتجسد التصنيفات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية و هناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر و يأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل و الإدارة ... إلخ .

إن أي أسلوب تكنولوجي تستعمل فيه عناصر الإنتاج بوصفها توليفة إذا تصنت فإنها سوف تجعل الإنتاج أكثر كفاءة و الكفاءة هنا قد تأخذ شكل تحسين في المنتوج الذي هو أفضل نوعية, كما أن التقدم التكنولوجي يقلل تكاليف الإنتاج و من ناحية أخرى فإن التقدم التكنولوجي يحقق القيود الذاتية المتأنية من الندرة التي يواجهها الإنسان .[1]

5-تكنولوجيا المعلومات و التنمية

إن إستلام و تطبيق المعلومات يعد من الخصائص المركزية في إكتساب و تعميم المعرفة التي تخلق بدورها معلومات تعكس إعتقادا عالميا قويا في مؤهلها التحويلي أن التكنولوجيا عامة قد نشأت حول معلومات أنفق عليها الملايين من الدولارات كل سنة, و في تقرير للبنك الدولي سنة 1999 يقول فيه البنك الدولي أن هذه التكنولوجيا الجديدة سهلت الكثير من حيث إكتساب إكتساب و إمتصاص المعرفة مزودة بذلك الدول النامية بفرص لها لم يسبق لها مثيل لتعزيز الأنظمة التعليمية و تحسين وضع أو بناء السياسات و تنفيذها و توسيع الفرص للأعمال و الفقراء, فالحكومات و المتبرعون أو المانحون و منظمات التنمية مندفعون لتحقيق و إدراك المنافع التي تعد بها المنفذ على الشبكة في المحاربة ضد الفقر هناك فرص لتطبيق التكنولوجيا الجديدة في معلومات حول الصدمة و معلومات تعليمية و زراعية, و تعرف المعلومات بوصفها إلكترونية للحصول على المعلومات و إعدادها و إختزانها و توصيلها, إن تكنولوجيا المعلومات هي تكنولوجيا المعلومات و الإتصال تتأسس على معلومات رقمية و هي ليست التكنولوجيا التي تتعامل مع المعلومات التكنولوجية .

6-العناصر المؤسسية و الإجتماعية

إلى جانب المدخلات التكنولوجية فإن عناصر مؤسسية و إجتماعية ملائمة تساهم كثيرا في التنمية و على نحو واسع فإن هذه العناصر تخص تنظيم عملية التنمية و رعاية المشاعر و العواطف و الحوافز المتعلقة بالنمو و هذه العناصر لا تشبه عناصر الإنتاج مثل الأرض و العمل و رأس المال التي يمكن أن يحل أي عنصر من

[1] محمد صالح تركي القريشي, علم إقتصاد التنمية مرجع سبق ذكره ص-ص 62،66.

هاته العناصر محل العنصر الآخر بدلا من ذلك فإن العناصر المؤسسية و الإجتماعية هي عناصر مكملة للأخرى .

المطلب الثالث : أهداف و أهمية التنمية الإقتصادية

1-أهداف التنمية الإقتصادية

للتنمية الإقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة الأفراد و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم, و سنوضح فيما يلي إلى طرح الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حول الخطة العامة للتنمية الإقتصادية في الدول النامية و هي كالآتي:[1]

1.1 زيادة الدخل القومي

تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الإقتصادية في الدول النامية ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الإقتصادية هو فقدها و إنخفاض مستوى معيشة أفرادها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي و الدخل الفردي أي زيادة في الدخل القومي الحقيقي لا النقدي،أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها المواد الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان و إنما تحكمها عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات البلد المادية و الفنية فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي، كلما توفرت أموال أكثر و كفاءات أحسن كلما سمح بتحقيق نسبة زيادة في الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الإقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة إقتصاديا.

[1]-كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

2.1 رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيق الضروريات المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة الأفراد بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معنى لأن التنمية الإقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و بالتالي إنخفاض مستوى المعيشة و كذلك حل نظام توزيع الدخل لوكان مختلا في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الإقتصادي و هي عادة لا تكون إلا قلة من الناس.

و بالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض و بما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فإنه كلما كان المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على إرتفاع مستوى المعيشة و تحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل القومي من جهة السكان .

3.1 تقليل التفاوت في الدخول و في الثروات

هذا الهدف في الواقع هو هدف إجتماعي إذ أن معظم الدول المتخلفة نجد أنها بالرغم من إنخفاض الدخل القومي و إنخفاض متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي و هذا التفاوت في توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى إنقسام المجتمع إلى فئتين:

فئة من الغنى المفرط و فئة من الفقر المدفع إضافة إلى أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية و لا تنفقه يؤدي في الآجال الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، و زيادة تعطل العمال ذلك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع و الخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال و بالتالي زيادة تشغيل العمال, لذلك فليس من المستغرب إعتبار تقليل التفاوت في الدخول و الثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها .[1]

4.1 تعديل التركيب النسبي

هناك أهداف أخرى أساسية للتنمية الإقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي و نعني بذلك عدم قدرة البلاد على الإعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي, سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط أو البحث في تنشيط و دعم قطاع الصناعة لذا يجب أن تقترن التنمية الإقتصادية ببناء الأساس المادي للتقدم و المتمثل في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي و ذلك ببناء الصناعات الثقيلة التي تمد الإقتصاد القومي بإحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج، فالإعتماد على قطاع واحد يعرض البلد إلى خطر التقلبات الإقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و إستقرار مجرى الحياة الإقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد، إحداث توازن في القطاعات و عدم الإعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر و التي تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الإكتفاء الذاتي ثم التصدير،كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الإقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية إقتصادية شاملة، كما تهدف التنمية الإقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجيتهم الأساسية و يتضمن هذا الهدف مجموعة من النتائج كالآتي:[2]

-ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الإستخدام خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام .

[1]-كامل بكري ، **التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

[2]-كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 73،74.

-ضرورة التحكم في ميدان تنظيم النشاط الإقتصادي و خصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع و التحفيز .

-توجيه الإستثمارات أفضل توجيه للاستثمار الذي يشجع على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].

1-أهمية التنمية الإقتصادية

أولا: التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الإقتصادية و التقنية بين الدول النامية و المتقدمة

التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الإقتصادية و التقنية مع الدول المتقدمة. هناك عوامل إقتصادية ، و غير إقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة و التي مازالت متأصلة و متوازنة في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية للبلدان النامية، و يمكن إيجاز هذه العوامل الإقتصادية و غير الإقتصادية في المجموعتين التاليتين :

أ-مجموعة العوامل الإقتصادية و تتمثل في :[2]

-التبعية الإقتصادية للخارج

-سيادة نمط الإنتاج الواحد

-ضعف البنيان الصناعي

-نقص رؤوس الأموال

-إنتشار البطالة بأشكالها المختلفة و بخاصة البطالة المقنعة

-إنخفاض المستوى الصحي

-سوء التغذية

[1]-إسماعيل عبد الرحمان ، حربي عريقات ، مفاهيم و نظم اقتصادية ،مرجع سبق ذكره ، ص 270.

[2]إسماعيل عبد الرحمان و حربي محمد عريفات، **مفاهيم و نظم إقتصادية**، مرجع سبق ذكره ص 270-271

-إنخفاض مستوى التعليم الكمي و النوعي

-تراجع القدرات و الإنجازات العلمية و التقنية(التكنولوجية)

-إرتفاع نسبة الأميين من السكان

و يمكن تجاوز هذه الأوضاع الإقتصادية و غير الإقتصادية تدريجيا بإحداث تنمية إقتصادية و إجتماعية حقيقية تعتمد إعتمادا كبيرا على رؤية و إستراتيجية مدروسة وواضحة .

إقتصدت التنمية في الدول النامية كنتيجة للمفاهيم الكلاسيكية للتنمية على الإهتمام بمعدل نمو الدخل القومي و رفع متوسط دخل الفرد، دون النظر إلى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو، و لا إلى حالة توزيع الدخل بين فئات السكان. ولكن غالبية السكان النامية مازالت تعاني حتى الآن من مشاكل كثيرة أي إستمرار حالة التخلف الإقتصادي و التي تؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية في جميع القطاعات الإقتصادية و خاصة في القطاع الزراعي و التي يشكل أكثر من 70% من مصادر دخل غالبية الدول النامية،و يؤدي إنخفاض الإنتاجية إلى إنخفاض الدخل الفردي، الذي يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية،الإدخار، الإستثمار،ومن ثم إنخفاض الإنتاجية و هذا ما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر.

ثانيا : التنمية أداة للإستقلال الإقتصادي

و التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الإستقلال الإقتصادي و ليس على أساس التبعية و نود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه إنقضاء حالة التبعية هذه إذا إستمرت هياكلها و آلياتها المشار إليها،بل أن التعامل التكنولوجي و المالي و نوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد إستقلالها، كل ذلك يزيد و يعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة و التي توارثت من فترة ما قبل الإستقلال. هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الإقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات بإستغلال الموارد المتاحة في الدولة إستغلالا صحيحا .

المبحث الثاني : نظريات و إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

للتنمية الإقتصادية نظريات مختلفة تهدف من ورائها إلى تطوير إقتصاديات البلدان النامية كما أنها تعتمد على مجموعة من الإستراتيجيات التنموية لذلك سنوضح ذلك مع التطرق لمختلف مستلزماتها .

المطلب الأول : نظريات التنمية الإقتصادية

1-نظرية الدفعة القوية : Big Push Theory

يؤكد صاحب هذه النظرية RosenteinRodan على القيود المفروضة على التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة، و في مقدمة هذه القيود ضيق حجم للسوق, و لهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظر (Rodan) لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق و كسر الحواجز و القيود و كسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الإنطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي .[1]

و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من نظرية الأستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الضعارات الحديثة و هي تبحث في الواقع عن المسار بإتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن[2] .

و يؤكد الإقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الإستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي و من ثم زيادة في الميل الحدي للادخار, وبالتالي إرتفاع حجم الإدخار مع تصاعد في مسار التقدم الإقتصادي و زيادة الإعتماد على الموارد المحلية. و يرى (Rodan) أن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط و تنفيذ مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة. كما أن المستثمر الخاص يبحث عن الربح الخاص(Private Profit) و ليس الربح الإجتماعي(Social rofit) و أن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد المحلية .

[1] مدحت القريشي, **التنمية الإقتصادية, نظريات و سياسات و موضوعات** ،مرجع سبق ذكره ،ص -ص 88،90.

[2] سهيلة فريد النباتي،**التنمية الإقتصادية دراسات و مفهوم شامل** ، دار الراية للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى 2015، عمان ، ص 25

نقد نظرية الدفعة القوية:

من الطبيعي أن يكون لكل نظرية مؤيدون ومعارضون و من جملة الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يأتي:

1-تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية و هي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد .

2-كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة و متنوعة, إقتصادية و إدارية و محاسبية و هندسية و التي تتوفر في مثل هذه البلدان المختلفة .

3-أكدت هذه النظرية على التنمية الصناعية دون التأكييد على التنمية الزراعية و التي تعتبر النشاط في مثل هذه البلدان .

4-تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق و لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية [1].

1-نظرية آدم سميث :

و هو من خليفة المفكرين الإقتصاديين الكلاسكيين و كان كتابه(ثروة الأمم) معنيا بمشكلة التنمية الإقتصادية و إذ هو لم يقدر النظرية بشكلها المتكامل إلا أن الإقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه و التي تحمل سمات مهمة هي: [2]

أ-القانون الطبيعي :

إعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الإقتصادية و من ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه و أن هناك يد خفية تقود كل فرد و ترشد إليه السوق فإن

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية, نظريات و سياسات و موضوعات** مرجع سبق ذكره، ص 89 – 90 .

[2] -عزوز عبد الله،بليل حسن،**النمو الاقتصادي في الجزائر-أثر سياسة الإنعاش الاقتصاد للفترة2001-2016 على النمو الاقتصادي في الجزائر**-دراسة تحليلية قياسية-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات العمل،كلية ابن خلدون ،تيارت،2017-2018،ص-ص12،11.

كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، و هكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة و التجارة .

ب –تقسيم العمل :

بعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النموالإقتصادي لدى آدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج–عملية تراكم رأس المال :

يعتبر سميث التراكم لرأس المال شرطا ضروريا للتنمية الإقتصادية و يجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الإدخار أكثر و من ثم الإستثمار أكثر في الإقتصاد الوطني .

د–دوافع الرأسماليين على الإستثمار :

وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الإستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح و أن التوقعات المستقبلية فيها يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الإستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة[1] .

هـ–عناصر النمو :

وفقا لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجيين و المزارعيين و رجال الأعمال و يساعد على ذلك أن حرية التجارة و العمل على المنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الإقتصادية [2]

و–عملية النمو :

يفترض آدم سميث أن الإقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت و مستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل .

[1] –خبابة عبد الله، **تطور واستراتيجيات التنمية الاقتصادية** ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ، مصر ، 2014، ص 42.

[2] –بوخدية خديجة،بغالية خيرة،**تحليل أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة حالة الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية ،تجارية وعلوم التسير قسم العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات العمل ،2017-2018،تيارت،ص–ص15،14.

1-نظرية مراحل النمو (رستو) :

إختار الإقتصادي الأمريكي (W.W.Rostow) مقاربة تاريخية لعملية التنمية الإقتصادية في بلدان العالم المختلفة و ذلك في كتابه الموسوم (The Stages Of EconomicGrowth) الذي صدر في عام 1960 و يعتبر البعض أن Rostow في كتابه هذا قدم نظرية سياسية و كذلك نظرية إقتصادية وصفية لنمط النمو و التنمية لبلدان العالم. إن جوهر أطروحة رستو هي أنه يدعي بأنه يمكن منطقيا و عمليا، تشخيص مراحل معينة للتنمية، و تصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل و يفرق رستو بين خمسة مراحل هي : [1]

أ-مرحلة المجتمع التقليدي

ب-مرحلة ما قبل الإقلاع

ج-مرحلة الإقلاع

د-مرحلة الإندفاع نحو النضوج

هـ-مرحلة الإستهلاك الوفير

4-نظرية كينز :

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية, إنطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بحيث فيها النظريات السابقة .[2]

أهم ظروف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929 و التي من مظاهرها

-حدوث كساد في السلع و الخدمات العرض يفوق الطلب .

-توقف العملية الإنتاجية و بالتالي عملية النمو الإقتصادي .

[1] مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية, نظريات و سياسات و موضوعات** ، مرجع سبق ذكره, ص 110 – 111.

[2] -خبابة عبد الله، **تطور نظريات و إستراتيجيات التنمية الإقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 46 .

-إرتفاع مستويات البطالة .

-إنخفاض مستويات الأسعار .

و بخلاف الإقتصاديين الكلاسكيين ،رأى كينز دورا أساسيا للحكومة في تعزيز النمو الإقتصادي فبدلا من ترك السوق يعمل منفردا، أشار كينز أنه يمكن للحكومات أن تتدخل لتشجيع الإستثمار سواء من خلال السياسات النقدية من قبيل تغيير معدلات الفائدة، أو بشكل مباشر من خلال الإنفاق الحكومي، فعلى سبيل المثال، عندما تمول حكومة مشروع بناء طريق، فإن هذا سوف يخلق فرص عمل ليس لعمال بناء الطرق فقط و إنما أيضا لمردي موارد و آلات بناء الطرق، و سينفق العمال النقود مما يدعم وظائف أناس آخرين، و ستحقق الئركات أرباحا يمكن أن تستثمر بشكل أكبر في رأس المال الإنتاجي و لذا كان ينظر للانفاق الحكومي كوسيلة لترويض الأزمات و مع أن كينز لم يكتب بشكل خاص عن الظروف الإقتصادية لبلدان الجنوب، إلا أن أفكاره بخصوص نشاطات الحكومة مثلت منطلقا للتدخلات التنموية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية [1].

المطلب الثاني : إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

1-إستراتيجية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن.

اتبعت البلدان النامية توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية،فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ،و منها من ركز على تنمية القطاع الصناعي و هناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن بين أهم الإستراتيجيات مايلي :

1.1- إستراتيجية النمو المتوازن :

هي فكرة روزينشتين و رودان و قدمها الأستاذ نيركسه في صيغة متكاملة أخذت إسم إستراتيجية النمو المتوازن .

[1] -كاتي ويلس، **نظريات التنمية و تطبيقاتها**، دار النشر العلمي والمطابع ، السعودية ،2005،ص 46 .

ينطلق نيركسه في إستراتيجية من الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الإستثمار الصناعي مؤكدا أن عبر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق و الذي لا يتحقق إلى بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات التي تلبي إحتياجات الطلب الإستهلاكي النهائي .

و لنجاح هذه الإستراتيجية يتطلب تزامن جميع الصناعات و المشروعات لأن الإستثمار في كل صناعة أو مشروع معين تخلق سوقا لغيرها من الصناعات أو المشروعات بما توزعه من دخول الأمر الذي يترتب عليه توسيع حجم السوق و بالتالي خلق حوافز للإستثمار .

يرى نيركسه أن الموارد المحلية تتآتى من موارد القطاع الزراعي و ذلك بتعبئة المدخرات المحققة في هذا القطاع و توجيه فائض العمالة المتواجدة فيه إلى العمل في بناء مرافق الإستثمار الإجتماعي .[1]

2.1- إستراتيجية النمو غير المتوازن :

إرتبطت هذه الإستراتيجية بالإقتصادي هرمشمان و إن كان قد سبقه إليها PERROUX في تقديمه صيغة النمو غير متوازن تحت إسم نقاط أو مراكز النمو.

و تقتضي هذه الإستراتيجية بتركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات أو الصناعات في الحصن على القيام بالإستثمار في قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى.

يقول هرشمان إن التاريخ الإقتصادي لا يحرف أمثلة عن النمو المتوازن و إنما النمو الإقتصادي شكل تقدم و نمو بعض القطاعات إلى تحسين القطاعات الأخرى على النماء، و من هنا تأتي فكرة القطاع القائد لعملية التنمية الإقتصادية .

و يرى إن لهذا النمو غير المتوازن ميزة كبرى و ذلك إن القيد الوارد على عملية النمو، هو القدرة على إتخاذ قرارات الإستثمار، و النمو غير المتوازن في الإقتصاد هو الذي يهيئ الظروف التي تؤدي إلى إتخاذ هذه القرارات بأعلى كفاءة ممكنة .

[1] خبابة عبد الله, **تطور نظريات و إستراتيجيات التنمية الإقتصادية** مرجع سبق ذكره ص- ص 109 – 111.

و يأتي عدم التوازن بسبب الضغوط و الخناقات التي من شأنها أن تولد قوى تصحيحية و بناء على ذلك تكون عملية التنمية عبارة عن سلسلة متصلة من إختلالات التوازن التي تبعد بنا دائما عن نقطة التوازن، حيث إن كل إختلال في التوازن يولد قوى تصحيحية .

و يفسر هرشمان حدوث هذه السلسلة المتصلة من إختلال التوازن بمفهوم الإرتباط من وفرات خارجية من شأنها أن نخلق ظروف لمشروعات إستثمارية جديدة تأتي لتستفيد من هذه الوفرات،و هذه المشروعات الثانية التي تستحوذ على الوفرات الخارجية التي تخلقها المشروعات السابقة, تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها مشروعات أخرى .

1-إستراتيجية التنمية الزراعية و التنمية الصناعية و الربط بينهما.

1.2- إستراتيجية التنمية الزراعية :

تلعب الزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية بشكل عام و خاص في المراحل الأولى لعملية التنمية، و ذلك لما يوفره القطاع من موارد مالية، مادية،و بشرية، و تتجلى مساهمتها من خلال :[1]

-توفير كميات متزايدة من الغذاء للسكان.

-المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة.

-توفير العمالة للقطاع الصناعي.

-توفير العديد من المنتجات لقطاع الصناعة كمدخلات.

-توفير الموارد المالية لخزينة الدولة

و يحتل قطاع الزراعة مركزا هاما في الدول النامية و مع ذلك نلمس تخلفه من ناحية إسهامه في الناتج القومي, و يرجع هذا التخلف إلى ثلاثة عوامل هي :

-إنخفاض معدل الأرض على العمل .

[1]- خبابة عبد الله، **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الإقتصادية** مرجع سبق ذكره ص - ص 111 – 112.

-إنخفاض معدل رأس المال على العمل .

-عدم ملائمة العوامل الإجتماعية و المرفقية .

و لمعالجة هذا التخلف وضعت الدول النامية عدة إستراتيجيات إقتبستها من تجارب الدول المتقدمة التي نجحت في النهوض بهذا القطاع و هي :

-التوسع الأفقي في الزراعة و إستخدام أساليب جديدة في الإنتاج .

-زيادة إستخدام الأسمدة .

-توفير مصادر الإئتمان الملائم و القيام بالخدمات التسويقية .

-إتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق إستقرار في دخول المزارعين [1].

2.2- إستراتيجية التنمية الصناعية :

إن التعرف على الإستراتجيات التي إتبعتها الدول المتقدمة فيما يتعلق بالصناعة, يعتبر أمرا هاما تسترشد به الدول النامية في وضع سياستها و رسم إستراتجيتها، فقد إتبعت الدول الرأسمالية إستراتيجية تقوم على النمو التلقائي في حين إتبعت الدول الإشتراكية إستراتيجية مختلفة تقوم على أساس التخطيط القومي الشامل

أولا: إستراتيجية النمو التلقائي : تعكس هذه الإستراتيجية مبدأ الحرية الإقتصادية و يعتقد أنصار هذا الرأي أن طلب السوق على السلع الإستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى على حفز الإستثمار، و بزيادة المداخيل من جراء هذا الأخير بتطور الطلب على الصناعات الوسطية ثم إلى الصناعات الثقيلة .

ثانيا : إستراتيجية التصنيع الأساسي : تتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء الأولوية الكبرى للصناعات الثقيلة خاصة منها الهندسة التي تعتمد عليها القطاعات الإقتصادية الأخرى و لا تقبل هذه الإستراتيجية

[1] خبابة عبد الله ، **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الإقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ،ص - ص113 -114..

آلية السوق بل تعتمد على إعداد خطط إقتصادية يتم بموجبها توزيع الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية لتحقيق أهداف عامة[1] .

3.2- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية :

إن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة و كذلك يمثل سوقا لإستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء و مستلزمات الإنتاج للصناعة. و بذلك فإن كل واحد منهما يخدم الآخر و لا يستغني عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي و العكس صحيح، فالتنمية الإفتثادية تحتاج إذن إلى تطوير الإثنين معا[2] .

إن الإعتماد المشترك و تبادل المصالح بين القطاعين الزراعي و الصناعي يقود إلى الدعة إلى التنمية المتوازية بينهما حتى يتحقق النمو المستقر على مستوى الإقتصاد القومي، و على العكس فإن حالة عدم التوازن تؤدي إلى أن كل قطاع يعمل، على تقوية القطاع الآخر أو إضعافه .

1-إستراتيجية الحاجات الأساسية

نتيجة خيبة الآمال من الإستراتيجيات المتصلة بمقربات النمو و العمالة و توزيع الدخل فقد إتجه المفكرون و المعنيون بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية للسكان،من غذاء و سكن وتعليم و خدمات صحية ..إلخ . و قد ظهرت في السبعينات و ايدها البنك الدولي، و حجة أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع و الخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو و رفع الدخل و الإنتاجية للفقراء .

[1] خبابة عبد الله ، **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الإقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ،ص –ص 115 – 116.

[2] مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية, نظريات و سياسات و موضوعات** ، مرجع سبق ذكره ص–ص 174 – 175.

ففي المؤتمر العالمي للإستخدام المنعقد في عام 1976، تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية، و التي طبقتها الهند لأول مرة في خطتها الخمسية في عام 1974، أي قبل سنتين من تبني منظمة العمل الدولية(ILO) لها و قد إستهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف :[1]

الأول : رفع إنتاجية و دخل السكان في الريف و في المدن, و خاصة الفقراء منهم، وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل .

الثاني : التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم و الخدمات الصحية و الماء الصمي

الثالث : تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة .

1-إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

خلال الفترة التي ظهرت فيها الليبرالية و سياسات التكييف و الخصممة, جاءت تأكيد الإقتصادي الهندي(Amatissen) على مفهوم تطوير القدرات البشرية و طبق إلى الإقتصادي مكيز فإن حرية الإختيار هي في صلب الرفاهية الإنسانية ،و التي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة و المعرفة و إحترام الذات و القدرة على المشاركة في الحياة الإجتماعية بشكل نشط.

و قد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) فيما يعد دورا رياديا في تبني و ترويج هذا المفهوم و ذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي اصدرها منذ عام 1990، و لقيت هذه التقارير بأن التنمية البشرية تتجاوز الدخل و النمو لتشمل كل القدرات البشرية بالقول بأن النمو ضروري للتنمية البشرية، و أن النمو الإقتصادي و التنمية البشرية متصلان ببعضها،فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية هي غاية.

إن الخيارات المتاحة للناس، و التي يؤكد عليها مفهوم التنمية البشرية تشمل ما يلي : [2]

[1]- خبابة عبد الله، **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الإقتصادية** مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية**, **نظريات و سياسات و موضوعات** ،مرجع سبق ذكره، ص –ص 178 – 180

1-العيش حياة طويلة و صحية .

2-الحصول على المعارف .

3-الحصول على الموارد الضرورية لتوفير.

المطلب الثالث : مستلزمات التنمية الإقتصادية

تتطلب التنمية الإقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها مايلي :

أولا : تجميع رأس المال :

يشير معظم الإقتصاديين إلى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية الإقتصادية، و هذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الإستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الإستهلاك، و كذلك وجود قدر من الإدخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الإستثمارات،و أن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد و الجهات المختلفة، و توفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم إستخدام الإدخارات الحقيقية و النقدية من أجل إقامة الإستثمارات ذلك أن عملية توفر الموارد المالية، و وجود إدخارات، و توفر أجهزة و مؤسسات تمويلية تتولى ذلك لاتكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الإستثمارات ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالموارد الخام، و القدرات البشرية و المستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الإستثمارات, و في حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلف حالة التضخم بدلا من الإسهام في توليد إستثمارات في الإقتصاد.

و يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال و هما :[1]

أ-رأس المال المالي : و الذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم و السندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال .

[1]- فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث** ، للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن، 2007 ،ص- ص 184 – 185.

ب–رأس المال الحقيقي أو المادي : الذي يتكون من المصانع و المكائن و المعدات و خزون المواد الخام إلخ .

و ينقسم رأس المال الحقيقي بدوره إلى ثلاثة أنواع :

1–رأس المال الثابت : و الذي يتمثل في المصانع و المكائن و المعدات و المستودعات و المباني المستخدمة في الإنتاج الصناعي و وسائل النقل ... إلخ .

2–رأس المال المتداول : و يتمثل في المواد الخام و الوقود و السلع قيد الإنتاج و السلع النهائية و الأصول الجارية .

1–و هناك نوع آخر من رأس المال يدعى رأس المال الفوقي الإجتماعي :

و يتمثل في الأصول الثابتة الممنوحة للمجتمع ككل و ليس لفرد معين, مثل المدارس و المستشفيات و الطرق و الجسور أو ما يعرف بالبنية التحتية[1] .

ثانيا : الموارد الطبيعية :

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية و الأمم المتحدة, من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيئ يجده الإنسان في بيئته الطبيعية و التي يتمكن من أن ينتفع بها .

فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

1–تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في إستخراج المعادن و تصديرها، و التي توفر للبلد العملات الأجنبية للاستيراد أو السلع الضرورية للتنمية .

2–تمكن البلد من أن ينتج مواد خام و يصنعها و يحولها إلى سلع نهائية إلا أن الملاحظ هو إرتباط الموارد الطبيعية يتصل بالزراعة بشكل أكبر من إرتباطها بالصناعة و نظرا لأن الموارد الطبيعية التي تحتاجها الصناعة يمكن توفير بدائل صناعية تعوض عن الطبيعية منها، كما تتوفر الإمكانات لإستيرادها من الخارج، و خاصة

[1] مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية, نظريات و سياسات و موضوعات** ، مرجع سبق ذكره ، ص– ص 139 – 140 .

بعد توفر و تحسن وسائل النقل و إنخفاض تكاليفه, في حين أن الموارد الطبيعية في الزراعة من الصعب التعويض عنها ببدائل صناعية أو إستيرادها كما هو الحال في الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة .

ثالثا: الموارد البشرية :

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، و يأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها،و كون الإنسان غاية للتنمية، فإنه يأتي من أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الإرتفاع بمستوى دخله الحقيقي، و رفع مستوى نواحي حياته الأخرى و ذلك من خلال زيادة الإنتاج و تطويره، و ضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع و تنفذ و تعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، و أنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الإعتماد على الإنسان كمصمم و منفذ لها، و بالتالي كمنتفع منها[1] .

تتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين :

أ-مجموعة عرض العمل، و التي تتضمن إعداد العاملين و يطلق عليها العمل المادي .

ب -مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل، و هؤلاء هم المدراء و المنظمون،و يطلق عليها القدرات الإدارية .

إن أهمية الموارد البشرية تتبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري.

و في المراحل الأولية للتنمية فإن العمل المادي هو الوحيد المسؤول عن إستخراج المواد من الطبيعة،و مع تراكم الفوائض فإن العمل الإنساني يلعب دورا مهما و متزايدا، و إن جانبا مهما من مساهمة الموارد البشرية في التنمية هي عندما يعمل الفرد كمدير و كمنظم

[1] فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث** ، مرجع سبق ذكره ،ص-ص 190 – 192.

رابعا: التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي :

يجرى تعريف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لإستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداة العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات و الأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع .

و يمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها :[1]

-براءة الإختراع ة العلاقات التجارية .

-المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الإختراع و العلامات التجارية

-المهرات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين .

-المعرفة التكنولوجية المتجسدة في الأشياء المادية، و بصفة خاصة المعدات و تبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في :

1-زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق إكتشاف و إضافة موارد جديدة, أو من خلال إبتكار وسائل فعالة و أكثر قدرة على الكشف لما موجود من موارد طبيعية [2].

2-إضافة إستخدامات جديدة للموارد الإقتصادية, تسمح بزيادة القيمة الإقتصادية للموارد, أي زيادة درجة الإنتفاع الإقتصادي منها .

3-زيادة إنتاجية الموارد الموجودة, أي تحقيق الإقتصادي في إستخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية .

4-إكتشاف طرق جديدة تنتج زيادة الإنتاج و تحسين النوعية و تقليل الكلف و ما إلى ذلك .

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية, نظريات و سياسات و موضوعات** ، مرجع سبق ذكره، ص –ص 138،139.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث** مرجع سبق ذكره ،ص- ص 197 – 198 .

المبحث الثالث : متطلبات التنمية الإقتصادية و معوقاتها

هناك العديد من العناصر التي لابد من توافرها ، والتي تعتبر رافعة أساسية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية . والوقوف على اتجاهات التنمية لا بد من قياس مؤشراتها للحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي ، ولتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما.وكذلك لابد من التعرف إلى العوامل والمعوقات التي تقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الإقتصادية و التي يشكل الإستثمار جوهرها،ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة إقتصاديا هو الإستثمار و إن ذلك يحتاج إلى وجود إدخارات حقيقية، و لذلك تتطلب التنمية الإقتصادية في بداية أطوارها الخروج من هذه الدائرة و العمل على تكوين رؤوس الأموال و سوف نتطرق إلى أهم مصادر التمويل المختلفة .

1-الموارد المحلية: الفرع الأول :

تتكون مصادر التمويل المحلي من الإدخار الإختياري و هو ما يقوم به الأفراد و مؤسسات طواعية، والإدخار الإجباري و هو الذي يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتها و تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال،و مدخرات الحكومة[1] .

1.1مدخرات القطاع العائلي :

و تتمثل مصادر الإدخار في القطاع العائلي في :

-الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد و الذين يحتفظون بها في صورة نقود أو مجوهرات أو تأخذ شكل ودائع .

-الإستثمار المباشر في إقتناء الأراضي و المزارع و المتاجر و المسكن (فالمخر هو نفسه المستثمر)

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ، **التنمية الإقتصادية،دراسات نظرية و تطبيقية** ، قسم الإقتصاد كلية التجارة، إسكندرية ، مصر 2000 ص-ص 218 ، 250.

2.1- مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

أي ما تقوم به المنشآت و الشركات الصناعية و التجارية و الزراعية و الخدمية بإدخاره، و يتوقف إدخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة و على سياسة توزيع الأرباح فكلما كانت الأرباح كبيرة، كلما زادت المدخرات .

3.1- مدخرات قطاع الأعمال العام :

إن العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل بصفة عامة في :

-السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها كثيرا ما تفضح لاعتبارات التكاليف و السوق ففي أغلب الأحيان تتحد الأسعار طبق لاعتبارات إجتماعية أو سياسية و في أخرى تحوي أرباحا إحتكارية .

-السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج هي الأخرى لا تخضع لاعتبارات التكاليف و السوق إذا كثيرا ما تحوي قدرا من الدعم .

-سياسة التوظيف و الأجور إن الدولة عادة ما تفرض على شركات القطاع العام عمالة زائدة و على الأخص في ظل التزام العديد من الدول النامية،هذا بالإضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكفاءة الإنتاجية و تقدير مكافآت و علاوات دون النظر إلى نتائج الأعمال .

4.1- الإدخار الحكومي :

و تتمثل في إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، و التي تعتبر لونا من ألوان الإدخار الإجباري و تتمثل إقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من مداخيل الأفراد و كثيرا ما تجد الدولة صعوبة الإهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة و لا تؤدي إلى إعاقة النشاط الإقتصادي أو محاولة التهرب منها:[1]

[1]- محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية،دراسات نظرية و تطبيقية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 245

الفرع الثاني : التمويل المصرفي :

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالإحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية.

و تتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء أكان عاما أو خاص في تمويل كل من رأس المال الثابت و رأس المال العامل، إلى كل من القروض الطويلة و المتوسطة و قصيرة الأجل فيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم بها بنوك الإستثمار و بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة و وفقا للتشريعات و التنظيمات المصرفية و ضوابط البنوك المركزية و فيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل و ذلك لمقابلة المخزون السلعي و إحتياجات التشغيل النقدية، و من أهمها المرتبات و الأجور و مقابلة إحتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل و التي تختلف من صناعة إلى أخرى . فتقوم بها البنوك التجارية و كذلك البنوك المتخصصة .

الفرع الثالث : التمويل الأجنبي :

نظرا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية بشقيها الإختياري و الإجباري على تلبية حاجيات الإستثمار في الدول النامية، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية. و يأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية[1]:

أ–التدفقات و التحويلات من المؤسسات و المنظمات الدولية

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي و لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء و التعمير حيث يقوم بتقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل لهدف تنموي، توجد مؤسسات مالية دولية أخرى مثل مؤسسة التنمية الدولية و التي تقدم قروضا فوائدها شديدة الإنخفاض و آجالها طويلة، بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية .

[1]– محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ، **التنمية الإقتصادية،دراسات نظرية و تطبيقية** ، مرجع سبق ذكره ،ص 246.

ب-المنح و المعونات الأجنبية الرسمية

تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة و التي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية و هي من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض أو يرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولي و مع ذلك فمن الصعب إيجاد علاقة إرتباط بين المعونات و درجة تحسين الأداء الإقتصادي و ذلك لعدة أسباب :

-صغر المعونات في حلات عديدة .

-كثيرا مالا توجه إلى الدول الأكثر حاجة إليها .

-تفتقر الدولة المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الإقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها.

3.3-الإستثمار الأجنبي:

إن الإستثمار الأجنبي يعد عاملا أساسيا في النمو الإقتصادي كونه يساهم في تخفيض البطالة و خلق ثروة و توفير فرص التسويق و كذا توزيع الإنتاج و بذلك يدفع بعجلة التنمية الإقتصادية و ينقسم الإستثمار الأجنبي إلى[1] :

-الإستثمار المباشر:

هو عبارة عن الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها في الوقت الراهن بإنفاقه في شراء الآلات و المعدات، و زيادة المخزون،و زيادة العمالة بهدف الحصول على إيرادات تمكنها من تحقيق أهداف مستقبلية .

الإستثمار غير المباشر :

يتمثل في قيام الأشخاص الطبيعين أو المعنويين المقيمين في دولة ما لشراء أسهم في دولة أخرى.

[1] محمد بلقاسم بهلول،**الجزائر بين الأزمة و الأزمة السياسية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ،ص 16 .

كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل بالاكتتاب أسهم شركات القطاع الخاص المنتشرة في الدول النامية،فإن مثل هذا النوع من الإستثمارات لا يعطي المستثمر الحقوق، إلا ما يتمتع به أي مساهم عادي في شركات المساهمة[1] .

المطلب الثاني : معوقات التنمية الإقتصادية

تعترض عملية التنمية الإقتصادية في الدول المتخلفة العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يؤدي إلى إستمرار حالة التخلف، و من الصعب لها, ولذلك سوف نتاول في هذا المطلب بعض أبرز هذه المعوقات : المعوقات الإقتصادية

أ–الحلقات المفرغة :

يجمل البعض من الكتاب حالة التخلف و تسببها في وجود حلقات مفرغة كثيرة في الإقتصاد المتخلف، و أن مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة، بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذا أن أي عقبة من هذه العقبات تؤثر و تتأثر بالعقبات الأخرى، أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب و نتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى، و مما يزيد من حدة هذه المشكلة في هذه الدول هو النمو السكاني المرتفع فيها الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الإنخفاض في المستويات الإقتصادية و الإجتماعية أي بقاء البلد المتخلف في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الإقتصادي و الإجتماعي في المجالات المختلفة[2] .

و يؤدي إنخفاض الدخول الدول النامية إلى تدني معدل الإدخار في تلك الدول،و بالتالي إنخفاض معدل الإستثمار، و لكسر حلقة الفقر،و التغلب على آثارها السلبية على التنمية، تلجأ الدول النامية لطرق أبواب التمويل الخارجي عن طريق المديونيات من الدول المتقدمة و الغنية، و القروض أيضا من الدول و الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية، كالبنك الدوليغير أن لا يعتمد على وفرة رأس المال فحسب، و إنما

[1] حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسات المالية**،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية ،1986 ،ص 180.

[2] –فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، الأردن ،2007 ،ص–ص 204 ، 205

يعتمد كذلك على كفاءة إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، كما أن الإستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب بل أيضا على الفرص الإستثمارية المدروسة و المجدية إقتصاديا،و هي عادة غير متوفرة في الدول النامية.

ب–ضيق السوق المحلية :

تقتضي عملية التنمية إنشاء المصانع بحجم كبير،للاستفادة من اقتصاديات الحجم في كفاءة التشغيل و الإستفادة من التطور التقني في تكلفة إنتاج الوحدة و تحقيق الكفاءة من الموارد المستقلة، و عادة ما يتعذر إنشاء المصانع بحجم كبير في الدول النامية، و بسبب ضيق الأسواق المحلية من إستيعاب إنتاج الطاقة القصوى لهذه المصانع، و يرى البعض أنه بإمكان الدول النامية التغلب على مشكلة السوق المحلية بانتهاج سياسة التنمية المتجهة إلى الخارج، و الإستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة.[1]

2–المعوقات الخارجية و السياسية:

و هي عقبات ناجمة و مرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة مع البلدان

الأجنبية في جوانبها الإقتصادية و التجارية و المالية ... إلخ و ما يتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري،أسعار السلع و تدهور شروط التجارة بالنسبة للبلدان المتخلفة و سيطرة الشركات الإحتكارية الكبرى متعددة الجنسيات على السوق المالية و الدولية .

و ما أدى إليه ذلك من اختلال و عدم استقرار في موازين البلدان المتخلفة و بشكل خاص التجاري منه، و ذلك لكون البلدان المتخلفة تعتمد و بصورة كبيرة على تصدير مواد أولية أو خام إلى أسواق الدول الصناعية و خاصة الرأسمالية و أسعار هذه المواد غير مستقرة في أحجام و مقادير تصديرها أو قيامها بل في الغالب إنخفاض قيمة هذه الصادرات مقارنة [2].مع إستراد للسلع الصناعية الإنتاجية و الإستهلاكية التي تحتاجها و تستوردها البلدان المتخلفة من الدول الصناعية بصورة متزايدة و كبيرة، يضاف إلى ذلك هناك

[1] –طاهر فريد بشير، **التخطيط الإقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة 1998، ص 53

[2] –محمد أحمد الدوري، **التخلف الإقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية ،1987 ،ص 60

عقبة الإستغلال الإحتكاري للتكنولوجية (من فنون، معدات، قروض و مساعدات و منح و إعانات كلها إعتبارات سياسية) [1] و نتطرق للقيادة السياسية التي تتخذ مجموعة قرارات سريعة على أساس مبدأ التشاور في أضيق نطاق، و هي مرحلة حتمية في بدء إنطلاقة التنمية .

و من ثم تتوسع قاعدة المشاهرة أثناء عملية تنفيذ إدارة التنمية. فالتنمية تحتاج لقرارات سياسية سريعة لا يمكن أن نؤسس على التشاور إلا في أضيق نطاق، لكن إدارة التنمية تحتاج إلى عكس ذلك, فإذا لم تتفهم القيادة السياسية فمن المحتمل أن يؤدي إلى إطالة إتخاذ القرارات مما قد يترتب عليه مخاطرة تتمثل بتقوية البيروقراطية و تضخيمها و ثقل وزنها، و إضعاف الرقابة السياسية.

أ–تهيئة المناخ السياسي الملائم للتنمية :

تعتبر المعوقات السياسية من أهم المعوقات التي تواجه التنمية الإقتصادية في الدول النامية و تجلى في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة حتى تتغلب لا على المصلحة الفردية على المصلحة العامة و تنظيم أخذ الحقوق و القيام بالواجبات على أتم وجه، و إستبدال المفاهيم التقليدية بالمفاهيم العصرية المتعلقة بارتفاع درجة الوعي السياسي لبناء المجتمع، و من أمثلة ذلك وقوف الأحزاب السياسية في مسار بعد قيام الثورة في مواجهة قانون الإصلاح الزراعي و محاولتها عرقلة التحول الإجتماعي و تغيير البنيان الإقتصادي تمهيدا للقيام بعملية التنمية[2] .

ب–تذليل الصعوبات الإدارية

و تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية و الفنية المتخصصة يرى Liebenstern أن مشكلة البلدان النامية ليست في عدد المنظمين الأكفاء بقدر ما هي في الظروف المحيطة لهم، إضافة إلى نقص البيانات و الإحصاءات اللازمة لإعداد خطة التنمية .

ج–القضاء على الصعوبات التشريعية :

[1] – طاهر فريد بشير، **التخطيط الإقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

[2] –إدريس عزام، **مشكلات إدارة التنمية** ،الطبعة الأولى 2010،القاهرة ، مصر، ص– ص 243 ، 244.

يعتبر النظام "القانون" أداة ضرورية للتنمية الإقتصادية فالقرارات الإقتصادية يجب أن تأخذ الشكل القانوني و تصبح جزء من التسريع حتى تصبح نافذة في المعقول،و من أهم العقبات ما يتعلق بحق الملكية العقارية، و بهذا يلزم بغير مفهوم حق الملكية العقارية و تعديل التشريعات المنظمة له بحيث يصبح هذا الحق في خدمة المصلحة العامة عند الإقتضاء من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية .

و لهذا يتطلب تحقيق التنمية الإقتصادية القضاء على الصعوبات التشريعية بحيث يمكن إصدار التشريعات التي تتطلب عملية التنمية بالطرق الملائمة و في الوقت المناسب[1] .

د–العقبات الأخرى :

من أبرز العقبات التي تعترض عملية التنمية تلك المتصلة بالعوامل الإجتماعية و الكفاءة الإدارية و الظروف الدولية .

بالنسبة للعوامل الإجتماعية تبرز خصائص السكان الكمية و النوعية في البلدان المتخلف، و تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، كذا تعاني في هذه البلدان من ارتفاع معدلات نمو السكان بشكل يفوق كثيرا معدلات النمو التي تحققت في البلدان المتقدمة خلال فترات تطورها، الأمر الذي يجعل الأثر الصافي لنمو الدخل منخفضا، و كذلك ضعف ملائمة التركيب العمري للسكان فيها، كذلك تعاني البلدان المتخلفة من انخفاض المستويات الثقافية و الإجتماعية و وجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية، بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الأمية و إنخفاض المستويات التعليمية و ضعف ارتباط التعليم بالمجالات العملية و خاصة الإنتاجية منها .

أما إنخفاض مستوى و كفاءة القدرات الإدارية و التنظيمية فهي ظاهرة واضحة سواء على المشروعات الخاصة، أو على المشروعات الحكومية و المؤسسات الخدمية،و بما أن الحكومات في البلدان النامية قد اتجهت لان تأخذ على عاتقها القيام بعملية التنمية أساسا, بسبب عجز المئروعات الخاصة عن القيام بها بقدرة و فاعلية و لذلك تواجه الحكومة و هي تتصدى لذلك عقبة إنخفاض القدرات الإدارية و التنظيمية

[1] –غربي تماضر، **التمويل الصناعي و دورة في التنمية الإقتصادية** (مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر) تخصص : إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة ابن خلدون تيارت، 2016 – 2017 ص –ص17 ،18 .

أما العوائق التي تفرضها الظروف الدولية فتتمثل في إعتماد البلدان المتخلفة في كثير من جوانب العمل من أجل تحقيق التنمية على البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك برأس المال أو التكنولوجيا. إضافة إلى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول المتخلفة سواء في السوق الدولية أو حتى على مستوى السوق المحلية في كثير من المجالات[1] .

المطلب الثالث : مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الإقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، للوقوف على إتجاهات التنمية،و الحكم على مدى نجاح التخطيط الإقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، و تعتبر المؤشرات الإقتصادية جزءا مهما من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسات التنمية بشكل عام.

1-المؤشرات الإقتصادية

تصنف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الإقتصادي الإجتماعي للبلد. و يمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات . و أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNP أو GOP الكلي أو للفرد[2] .

2-مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GOP) : هو أحد أهم المؤشرات الإقتصادية التي تقيس النمو الإقتصادي، فكلما ارتفع هذا المؤشر, كان ذلك دلالة على تقدم إقتصاد الدولة . و قد قسم البنك الدولي العالم إلى خمس مجموعات من الدول، على أساس حدود معينة بالنسبة لمعدل الناتج القومي .

-المجموعة الأولى من الدول :

[1] أحمد عارف العساف، **محمود حسين الوادي،التخطيط و التنمية الإقتصادية**،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان الأردن ،2011 ،ص-ص 230،229.

[2] أحمد عارف و محمود حسين الوادي **التخطيط و التنمية القتصادية**، مرجع سبق ذكره ،ص 52.

و هي التي يقل فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، يبلغ عدد هذه الدول 36 دولة، و تشكل حوالي 53 % من مجموع سكان العالم، في حين لا تتجاوز حصتها 5 % من مجموع الإنتاج العالمي .

-المجموعة الثانية من الدول :

و هي التي تتجاوز فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، فيبلغ عدد هذه الدول 60 دولة،و تشكل حوالي 23 % من مجموع سكان العالم، و تبلغ حصتها 14 % من مجموع الإنتاج العامي[1]

-المجموعة الثالثة من الدول :

و هي التي يبلغ فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 4200 دولار أو أكثر ،و يبلغ عدد هذه الدول 18 دولة و تمثل الدول الصناعية، و تبلغ حصتها 64% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 15% من مجموع سكان العالم .

-المجموعة الرابعة من الدول :

فهي مجموعة الدول المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال، و يبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها حوالي 5000 دولار، و تبلغ حصتها 1.4% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 0.6% من مجموع سكان العالم .

-المجموعة الخامسة من الدول :

و هي مجموعة الدول التي كانت تأخذ حتى وقت قريب بالتخطيط المركزي، و يبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها تقريبا 4300 دولار، و تبلغ حصتها 15% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 8% من مجموع سكان العالم.

2-نصيب الفرد من الناتج المحلي(GopperCaptia)

[1] خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع – تحليل إقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2014-2015 ،ص 60.

و هذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و هو تعبير لقيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، و يساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان، فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دل على نمو الإقتصاد بشكل أفضل .

3-نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي :

و هو يقيس نسبة مجمل الإستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فإن إرتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية.

4-نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي :

هو عبارة عن نسبة الدين الإجمالي لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي . و من الأفضل للتنمية الإقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها[1] .

5-مستوى التضخم :

و يعرف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغيير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في السنة السابعة هو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح، مما يؤثر على الظروف المعيشية، و كلما إنخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلا على تقدم الاقتصاد

6-مشاركة القطاعات الإقتصادية الرئيسية (الصناعة،الزراعة، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي:

و تعتبر زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الإقتصادية .

7-الفائض في ميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات هذه الدولة و القيمة النقدية لوارداتها، خلال فترة زمنية معينة, عادة ما تكون سنة، و الميزان المفضل، و هو ما يسمى بالفائض التجاري الذي تكون فيه قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات. و الميزان غير المفضل للدولة هو الذي تكون فيه

[1] -خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره ،ص 61 .

الواردات أكبر من الصادرات، و هو ما يسمى العجز التجاري،فكلما كان الفائض في الميزان التجاري كبيرا، دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الإقتصادية، حيث يعني ذلك ارتفاع قيمة الصادرات بالمقارنة مع الواردات .

المؤشرات الإجتماعية :

ظهرت حركة المؤشرات الإجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغييرات الإجتماعية . الإقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الإقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الإجتماعية، و منها: تخطيط التنمية و تقييم التقدم في تحقيق أهدافها و دراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل إختيار أكثرها[1] ملائمة . و توجهت هذه الحركة إلى مناطق الإهتمام الإجتماعي العميق للأفراد و الأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاه. تمتاز تلك المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل،و بأنها تظهر كانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، و أخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر إذ بينما يتبع الـ GNP/PC ترتيبا صاعدا من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، فإن بعض المؤشرات الإجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد . و هكذا يختلف معنى فجوة التأخر و سد الفجوة من حيث جوانب معينة كمعرفة القراءة و الكتابة ووفيات الأطفال يكون أسرع منالا من سد فجوة الدخل و يمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي .

إذا كانت الجوانب الإقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الإجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح تتمثل مؤشرات الصحة مثل عدد الأطباء النسبي و الأسرة في المستشفيات أو الوفيات دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما . علما أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة . و مع ذلك فقد يعمل مؤشر ذو قصور واضح بشكل جيد عمليا. فالتسجيل المدرسي مثلا و هو مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة و لا نوعية التدريس (مرتبطين بالتسجيل)، إلا أنه قد يكون جيد الأداء، إذا كان الحضور الضئيل و النوعية المتواضعة للتدريس

[1] أحمد عارف، محمود حسين الوادي، **التخطيط و التنمية الإقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ،ص 54

مرتبطين بالتسجيل الضعيف و العكس بالعكس، لذلك فالمؤشرات الإجتماعية تتطلب الحذر في إستخدامها و الوعي بالعلاقات البينية فيها. و على عكس الحسابات القومية التي تستعمل الأسعار للتوفيق بين بنود غير متجانسة، فإنه لا توجد طريقة واضحة للتوفيق بين مؤشرات التنمية المختلفة عدا تشكيل الدلائل و إستخلاص صورة عامة. على الرغم من أن المؤشرات الإجتماعية تتفادى مشكلات الصرف و التثمين, فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية بسبب إختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات أو إستنادها إلى مسرح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة .[1]

[1] – أحمد عارف، محمود حسين الوادي، **التخطيط و التنمية الإقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ،ص 55.

خلاصة الفصل:

تعتبر التنمية الإقتصادية كسياسة إقتصادية طويلة المدى من أجل تحقيق النمو الإقتصادي و ذلك من خلال زيادة الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط الفرد الحقيقي سيرتفع و بالتالي إحداث تغيير في هيكل توزيع لصالح الفقراء و الذي يعتبر من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي بالإضافة إلى الأهداف الإجتماعية، السياسية و الثقافية ..إلخ .

و تحقيق هذه الأهداف يستلزم تطوير هيكل الإقتصاد القومي و إستراتيجياته و تغيير البنيان الإقتصادي للمجتمع نظرا لما تصادفه من عوائق إقتصادية و أخرى إجتماعية و لهذا إتبعت البلدان النامية توجيهات متباينة لتحقيق التنمية الإقتصادية لا تعني كيف تغذي الضعفاء و إنما تعني كيف تجعلهم أقوياء .

الفصل الثاني

الاطار النظري للقطاع الفلاحي

تمهيد:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وأحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي ،كما يعتبر هذا القطاع مصدرا أساسيا للغذاء وتوفير المواد الأولية و الإحتياجات الغذائية للسكان و تحقيق الأمن الغذائي ومساهمته في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية والحد من هجرتهم ، بالإضافة إلى الزيادة في حجم الصادرات الفلاحية و تخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي ، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

-المبحث الأول : ماهية القطاع الفلاحي .

-المبحث الثاني : أسباب تخلف القطاع الفلاحي وسبل تطويره .

-المبحث الثالث:دور القطاع الفلاحي في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي .

المبحث الأول : ماهية القطاع الفلاحي .

يعد النشاط الفلاحي من أقدم الأنشطة في التاريخ الاقتصادي كما أنه من أهم فروع النشاط الاقتصادي والإنساني ، والإنسان صانع الحضارة ،أي أن الفلاحة من الحرف الكبرى التي يمارسها في الأقاليم المختلفة و تختلف أنماطها اختلافا كبيرا من بيئة لأخرى بل و في داخل البيئة الجغرافية الواحدة .

المطلب الأول : مفهوم الفلاحة

لقد وجدت الفلاحة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الأرض ، و من الحقائق الواضحة أن الفلاحة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة بل لكسب رزقه ، حيث كانت معرفة الإنسان للفلاحة خطوة واسعة نحو الرقي والاستقرار ، وسبيلا للوصول إلى ممارسة الفلاحة في صورتها الحالية ، و ذلك بعد أن كان الإنسان يقوم بالتقاط الثمار من الغابات و النباتات الطبيعية و صيد الحيوانات في جماعات ، والتنقل و الترحل وراء قطعان الماشية لممارسة النشاط الفلاحي في المناطق الملائمة بيئيا و جغرافيا ، كما كانت حاجات الإنسان للغذاء و الكساء بمثابة الدوافع الآلية لعملية استئناس أكثر النباتات و الحيوانات نفعا له.

إن المفهوم الواسع للفلاحة أصبح لا يقتصر على عملية العناية بالأرض فقط ، بل تعدتها أمور أخرى نتيجة لتنويع و تحديد نشاط المزارع ، فأصبحت تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها الفلاحون بالنهوض بعملية الإنتاج ، و بهذا فهي تتضمن كل عمل يتم من خلاله السيطرة على قوى الطبيعة

و التحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات و الحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية .

ويضم النشاط الفلاحي العمليات التالية :[1]

- زراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية .
- اقتناء الحيوان الموجه لإنتاج الألبان و اللحوم و الصوف و الجلود .
- تربية الدواجن و النحل .

[1]- سفيان عمراني ، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، شعبة تجارة دولية و تنمية مستدامة ، جامعة 08 ماي ، قالمة 2014-2015، ص-ص 57، 58 .

- أي عمل يجري بالمزرعة أو متصل بالعمليات الفلاحية المختلفة كإعداد المحصول إلى السوق ، و تسليمه للمخازن و العملاء أو إلى شركات النقل لتصديره إلى الخارج .

أولا:تعريف الفلاحة

إذا أخذنا الفلاحة بمفهومها اللغوي أو الإصطلاحي فإننا نجدها مشتقة من الكلمتين (Agreé) و تعني الحقل أو التربة وكلمة (Culture) تعني العناية ، و على هذا يمكن القول أن الفلاحة هي العناية بالأرض فالفلاحة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كخدمة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية و تربية الحيوانات و ذلك للحصول على منتوجات حيوانية كالحليب و تربية الدواجن و النحل و غيرها . فالفلاحة هي علم و غن وعلم و مهنة و مهارة للموارد الأرضية ، و أنها ليست بطريقة من طرق الحياة للحصول على العيش ، فهي قطاع من القطاعات الفعالة .

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة و عليه تعتبر الفلاحة حقلا واسعا من الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش و التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و قد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة و الزراعة ...

حيث أصبحت الفلاحة لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة و الأرض ، بل و تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان و تحسين النبات و مستلزمات الزراعة من آلات و أسمدة و بذور و أدوية.[1]

–توجد العديد من المحاولات الخاصة بايجاد تعريف موحد بالفلاحة على أنها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني ، و ذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان [2].

[1]- سفيان عمراني ، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

[2]–بوعريوة ربيع ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2017، ص 03 .

ثانيا :تعريف جمعية الاقتصاد الفلاحي الفرنسي .

الفلاحة هي عبارة عن عمل أو نشاط غرضه قيام الإنسان باستخدام قوى الطبيعة من أجل إنتاج محاصيل نباتية و حيوانية لسد احتياجات الإنسان ، و يتضمن هذا التعريف أنواعا كثيرة من الفلاحة مثل فلاحة الإكتفاء الذاتي ، فلاحة التخصص ، الفلاحة الكثيفة ، الفلاحة الواسعة و الفلاحة المختلفة ، لذا تشمل الفلاحة أعمال متعددة مثل فلاحة الأرض و تربية الحيوان ، الرعي ، الصيد....الخ.[1]

ثالثا : التعريف الفني للفلاحة

وطبقا له فإن الفلاحة هي عبارة عن الاستفادة بمجموعة من المعطيات لإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات و تربية الحيوانات ، و تتميز هذه العملية بأنها تسهم في إعداد البيئة المناسبة لفلاحة الأرض و تربية الحيوانات لذا فإنها تشتمل على عمليات الرعي و الصرف ، من أجل التحكم في درجة رطوبة التربة ، كما تشتمل عمليات الإضاءة الصناعية و تسوية الأرض و تدريجها بهدف تحسين التربة ، وتمهيد سطحها و منعه من الإنجراف.

رابعا : تعريف الفلاحة كنشاط زراعي .

ويقصد بالفلاحة أنها نشاط يمارسه الإنسان بهدف الحصول على ما يتوقع الحصول عليه ، من إشباع لحاجياته المباشرة اليومية ، و هي الحاجات التي أصبحت في هذا العصر كثيرة و متجددة و متلاحقة بتسارع ليس له مثيل من قبل ، و التي يعجز النشاط الفلاحي عن تلبيتها للفلاحين الذين يمارسونه ، إلا لزراعة محاصيل تتناسب و بسرعة و ذلك حفاظا على بقائهم في دائرة النشاط فحسب ، و هو ما يمارسه الفلاحين هنا في مدرجاتهم للزراعة في أعالي القمم.

خامسا : تعريف الفلاحة كنشاط اقتصادي .

ويقصد بالفلاحة أنها ذلك النشاط الذي يمارسه قطاع الفلاحة كحل لتحقيق النمو الاقتصادي ، كما يمكن أن يمارسه الإنسان الفرد الحقيقي أو الإعتباري و ذلك بهدف توفير كميات تجارية من المنتجات الفلاحية

[2]– السيد محمد أحمد السريتي ، الموارد الاقتصادية (طبيعة و بشرية ،عذائية ، وبيئية) ، رؤية للطباعة و النشر ، جامعة الإسكندرية،2011،ص 105.

المختلفة ، و بناء الاقتصاد المحلي أو المشاركة فيه بشكل مفيد و إيجابي ، و ذلك بتوفير ما تحتاج إليه القطاعات الاقتصادية الأخرى القائمة في المجتمع كقطاع الصناعة ، قطاع التجارة الداخلية و الخارجية ، قطاع العمل وقطاع الخدمات و خصوصا الخدمات المتعلقة بالمحاصيل الزراعية ذاتها ، كما أن الفلاحة نشاط اقتصادي يتوجب عليها أيضا توفيرها أو تلبية إحتياجات الدولية أو العالمية من المنتجات الفلاحية المطلوب منها توفيرها .[1]

و بناءا على ما سبق يمكننا وضع تعريف واسع شامل للفلاحة ، يتمثل في كل تلك الأعمال المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج الفلاحي ، من أجل الاستقرار على الأرض ، فضلا عن تحسين عمليات نمو الأنواع المختلفة من النبات و الحيوان ، و ذلك بقصد توفير المنتجات الزراعية و الحيوانية ، التي تشبع احتياجات الإنسان .

المطلب الثاني : وظائف و خصائص القطاع الفلاحي .

تعتبر الفلاحة أكبر صناعة أولية في العالم و تختلف عن الصناعات الأخرى بأمور كثيرة و لها وظائف و خصائص تنفرد بها عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية .

أولا : وظائف الفلاحة

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فقد استطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة ، تجارة و خدمات أخرى .

إذ أن الفلاحة كانت و ستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان وإذا كان فيما سبق هناك تعارض بين الريف و المدينة أي بين الصناعة و الزراعة ، فإنه في الوقت الحالي يحدث العكس فكلاهما مكمل الأخر ، إذ لا يمكن الإنطلاق من المدينة متناسين في ذلك الريف بل لابد من إدماج الريف في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة .

و فيما يلي سنتناول أهم الوظائف و هي :[2]

[1]- السيد محمد أحمد السريتي ، الموارد الاقتصادية (طبيعة و بشرية ،عذائية ، وبيئية)، مرجع سبق ذكره ،ص-ص 105،106.

[1]-عياش خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر، 2010-2011،ص –ص 19،20.

1.توفير الغذاء .

2.توفير المادة الأولية لإنطلاق الصناعة الغذائية .

3.الفلاحة مصدر للعملة الصعبة .

4. الفلاحة تساهم في خلق سوق المواد الغذائية.

5.تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي .

6.الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء العمل و التشغيل .

ثانيا : خصائص القطاع الفلاحي.

للقطاع الفلاحي خصائص يختلف بها عن باقي القطاعات الأخرى و من أهمها نذكر ما يلي :

1-ارتباط العمل و المعيشة الريفية:

من الأمور الشائعة في الفلاحة إندماج منزل الفلاح بحقله حيث أن المزارع يدير المزرعة من البيت و على هذا يعتبر البيت بمثابة الإدارة التي يدير منها المزارع المزرعة .

2-اندماج الإدارة و الحيازة في الفلاحة :

طبيعة الفلاحة تجعل من الضروري قيام الزارع بوظيفتي الإدارة والحيازة في أن واحد و هذا ما لا نجد في المنشآت الصناعية و التجارية الحديثة ، حيث أن الإدارة تكون منفصلة عن الملكية .

3-الفلاحة تتخصص بالمناطق و العوامل الطبيعية:

التخصص هو قيام الفرد أو جماعة معينة بأداء عمل معين دون غيره ، و أن أهم ميزة للتخلص من زيادة الإنتاج ، و للتخصص نوعان تخصص بالمناطق و يرجع السبب في هذا التخصص هو الشائع الفلاحة أما النوع الثاني فهو التخصص بالواجب و الأعمال الذي يطبق بصورة خاصة في الصناعة و يتم توزيع الأعمال و الواجبات في المجتمع .

4-عدم تجانس السلع الفلاحية و صعوبة توحيد نمطها:

إن تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الفلاحية بنفس السهولة التي يطبق على السلع الصناعية ، فإستعمال العمليات الميكانيكية في الصناعة تجعل من الممكن إنتاج كميات كبيرة من السلع

المتماثلة من حيث الشكل و الحجم و النوعية ، وأما الزراعة فإن صفات المحصول الواحد قد تختلف من منطقة إلى أخرى .[1]

5-صعوبة تحديد كمية الإنتاج الفلاحي :

من صفات الفلاحة تقلب كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى أو من موسم إلى أخر بسبب العوامل الجوية و الطبيعية لذلك يعتبر من الصعوبة التنبؤ بالمحصول السنوي للهكتار و بالتالي المحصول السنوي للدولة.

6-ضعف المرونة الطلب والعرض على السلع الفلاحية:

والمقصود بمرونة العرض أو الطلب درجة التغيرات الحاصلة في الطلب على المحاصيل الفلاحية أو غيرها في حالة تغير أسعارها ، ويعتبر الطلب مرنا إذا أدى تغير كبير غفي الكمية المطلوبة هذه أو الكمية المعروضة للبيع أما إذا كان التغير قليل في الكميات المعروضة و المطلوبة ، قيل إن لتلك طلبا أو عرضا غير مرن.

7-تعرض الفلاحة لمخاطر كثيرة:

الفلاحة أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار و البرد الشديد والفيضانات والحشرات و الأوبئة والأمراض النباتية و الحيوانات ، بينما نجد أن الصناعات يمكنها بدرجة كبيرة حماية نفسها من التقلبات الجوية و هذا بالإضافة إلى عدم تعرضه للأوبئة و الأمراض التي تتعرض لها الزراعة.

8-صعوبة التمويل الفلاحي:

يعود سبب صعوبة التمويل إلى طول مدة الإنتاج و كذا المخاطر التي تهدد سلامة المنتوج.

9-تعدد و صغر الوحدات الإنتاجية في الفلاحة:

تتكون الفلاحة من مزارع صغيرة ومتعددة و ها يؤدي إلى عدم التحكم بالكمية المنتجة و الأسعار بعكس الصناعة.

10-نتاقص الغلة الفلاحية :

11-ارتباط الإنتاج الفلاحي بالزمن:

تختلف الفلاحة عن بقية الصناعات الأخرى في أن الفلاحة تتعامل مع كائنات حية ، و هذه الكائنات الحية تتطلب زمنا محددا لتكوينها البيولوجي فعلى سبيل المثال تتطلب بعض الأصناف القمح أن تبقى في

[1]-عبد الوهاب مطر الداهدري ،أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي ، الطبعة الأولى ،بغداد،العراق ،1969،ص 42.

التربة فترة 120 يوم قبل الحصاد ، وتربية الأبقار تتطلب من الفلاح تسعة أشهر حتى تلد ، و مربي الدواجن تتطلب هذه عملية حضانة البيض 21 يوم حتى تفقس ، وهذه الحالة لا نجد لها مثيلا في الإنتاج الصناعي الذي يتعامل مع كائنات غير حية ، إذ أنه من الممكن إنتاج ماكينة فلاحية في مدة معينة إذا توفر في المصنع المواد الخام و توفرت العمالة الكافية .[1]

12-موسمية الإنتاج الفلاحي :

يقصد بموسمية الإنتاج الفلاحي أن فلاحة المحصول و حصاده و العمليات الإنتاجية الفلاحية الأخرى تتم في مواسم معينة و ذلك بسبب العوامل الجوية و الطبيعية ، ويترتب عن موسمية الإنتاج الفلاحي و موسمية الصناعات التي يعتمد الإنتاجها على مواد الخام الفلاحية.

13-ضخامة نسبة رأس المال الثابت:

تتصف الفلاحة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية و على الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى ، و قد قدر البعض قيمة الأرض و المباني و مالها من تحسينات رأسمالية و غير ذلك من المنشآت الثابتة بنحو 75% من رأس المال الزراعي .

المطلب الثالث : أهمية القطاع الفلاحي

أولا:الفلاحة هي الصناعة الرئيسية التي يرتكز عليها بقية الصناعات الأخرى ، وليس أدل على ذلك من أن تاريخ الحضارة الإنسانية يبين أنه بالرغم من أن التقدم السريع للحضارة الإنسانية يتوقف على مدى تقدم الصناعات التحويلية ،إلا أن صناعة الفلاحة كانت في جميع الدول هي مصدر الدفعة الأولى إلى تقدم الصناعة ، وهي التي أمدت الصناعات الأخرى برؤوس الأموال و القوى البشرية اللازمة لتقدمها ، كما أمدتها بالمواد الأولية الأساسية ، كذلك فإن القطاع الفلاحي يعتبر سوقا مهمة لكثير من السلع غير الفلاحية ، و خاصة في المراحل الأولى للتقدم الصناعي و تبرز أهمية الفلاحة في التالي :[2]

-توفير الغذاء ، حيث يؤمن من القطاع الفلاحي كل ما يحتاجه الإنسان من غذاء سواء من مصادر نباتية أو حيوانية ، فالغذاء يمثل العنصر الأساسي لحياة الإنسان .و الحاجة للغذاء مرتبطة بوجود الإنسان على

[1]- عبد الوهاب مطر الداهدري ،أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي ، مرجع سبق ذكره ،ص –ص 44، 47.

[2]– فادي مصطفى عبد الجواد أبو حلوب ، محددات نمو القطاع الفلاحي في فلسطين ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة 2016،ص – ص 19، 20.

سطح الأرض ، وقد ازدادت هذه الحاجة نتيجة لزيادة عدد السكان حتى أصبحت مشكلة توفير الغذاء لسكان الأرض أهم ما تجابه البشرية و قد تعرضت البشرية من وقت لأخر لنقص في كميات الغذاء و حدثت مجاعات دورية في بعض مناطق العالم[1].

-توفير الكساء ، حيث أن العديد من المواد المستعملة في كميات الحياكة م المواد الأولية الصادرة عن المنتجات الفلاحية مثل القطن و الكتان .

-التجمعات السكانية ، للفلاحة دور تشكيل و تطوير البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات الإنسانية و من أجل خدمة القطاع الفلاحي ، يجري في الكثير من الأحيان إنشاء البني التحتية اللازمة.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للفلاحة.

لا تقتصر الأهمية الاقتصادية لفلاحة على الدول ذات الاقتصاديات الفلاحية التي تشكل نسبة عالية من المشتغلين في هذا القطاع الاقتصادي بل تتعداها إلى الدول الأخرى ، ذات الاقتصاديات الصناعية التي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الصناعة ، وذلك لأهمية الفلاحة الاقتصادية و قدرتها على توفير المنتجات الفلاحية التي تعد مواد أولية لتطوير تلك الصناعة ، فهي المصدر الرئيسي لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء و كساء و سكن فإنها كذلك تغذي كثيرا من الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لإستمرار عملها ،كذلك تتجلى الأهمية الاقتصادية للفلاحة من خلال توفير فرص عمل كثيرة ، و تعد الزراعة سوقا واسعا لكثير من المنتجات الصناعية ، و فيما يخص توفير الموارد المالية فإن الفلاحة توفر الموارد النقدية و تقديمها لغرض استخدمها في برامج التنمية الاقتصادية من خلال زراعة أنواع من المحاصيل الفلاحية و خاصة التصديرية منها.كذلك تمد الفلاحة القطاعات الاقتصادية الأخرى بالأيدي العاملة الفائضة عن حاجتها و ذلك لإرتفاع الإنتاجية من جهة و نمو القطاعات الاقتصادية غير الفلاحية من جهة أخرى.[2]

[1]-عنبر ابراهيم شلالي ، التسويق الزراعي ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2012، ص 280.

[2]- رحمن حسن الموسوي ، الاقتصاد الزراعي ، دار أسامة للنشر ، الأردن، الطبعة الأولى، عمان 2013،ص 41.

المبحث الثاني : أسباب تخلف القطاع الفلاحي و سبل تطويره

المطلب الأول : أسباب تخلف القطاع الفلاحي

وبتحليل الأوضاع الاقتصادية نجد أنها لا تزال في كثير من الدول النامية و تتجلى أسباب تخلف القطاع الفلاحي فيما يلي:[1]

1-إن معظم الأراضي القابلة للفلاحة في كثير من الدول ذات طابع صحراوي أو أنها مكســـوة بالغابات و ما إلى ذلك.

2-إن الكثير من البلدان تعاني من قلة المياه و مشاريع الري ، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها.

3-الكثير من الأراضي الفلاحية قد تفقد خصوبتها نظرا للإهمال و سوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للفلاحة.

4-تدني الإنتاجية الفلاحية نتيجة لجهل المزارعين و عدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض ،أنواع البذور وبدائية الأساليب و الطرق الزراعية المتبعة و ما إلى ذلك.

5-انعدام سياسة سعرية و مالية ملائمة تستطيع إستقطاب أموال اللازمة للإستثمار في القطاع الفلاحي من أجل إنتاج فلاحي مريح.

6-عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين و مساعدتهم على تنمية زراعتهم و تطوير أساليبهم الزراعية .

7-عدم توفير نظام قادر على توفير المتطلبات و المدخلات الفلاحية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب و بالسعر المناسب .

8-عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض فالفلاحي يستند غالبية الفلاحين بالحصول على القروض الفلاحية بشروط ميسورة.

[1]- فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية ، أطروحة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير جامعة منشوري قسنطينة،2007-2008،ص-ص 52،53.

9-قلة أو عدم وجود طرق ومسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات و التجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة و تسويق الإنتاج من جهة أخرى و بالنسبة للدول العربية و منها (الجزائر) تحديدا ، فقد بدأت مظاهر التخلف تلك إلى تراجع نسب الإكتفاء الذاتي و ذلك على الرغم من الزيادة الملموسة في إنتاج جميع المواد الغذائية خلال فترة الثمانينيات .إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتحسين نسبة الإكتفاء الذاتي في معظم المواد الغذائية ، بل أن صورة الإكتفاء الذاتي تراجعت بنسبة كبيرة ، و ذلك بسبب الاعتماد على مياه الأمطار القليلة و الموسمية ،بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الفلاحي بصفة عامة تواضع المستويات التقنية و معدلات الإنتاجية لمعظم المحاصيل و المنتجات الأساسية .

و مما يزيد من تخلف القطاع الفلاحي ، و بعقد من مهمته و يزيد الفجوة بين معدلات الإنتاج و الاستهلاك و يمكن توضيح ذلك فيما يلي :[1]

-زيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة الذي يتطلب زيادة في إحتياجات السكان للغذاء و الخدمات الاجتماعية ، كما يصاحب كذلك زيادة في السكان و زيادة سوق الطلب على العمل الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

-محدودية الموارد المالية بسبب الجفاف مما يستلزم استخدام الموارد المائية بكفاءة .

-ضعف المستوى العلمي و التكنولوجي.

-التأثيرات السلبية للعولمة و ما تفرضه من منافسة و حرية التجارة و انتقال عناصر الإنتاج ومنها التكنولوجيا و رأس المال و العمالة ، وخصوصا مع تنامي المنظمة العالمية للتجارة و ما تفرضه من اتفاقيات متعددة الأطراف .

المطلب الثاني : وسائل تطوير أو ترقية القطاع الفلاحي .

المتعارف عليه ، أن زيادة الإنتاج الفلاحي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية وأنه بدون هذه الزيادة فإن التنموية الاقتصادية تتعثر لتؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي و تنتج وصفا غير مقبول كما أشرنا سابقا . و هذه الزيادة في الإنتاج الفلاحي ضرورية لمواجهة الزيادة الخطيرة في النمو الديمغرافي و الذي تعاني منه أغلب الدول النامية و المتخلفة .و هي لازمة أيضا لتوفير استهلاك عنصر العمل بعد زيادة معدل التطور

[1]-علي عبد الرحمان علي ، الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين ، المجلة المصرية للتخطيط ، المجلد العاشر ، العدد الثاني،2002،ص-ص 261،262.

الصناعي ، و أخيرا فإن الزيادة في الإنتاج ضرورية لمواجهة طلب الصناعة المتزايدة من المستخدمات الوسيطة و من رأس المال ، و لذلك تصبح زياد الإنتاج الفلاحي ضرورة حتمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتشير الدلائل الواقعة و التاريخية أن النمو الفلاحي يتطور وفق وتيرة مقبولة نحو التحسن بالنسبة للدول النامية بصورة عامة ، بل أنه قد تجاوز كل الخبرات السابقة وكل التوقعات ، فمن الإنجازات البارزة في هذا المضمار أن الهند والفلبين مثلا قد أصبحت مكتفية ذاتيا من إنتاج الحبوب الغذائية ، و قد تحقق جانب مهم من هذا النمو في إنتاج الأغذية الأساسية ، على خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة (الإستعمار) ، و تواجه إفريقيا خصوصا وضعا صعبا ، إذ تعرف القارة في مجموعها ركودا في إنتاجها من الأغذية خلال العقود الأخيرة و بالتالي فقد إزداد اعتماد أغلب البلدان الإفريقية على استيراد الأغذية ، وتشير الإحصائيات في هذا الصدد أن عدد كبيرا من سكان البلدان النامية لا يمكن أن يطمئنوا في الحصول على الغذاء الكافي .ففي هذا الصدد تشير تقديرات منظمة الأغذية و الزراعة إلى أن 826 مليون نسمة كانوا يعانون من نقص التغذية في فترة 1996-1998 ، منهم نحو 792مليون نسمة يعيشون في البلدان النامية .

ونظرا لما للقطاع الفلاحي من أثر كبير في اقتصاديات الدول النامية ، فلقد تزايد الإهتمام به ليصبح الركيزة الأولى للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث أن تطوير الفلاحة في حقيقة الأمر هو تطوير للاقتصاد ، و انخفاض الأداء في القطاع الفلاحي يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد ككل ، ولهذا فإن إتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الفلاحي سيكون بالضرورة مرتبطا و مؤثرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة و الدخول النقدية لصغار الفلاحين ، والتركيز على الفلاحة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الفلاحي ، حيث الميزة النسبية للدول النامية ، تعطي صناعات إحلال الواردات مجالا جيدا للتوسع الصناعي .و لكي يلعب القطاع الفلاحي دوره كاملا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية يجب العمل على:[1]

-إتباع سياسة فلاحية واضحة .

-صيانة الموارد الطبيعية .

[1]- فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية ، مرجع سبق ذكره ، ص- ص 56،58.

-العمل على إقامة خدمات التنمية الأساسية و الكافية من هياكل و وسائل مختلفة من نقل و تخزين و محطات بحوث ، و هذا يستدعي زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الاستثماري.

-توفير المدخلات الفلاحية المحسنة من أسمدة و مبيدات و طاقة محركة....الخ

-توفير الخبرة و الأيدي العاملة المدربة لتنفيذ و إدارة مشروعات التنمية الفلاحية ، بما يعود بالفائدة على الجميع .

-معالجة مسألة علاقات الإنتاج في الفلاحة و العمل على رفع مستوى الإنتاج بما يتفق و مصلحة الاقتصاد الوطني .

-تحقيق التكامل بين مختلف فروع النشاط الفلاحي .

-تدعيم التنمية التسويقية داخليا و خارجيا ، و إعتبار التسويق عملية مهمة مكملة الإنتاج ، من أجل إشباع حاجيات المستهلك ، مع التقليل من التكاليف .

-توسيع مجالات الإستفادة من نتائج البحوث في المجال الفلاحي .

المطلب الثالث :مصادر تمويل القطاع الفلاحي

هناك العديد من المصادر التي توفر التمويل لقطاع الفلاحة ، فيمكن تقسيمها إلى مصادر عامة ، ولكل من هذه المصادر صفاتها الخاصة قد تنطوي على مزيج من المزايا و العيوب .

أولا:المصادر الخاصة

ونذكر منها :

1-مصادر التمويل الذاتي :

ويقصد بالتمويل الذاتي اعتماد المنشأة الفلاحية على الموارد الذاتية التي يملكها الفلاح أو أفراد أسرته في تمويل العمليات التي يستلزمها النشاط الإنتاجي و أهم مصدر للتمويل الذاتي هو الأرباح يليه المدخرات ثم الوراثة و الهبات .

أ.الأرباح :

وهي الفرق بين الحصيلة النقدية من بيع المنتجات الفلاحية و تكلفة إنتاجها بالإضافة لما تقدمه من خدمات الآخرين كنقل المنتجات الفلاحية أو تخزينها أو القيام بحرث الأرض وجني المحصول .

ب.مدخرات المزارعين :

ويعتبر الإدخار مصدرا مهما لتوفير رأس المال ، حيث يقوم الفلاح بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية و يخرجه من دائرة الإنتاج و الإستهلاك.

ج.الوراثة و الهبة :

عادة ما يحصل المزارع على المزرعة و أسس مالها عن طريق الوراثة ، فنظام الوراثة يفرض رؤوس أموال المالك إلى ورثته ، ففي بعض الأحيان يقوم الوريث بتحسين المزرعة التي ورثها ، ولكن كثيرا مايظهر بعض مشاكل عندما تكون لدى الوارث خبرة أو رغبة في الفلاحة ، و إذا كان للمزرعة أكثر من وريث واحد ، أو كان على المزرعة دين واجب التسديد .

أما هبة الأرض فيحصل عليها الفلاح من الغير دون إلتزام بردها ،كأن تكون مساعدة مجانية من قبل الآخرين أو المزرعة ، و لكن الهبة أيضا لا تكسب صاحبها الخبرة الإرادية و الفنية المطلوبة.

2-مصادر التمويل غير المنظمة .

أ.المرابون:

يعتبر المرابي هو المقرض التقليدي للفلاح في معظم الدول النامية في العقود الماضية ، حيث كانت مصادر التسليف شبه غائبة ، فقد يكون تاجرا أو وسيطا أو مسوقا للمحاصيل أو بقالا في قرية ، و عادة ما يقرض المرابي مدخراته الخاصة إلى الآخرين بفائدة عالية جدا و بشروط قد تكون قاسية أحيانا و لا يهم القرض الذي يستعمل فيه القرض ، طالما أن المقترض لديه الضمانات الكافية و أمواله سترد إليه بالإضافة إلى الفوائد المتفق عليها.[1]

ب.التجار والوسطاء:

يقوم تجار القرى بافتراض الفلاحين بما يحتاجونه من أموال لازمة للعملية الإنتاجية ،كما يقومون بتمويلهم بمختلف السلع و المواد الضرورية للعملية الإنتاجية ، و على هذا الأساس فإن تجار القرى يتعاقدون مع الفلاحين عند تدعيمهم بالأموال عند بيع المحاصيل للتاجر المقرض بأسعار معينة غالبا ما تكون في صالح

[1]-وليد حمدي باشا ، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2013-2014،ص-ص 36،38.

التاجر ، و بالتالي فإن التاجر يعمل على تحقيق أكبر ربح ممكن و المتمثل في العائد الناتج عن القرض من جهة وفارق الأسعار الخاص بالمحاصيل من جهة أخرى ، و هذا مابين الفرق بين تجار القرى و الأفراد المقرضين.[1]

ج.الملاك :

هم مالكو الأراضي الفلاحية الذين يقومون هم أو وكلائهم بتقديم القروض إلى المزارعين العاملين في أراضيهم كمستأجرين أو مشاركين أو مشاركين بالحصة ، و قد تكون القروض نقدية أو عينية مقابل حصة كبيرة من الإنتاج أو جمعية بسعر جيد جدا مقارنة بأسعار السوق اللاحقة والمتوقعة ، هذا عدا عن حصة الأراضي أو قيمة استئجارها و استثمارها ، مع العلم بأنه توجد إجراءات محددة لهذا المصدر التمويلي كما أنه لا يستعين بأجهزة إدارية و فنية في تعاملاته المالية لأن نفوذه الكبيرة و طاعة الفلاحين له كافية في تسير متطلبات التمويل و مراحله.

د.الشركات الفلاحية :

وهي الشركات التي تتعامل في بيع الآلات و المعدات و التجهيزات الزراعية المختلفة إلى الفلاحين ، حيث تقوم بتزويد الفلاحين بما يحتاجه من متطلبات بسعر يوازي عادة سعر البيع النقدي ، مضافا إليه نسبة مئوية معينة لتغطية سعر الفائدة المصرفية و نفقات التحصيل و ما ذلك من إلى ذلك من مصروفات إدارية ، تختلف التسهيلات التي تمنحها هذه الشركات للمزارعين باختلاف سياساتها و أساليب عملها ، كما أنها تعتمد على مدى ثقفتها بالفلاح التي تبنى عادة على معرفته الشخصية وعلى أهليته و مقدراته المالية وسابق تعامله.

3-مصادر التمويل غير المتخصصة.

أ.البنوك التجارية:

يقتصر عادة نشاط هذه البنوك في التسليف الفلاحي على إقراض فئة مختارة من كبار الفلاحين القادرين على تقديم الضمانات العقارية أو الشخصية التي يقبل بها المصرف و هي الضمانات التي لا يستطيع الغالبية من الفلاحين تقديمها ، غير أن قروض البنوك التجارية قد تصل إلى صغار الفلاحين بطريقة غير مباشرة عبر

[1]-سفيان عمراني ،ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة،مرجع سبق ذكره، ص 137.

سلسلة من الوسطاء بتكلفة عالية في أغلب الأحيان ،كما تمول البنوك التجارية مستوردي الآلات و الأدوات والمواد الزراعية والتي تباع للمزارعين من قبل شركات التجهيز الزراعي بأسلوب الدفع المؤجل ، و بذلك تساهم البنوك بدور مباشر في التمويل الفلاحي .

ب.البنوك العقارية و شركات التأمين:

وتقوم بمنح الفلاحين قروضا متوسطة و طويلة الأجل بضمان الأرض و هي تخدم بشكل عام كبار الفلاحين و متوسطهم و إن كانت قروضها في الغالب لا تستخدم في خدمة الإنتاج الفلاحي حيث تستخدم الأرض الفلاحية كضمان للقروض الممنوحة بغض النظر عن الذي تستخدم فيه القروض .[1]

ثانيا:المصادر العامة :

تقوم الحكومة بدور مهم في تقديم التمويل إلى الفلاحين لحاجاتهم الماسة إليه ، فالحكومة هي الوسيلة الوحيدة التي لديها الإمكانات الواسعة للقيام بعملية التمويل ، حيث تقديم التمويل إلى صغار الفلاحين الذين لا يستطعون الحصول على التمويل بفوائد مناسبة و تتمثل المصادر العامة لتمويل فيما يلي:

1-البنوك الحكومية :

وهي بنوك مختصة في تمويل الفلاحة ، حيث تسهر على توفير القروض اللازمة و المناسبة لأكبر عدد من الفلاحين ، لأن صعوبة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الفلاحية تحد من إمكانيتهم في الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة فيما يخص زيادة الإنتاج و الإنتاجية في الفلاحة ، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحين حسب إحتياجاتهم المالية و بأقل تكلفة ممكنة ،كما تفرض أسعار فائدة منخفضة.

و هناك الكثير من البنوك الحكومية الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي ، حيث تم إنشاء عدة بنوك خصيصا لأداء هذه المهمة ، مثل بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر 1982.

[1]-وليد حمدي باشا ، دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري ، مرجع سبق ذكره ،ص 39.

2-الجمعيات التعاونية:

يعتبر التمويل الفلاحي عن طريق التعاونيات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الفلاحي ، و ذلك لأن الإئتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام للإئتمان الفلاحي ، فهو يقدم القروض إلى جميع الفلاحين مهما كانت مستوياتهم على أساس الصالح العام ، كما يعتبر هذا النظام أكثر فعالية و أقرب إلى الفلاحين ،إذ يعتمد على البساطة في المعاملة ، و يهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي و مساعدة أعضائه.[1]

[1]- سفيان عمراني ،ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة،مرجع سبق ذكره، ص 139.

المبحث الثالث:دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية يتوفر عليه من مقومات طبيعية و بشرية تؤهله في دفع عجلة التنمية .

المطلب الأول :الدوافع المؤدية إلى ضرورة تنمية القطاع الفلاحي .

و من أهم الدوافع التي تؤدي إلى تنمية القطاع الفلاحي :[1]

أولا: تحقيق الفائض الزراعي و الغذائي:

تعني كلمة الفائض وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الفلاحي و الحجم الضروري لمعيشة السكان ، بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى و التي تتمثل فيما يلي :

-تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على سلع استهلاكية أخرى لا يمكن إنتاجها محليا.بهدف تنويع الاستهلاك الداخلي.

-تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على التجهيزات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

-توجيه جزء من هذا الفائض إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي نفسه من أجل تنمية و توسيعه .

ثانيا:الفلاحة كمصدر للعملة الأجنبية.

إن تحديد القطاع الفلاحي و تنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد المنتج للفلاحة إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الفلاحي .وقام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية بحيث توجه هذه العملات إلى عملية التمويل و منه تصبح الفلاحة كمصدر تمويل لعملية التنمية.

كما أن القطاع الفلاحي يلعب دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية و إستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية و ذلك من خلال توسع المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل و توجيهها لأغراض التصدير.

[1]-نور محمد لمين ،دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات ،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسير المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011-2012،ص-ص101،97.

ثالثا:مساهمة الفلاحة في تحقيق التوازن الغذائي.

على القطاع الفلاحي في البلدان النامية و غيرها أن يلعب دورا هاما في متابعة الطلب من كل المنتجات الفلاحية بصفة عامة داخل البلاد ، إبتداءا من كل التغيرات التي تصل سواء في مكوناته أو حجمه حيث هناك عنصران أساسيان يحددان التغيير في طلب المنتجات الغذائية و هما:

-الاستهلاك الإجمالي:يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديد الاستهلاك الإجمالي لأن هذا الأخير مرتبطا نسبيا مع ارتفاع عدد السكان.

-ارتفاع الدخل المتوسط للفرد يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الغذائي بناءا على الميل الحدي للاستهلاك و ذلك لأن الزيادة يوجه جزءا منها إلى زيادة المواد الغذائية .

رابعا :الفلاحة كمصدر للقوة العاملة :

إن تنمية القطاع الفلاحي سيوفر الكثير من الأيدي العاملة التي تتحول تلقائيا إلى العمل في قطاعات أخرى هامة كقطاع الصناعة و التجارة و الخدمات .

كما أن الفائض الغذائي المتشكل من الفلاحة هو الذي يحدد عدد العمال الممكن تشغيلهم خارج نطاق الفلاحة كتلك فإن القطاع الفلاحي يمكن أن يساهم القضاء على البطالة و استقبال الأيدي العاملة و ذلك من خلال :

-عملية توسيع الفلاحة و ذلك عن طريق زيادة الدورات الإنتاجية للمساحة الواحد ، و هو ما يؤدي إلى استغلال الأرض استغلالا تاما .و هو ما يستدعي العمل الدائم و ليس الموسمي في الفلاحة .

-إن عملية إستصلاح الأراضي أي توسيع المساحة الفلاحية توسيعا أفقيا يتطلب زيادة الطلب على الأيدي العاملة سواء كان ذلك في فترة الإستصلاح و بعدما يتم استصلاح الأراضي مما يؤدي إلى توسيع الرقعة الفلاحية الصالحة للفلاحة و ما تتطلب من زيادة الطلب على العمل .

-الطبيعة الجماعية للحياة الريفية تمكن من قبول فائض من السكان ، حتى و إن كانت الأراضي متاحة وفائض الإنتاج غير كافيين و ذلك للحياة البسيطة و الغير مكلفة التي يتسم بها سكان الريف .

خامسا: الفلاحة تحتاج إلى رأس مال أقل :

إن التنمية الفلاحية تحتاج إلى رؤوس أموال قليلة نسبيا لما يحتاجه قطاع الصناعة .كما أن الدورة الإنتاجية لرأس المال في القطاع الفلاحي هي أقل من الدورة الإنتاجية في كثير من الأحيان لبقية القطاعات الأخرى خاصة الصناعة ،ذلك لأن معظم القروض التي يحتاجها القطاع الفلاحي هي قروض موسمية في أغلبها.

سادسا:مساهمة الفلاحة في تحقيق رأس المال:

لقد كانت الفلاحة على مر التاريخ مصدرا رئيسا لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية .فلا عجب أن يعتقد الفيزوقراط أن الفلاحة هي المصدر الرئيسي للثروة و بالرغم من خطأ هذا الاعتقاد إلا أن الفلاحة لازالت هي المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للدول المختلفة.

إن تمويل التنمية الاقتصادية يقتضي فرض جبايات ادخارية على مختلف القطاعات الأساسية في هذا المجال. وتجربة اليابان خير دليل على ذلك ، حيث أن اليابان قد افترضت ادخار إجباري مرتفع على قطاع الفلاحة ، و استخدام هذا الإدخار في عملية التنمية .

المطلب الثاني : العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي.

إن تطور القطاع الفلاحي و تمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية :[1]

-يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي .لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحة من خلال :

1-تكوين الفلاحين والإطارات و الإختصاصيين و تشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الفلاحي.هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها أثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطع أرض بعلم مسبقا أن

[1]-باشي أحمد ، القطاع الفلاحي بين واقع ومتطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث ، العدد2003،2،جامعة الجزائر ،ص 109.

ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد و بالتالي زيادة دخله و هذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط و الاهتمام بالأرض أكثر مما كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا لغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

2-ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية و تعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين :

الميزة الأولى :

توفير المعلومات الضرورية للبنوك و تعاونيات القرض عن ظروف و إمكانيات الفلاحين و التي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين .

الميزة الثانية :

توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط و عقلاني و بعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية و الإدارية .

3-ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقل و التسويق و التخزين و إلغاء الإحتكار ، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4-العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية و ذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي و ما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية و الأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة و نوعية و حجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه .

أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5-العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية و العمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها ، و ذلك من خلال بناء السدود و خلق احتياطي مائي و تحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه و العمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي و ربط مراكز التكوين بالواقع

الفلاحي و العمل على زيادة الاستثمارات المالية في الفلاحة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي و الخدمي للفلاحة.

6-العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات و يأتي هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي و تنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية و تصدير الفائض و هذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات " فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الفلاحي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة و أيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

7-ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية و النوعية المطلوبة و في الوقت المحدد و تجنب التأخير في تسليم البذور بعد انتهاء الموسم كما كان سائدا.

8-تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية و المردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الفلاحية و تطوير الفلاحات الاستراتيجية و تنمية البث في الميادين الفلاحية .[1]

المطلب الثالث : دور القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية .

تعد الفلاحة أحد أهم مفاتيح تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث أن وضع سياسات ملائمة لتفعيل هذا القطاع يعني بالضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال ميزان المدفوعات و أسعار الصرف و تخفيض البطالة والفقر و زيادة الدخل القومي ، دون أن ننسى دورها الجهوي في تحقيق الأمن الغذائي الذي يؤرق حتما سادة الدول.

1-دور الفلاحة في القضاء على الفقر :

يمثل الفقر ظاهرة اقتصادية و اجتماعية ملازمة لعديد من الاقتصاديات و المجتمعات ، التي لم تستطيع التخلص منا على الرغم من قدمها و التطورات الكبيرة التي عرفتها الإنسانية في شتى مناحي الحياة ، فيخصص ثلث سطح الكرة الأرضية للاستخدام الفلاحي و هذا ضروري لتغطية الاحتياجات

[1]-سايح بوزيد ، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2006-2007. ص 224

الغذائية إلى 6.5مليار نسمة ،و مع ذلك لا يزال الفقر يؤثر على 1.4مليار شخص معظمهم في المناطق الريفية.

يعتمد معظم مدقعي الفقر على الفلاحة وما يتصل بها من أنشطة لتدبير جزء من أسباب عيشهم ، فالنمو الفلاحي يقلل الفقر لأسباب عديدة ، تتضمن حقيقة أنها تؤدي لزيادة مباشرة في الدخول و فرص التوظيف لغالبية الفقراء الذين يعيشون في هذا القطاع .

2-تأثير الفلاحة على زيادة الدخل القومي .

تعتبر التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية في أي دولة ، وبالتالي فإن أهداف الفلاحة تدخل ضمن أهداف التنمية بشكل عام ، نظرا للترابط و التداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية ، ولعل أهمها هو مساهمتها في الزيادة المضطردة للدخل القومي الذي يتحقق من خلال ما يلي:

-زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي ، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

-زيادة الإنتاج الغذائي للطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك و إلى زيادة الصادرات و الحد من الواردات ، و إلى خلق وظائف جديدة .

-رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي و هذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل و ملبس و مسكن و غيرها .

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي و تحقيق أعلى مستويات استغلال للموارد المتاحة من يد عاملة و موارد طبيعية و تكنولوجيا ، و خاصة أن الإنتاج الفلاحي يتميز بارتفاع أسعار من سنة إلى أخرى .

التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من الآلات و بذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة.[1]

[1]- محمد أمين ، دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الفلاحي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات التأمين ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير جامعة سطيف ،2015-2016،ص-ص 52،56.

3-الفلاحة و تحقيق الأمن الغذائي.

للفلاحة أهمية كبيرة في توفير السلع الفلاحية الغذائية و المنتجات الحيوانية ، سواء من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة ، و تعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الفلاحية.

4-توفير الموارد النقدية :

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في توفير الموارد النقدية و استخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية ، وبذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية و توجيهها لأغراض التصدير ، وبالتالي فإن القطاع الفلاحي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات و جذب الوسائل التكنولوجية لرفع الإنتاجية ، وزيادة حجم الإنتاج.

5-تمويل الصناعة بالمواد الأولية الفلاحية:

تحتل المحاصيل الفلاحية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية ، لما تقدمه من محاصيل فلاحية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية ، وأن تطور الصناعات المحلية خاصة الغذائية منها مرتبط بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل الفلاحية و من هنا تظهر الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية الفلاحية في مجال التنمية الاقتصادية ، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المحاصيل المرتبطة بما يقدمه القطاع الفلاحي .

مما سبق نستنتج أن القطاع الفلاحي دورا هاما و أساسيا في التنمية الاقتصادية و التنمية الشاملة من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني ككل ، بفضل مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان ، و في توفير العمالة للقطاعات الأخرى ، و مصدر لتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الفلاحية كمواد أولية لها ، و منفذا لمخرجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها القطاع الفلاحي في تطويره ، و بالتالي يصبح القطاع الفلاحي المساهم الرئيسي في تكوين الناتج و الدخل الوطني لمعظم دول العالم خاصة الدول النامية منها.[1]

[1] -غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم

خلاصة الفصل:

تعتبر الفلاحة قطاع إستراتيجيا لإحداث التنمية الاقتصادية لأي بلد كان ، و لقد حظي هذا القطاع بالاهتمام من طرف الكثير من الاقتصاديين و المنظرين ، وإحتل مكانا كسيرا في الفكر الاقتصادي منذ أبعد العصور ، فهي تساهم في تحقيق الاحتياجات الغذائية و مصدر للموارد المالية و غيرها .

ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة إلا عبر انتهاج سياسات فلاحية وبرامج ملائمة لطبيعة الاقتصاد وتطبيقها بشكل دقيق مما يترتب عن تطبيقها انعكاسات إيجابية على اقتصاد البلد عامة و على أفراد المجتمع خاصة

الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، جامعة الجزائر-3-،2011-2012،ص-ص 12،13.

الفصل الثالث

القطاع الفلاحي ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر النشاط الفلاحي من أبرز النشاطات الإقتصادية لولاية تيارت بإعتبارها ولاية فلاحية رعوية، مما يجعلها تحوز على إهتمامات الدولة على غرار باقي ولايات الوطن من خلال دعمها لمختلف المنتوجات خاصة من مطلع الألفية الثانية ذلك عن طريق تطبيق عدة إصلاحات فلاحية تمثلت في مجموعة من البرامج التنموية قصد تحقيق قيمة مضافة للقطاع الفلاحي محليا ووطنيا لتحقيق مجموعة من الأهداف والآفاق المسطرة من ضمنها حل مشكلة الغذاء التي أصبحت تأرق جل دول العالم بحيث يتم كل هذا من خلال مجموعة من الأجهزة التي تلعب دور المنظم والمسير للقطاع الفلاحي .

و في هذا الفصل سنتناول مدى قدرة هذا القطاع على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في القيمة المضافة ، الناتج المحلي الخام ، توفير مناصب الشغل ، و الاستثمارات الوطنية .

و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تقديم مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

المبحث الثاني: تطور القطاع الفلاحي في الولاية للفترة (2009-2018).

المبحث الثالث: انعكاسات القطاع الفلاحي على التنمية في الولاية .

المبحث الأول: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت .

كانت ولاية تيارت في أوائل الثمانينات إلى أواخر التسعينات ، أول منتج للقمح والحبوب في الجزائر و أكبر ولاية من حيث رؤوس المواشي ، و ذات موارد طبيعية متنوعة.

المطلب الأول: تقديم ولاية تيارت .

أولا:التسمية :

اختلف في تسميتها حيث كانت في القديم تسمى باللغة البربرية تيهرت أي اللبؤة و كانت لها عدة تسميات تاهرت ، تاقدمت ، تاغزوت ، وكانت مدينة تيارت مقر الرستميين نسبة لمؤسسها عبد الرحمان بن رستم و هم من سلالة الإيباضيين ، حكموا، في الجزائر بين عامي 776إلى 908 و منها جاءت تسمية تيارت.

ثانيا:الموقع:

تقع ولاية تيارت في الجهة الغربية للبلاد وتتربع على مساحة 20673كلم^2 يحدها من الشرق كل من ولايتي الجلفة و المدية ، و من الغرب كل من ولايتي الأغواط و البيض ، ومن الشمال ولاية تسمسيلت غيليزان و مستغانم و نظرا لموقعها تعتبر تيارت كهمزة وصل تبعد حوالي 300 كلم عن الجزائر العاصمة .

ثالثا:التقسيم الإداري للولاية.

-بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/12/04 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد

-بمقتضى القانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/04 المتضمن قانون ولاية تيارت :فإن ولاية تيارت تضم 42 بلدية تنشطها 14 دائرة وهي :

(السوقر، فرندة ، قصر الشلالة ، مهدية ، رحوية ،دحموني ، قرطوفة ، جيلالي بن عمار ، حمادية ، الرشايقة ، بوقارة ، طاقين ، مشرع الصفا ، مدريسة ، مدروسة ، ملاكو ، نعيمة ، واد ليلي ، سبعين ، سيدي عبد الغاني ، سيدي علي هلال ، سيدي بختي ، سيد الحسني ، تاقدمت ، تاخمارت ، عين الحديد، عين

دزاريت ، شحيمة، عين الذهب ، تيدة ، الرصفة ، زمالة الأمير عبد القادر ، تيارت ، بوشقيف ، الناظورة ، الفايجة ، مادنة ، عين كرمس ، مغيلة ، السبت ، سرغين)

رابعا:الخصائص الاقتصادية لولاية تيارت .

يغلب عليها الطابع الفلاحي و الرعوي مع تربية الخيول مثل مركز تربية الخيول شوشاوة ببلدية تيارت ،كما أنها تزخر بعدة مصانع (مثل مصنع الأدوية بملاكو ، مركب صناعة السيارات عين بوشقيف SNVI ، صناعة البطاريات بالسوقر ، مصنع صناعة الأسلاك و المسامير بتيارت).

خامسا: المناخ السائد.

تقع ولاية تيارت في إقليم المناخ البحر الأبيض المتوسط ضمن المنطقة الشبه جافة و تعرف كذلك بمنطقة تشتد أمطارا وثلوجا و بردا بين درجات حرارة تصل تحت الصفر في الشتاء ، في حين يكون الجو حارا في فصل الصيف بدرجة حرارة تصل إلى 40 درجة.

المطلب الثاني:مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت .

تتوفر ولاية تيارت على مجموعة من الهيئات أو المؤسسات الفاعلة و المتحكمة في القطاع الفلاحي ، عن طريق نظام يسري على بنية تنظيمية مترابطة بين تلك الهيئات و من أبرز هذه المؤسسات مديرية المصالح الفلاحية .

مديرية المصالح الفلاحية .

تم تنصيب وزارة الفلاحة مباشرة بعد الاستقلال هذه الأخيرة أنشأت مديريات الفلاحة عبر كافة ولايات الوطن و هذا لتلبية حاجيات الفلاحين المتزايدة خاصة بعد إسترجاع الأراضي.

أولا: النشأة.

أنشأت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 195/90 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق ل 22 جوان سنة 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية و عملها .

ثانيا : المخطط الهيكلي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يتمثل المخطط الهيكلي للولاية كالتالي :

الشكل رقم (3-1): مخطط الهيكلي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

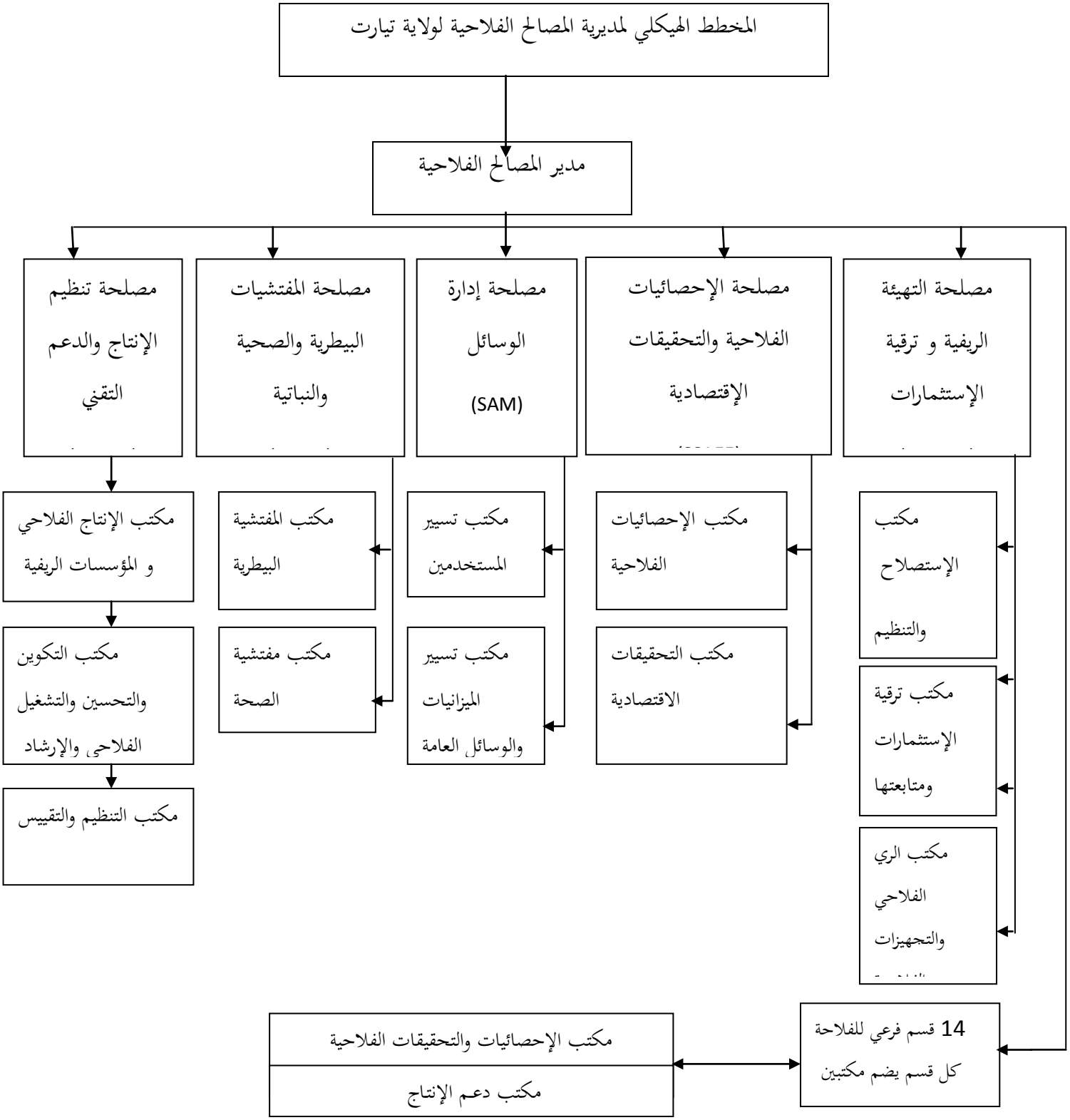

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على اوثائق مقدمة من طرف مصلحة الاحصائيات الفلاحية و تحقيقات الاقتصادية

المطلب الثالث: خدمات و مهام مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

أولا: خدمات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

1- خدمات الإحصائية الفلاحية و التحقيقات الاقتصادية

يعطي الأفضلية لتحقيق دراسة إحصائية و برامج فلاحية و يحتوي على مكتبين (02)

1-1-مكتب الإحصاء الفلاحي

1-2-مكتب التحقيقات الاقتصادية

2-خدمات مفتشيات البيطرية و الصحة النباتية

يعطي الأفضلية لوضع عمل و تطبيق التنظيم المناسب و التشريع في القوانين و تنظيم مادة الحفظ و إصلاح الصحة البيطرية و حماية أدوات العتاد الفلاحي ويحتوي على مكتبين (02).

2-1-مكتب المفتشية البيطرية .

2-2-مكتب مفتشية الصحة.

3-خدمات التهيئة الريفية و ترقية الإستثمارات

يعطي الأفضلية بالإعتناء للإرث العقاري و تنظيم الأحداث و بناء بنية تحتية و معدات داخل إطار التطوير الفلاحي و يضم ثلاثة مكاتب (03).

3-1-مكتب الإستصلاح و التنظيم العقاري .

3-2-مكتب ترقية الاستثمارات و المتابعة.

3-3-مكتب الري الفلاحي و التجهيزات الفلاحية.

4-مكتب تنظيم الإنتاج و الدعم التقني

يعطي الأفضلية لرفع أحداث تطورات الإنتاج الفلاحي و عصرية الإرشاد الزراعي و تربيـة المواشي و الدواجن ...الخ و الوقاية و تضم ثلاثة مكاتب (03).

4-1-مكتب الإنتاج الفلاحي و المؤسسات الريفية.

4-2-مكتب التكوين و التحسين والتشغيل الفلاحي والإرشاد .

4-3-مكتب التنظيم والتقييس.

5-خدمات إدارة الوسائل :

يعطي الأفضلية لحماية التسير الشخصي الإداري التقني و تأدية الموازنة و تقوم بتوجيه الخدمات الفلاحية و الفروع الفلاحية الحرة المستقلة و تشمل مكتبين(02).

ثانيا:التقسيمات الفرعية الفلاحية لمديرية المصالح الفلاحية

زيادة على المصالح الفلاحية المتواجدة على مستوى مقر مديرية المصالح الفلاحية توجد مصالح فرعية على مستوى الدوائر والبلديات ، من أجل تقريب الخدمات الفلاحية أكثر من الفلاح ، للوقوف ميدانيا على متطلبات الفلاحة و طبيعة الخدمات التي يجب تقديمها للفلاح حيث توجد على مستوى الولاية 14 تقسيمية فرعية تغطي كامل أنحاء الولاية لتسهر و تحرص على متابعة و تطبيق البرامج التنموية الفلاحية و هي موزعة كما يلي :

-فرع دائرة مهدية -فرع دائرة تيارت

-فرع دائرة حمادية -فرع دائرة مغيلة

-فرع دائرة فرندة -فرع دائرة عين الذهب

-فرع دائرة السوقر -فرع دائرة مشرع الصفا

-فرع دائرة الدحموني -فرع دائرة الرحوية

-فرع دائرة قصر الشلالة -فرع دائرة واد ليلي

-فرع دائرة كرمس -فرع دائرة مدروسة

كما تتواجد على مستوى كل البلديات فرع فلاحي خاص بكل بلدية يعني لكل بلدية لجنة فلاحية تابعة لها و هذا خاص بكل 42بلدية تعد تابعة للولاية منها 12 بلدية سهلية معرفة و هي :[1]

1-قصر الشلالة 7-نعيمة

2-زمالة الأمير عبد القادر 8-الرشايقة

3-سرغين 9-الناظورة

4-الرصفة 10-الفايجة

5- سيدي عبد الرحمان 11-عين الذهب

6-شحيمة 12-مادنة

ثالثا :مهام مديرية المصالح الفلاحية

تقوم مديرية المصالح الفلاحية بمجموعة من المهام أهمها :[2]

1-السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي .

2-ضمان تفتيش النشاطات البيطرية و الصحة النباتية و مراقبتها .

3-تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة لقطاع الفلاحة.

[1]- وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

[2]-وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

4-استعمال الأدوات و التدابير التي تطلبها سياسة الحفاظ على الأراضي الفلاحية و الزراعية الغابية والرعوية.

5-وضع وسائل الإحصائيات الفلاحية و تطويرها و ضبطها و إعداد مختلف البطاقات الضرورية لمتابعة وضعية القطاع و تقييمه بإنتظام.

6-اقتراح جميع التدابير و الأعمال الضرورية لإعداد أدوات التنظيم و السهر على تنظيم التدابير المقررة.

7-تنشيط أعمال المؤسسات الفلاحية الريفية المتدخلة على المستوى المحلى و مساعدتها تقنيا.

8-تحديد أهداف التنمية الفلاحية في الولاية و الوسائل التي ينبغي تجنيبها لتحقيق ذلك.

9-الحث على ترقية الاستثمار الفلاحي .

10-اقتراح التدابير و الأعمال الرامية إلى تحسين و تعميم و تنفيذ التدابير المقررة.

11-تنظيم و توزيع المواد الأولية الإستراتيجية .

12-التوعية عن طريق حملات للإرشاد الفلاحي .

13-مساعدة الفلاحين عن طريق الصندوق الوطني للدعم الفلاحي .

المبحث الثاني : تطور القطاع الفلاحي في الولاية

تعتبر ولاية تيارت من أهم المناطق التي تتميز بالطابع الفلاحي والرعوي مما ساهم في رفع مستوى الناتج المحلي بالولاية بحيث انها تزخر بمجموعة مختلفة من المنتوجات النباتية المتمثلة في الحبوب والخضر والفواكه بمختلف أنواعها و أشكالها

و المنتوجات الحيوانية بمختلف أنواعها وفي ما يلي سنعرض مختلف المنتوجات النباتية والحيوانية .

المطلب الاول : تطور انتاج الحبوب و البقول الجافة للفترة (2009-2018) .

تقدر المساحة الفلاحية لولاية تيارت ب 1608152 هكتار كمساحة اجمالية بحيث انها تتنوع فيها مختلف انواع الشعب الفلاحية اهمها :

اولا: شعبة الحبوب :

تعتبر ولاية تيارت من الولايات الرائدة في انتاج مادة الحبوب بانواعها المختلفة وهذا نظرا لموقعها ، ترتيبها و كذا المناخ المساعد على انتاج مثل هذه المواد وهذا ما سنقوم بتحليله من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-1): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2009-2018)

السنوات	القمح الصلب			القمح اللين			الشعير			الشوفان		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المردودية (قنطار لكل هكتار)
(2010-2009)	98501	1659742	17	91960	1195480	13	104616,5	1516939	14	19993	201430	10
(2011-2010)	73217	1010395	14	51115	480500	9	41143	444344	11	9896	70262	7
(2012-2011)	120023	2280600	19	79964	1280400	16	100313	1650000	16	16207	149000	9
(2013-2012)	109079	2127500	19	69074	1070500	15	124196	2743000	22	14017	182220	13
(2014-2013)	97917	1579000	16	50000	480700	10	67514	850000	13	10010	90300	9
(2015-2014)	110500	1770600	16	45000	630000	14	65960	989400	15	8000	80000	10
(2016-2015)	47064	860280	18	50000	600000	12	65990	989500	15	8900	81000	9
(2017-2016)	113500	190400	16	65000	500000	8	14000	1115200	10	10000	85800	9
(2018-2017)	133837,5	2488000	19	63987	847410	13	137968	2350000	17	9293,5	129184	14

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية

الشكل رقم (3-2): تطور إنتاج الحبوب للفترة (2009-2018)

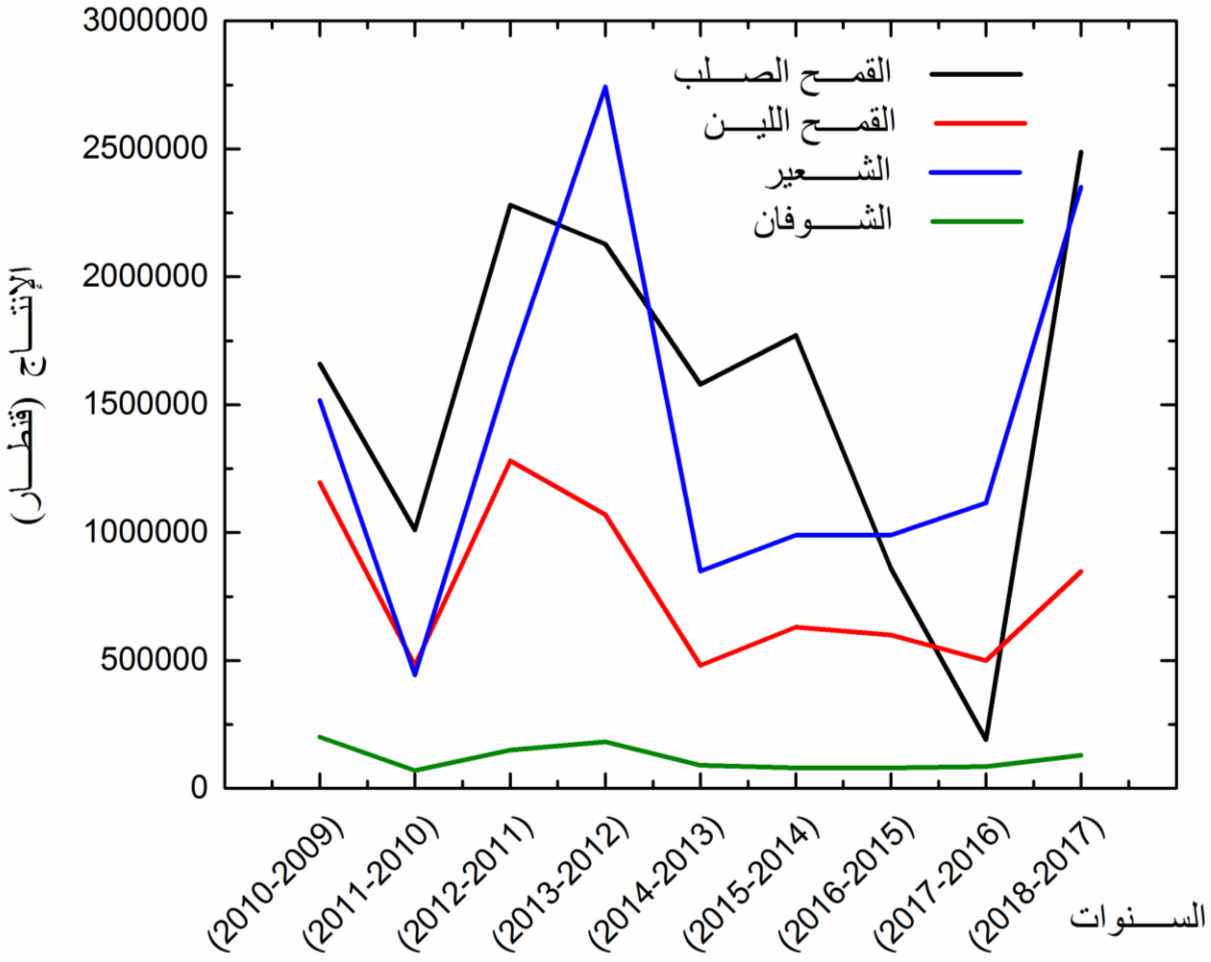

المصدر من إعداد الطالبين اعتماد على الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم(3-1) تطور ملحوظ في كمية إنتاج الحبوب لتصل إلى 2280600 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2012/2011 بمردودية قدرت ب 19 قنطار لكل هكتار بعدما كانت1659742 قنطار في الموسم الفلاحي 2010/2009 بمردودية قدرت ب 17 قنطار لكل هكتار لتتراوح بين الزيادة و النقصان لتصل إلى أدنى كمية خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية وذلك في الموسم الفلاحي 2010/2009 ، ويرجع سبب ذلك إلى إنخفاض كمية الأمطار وكذلك إنخفاض مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب حيث تناقصت هذه الأخيرة المخصصة للقمح الصلب إلى 36980 هكتار بعدما كانت 81452 هكتار في الموسم الفلاحي السابق، ليترتب على هذا الإنخفاض تناقص في الإنتاج بقيمة 665722008، كذلك هو الحال بالنسبة لإنتاج القمح اللين حيث

سجلنا نقص في المساحة المخصصة لهذا المنتوج بـ 61465 هكتار و804460 قنطار بالنسبة للإنتاج خلال الموسمين السابقين، أما خلال الموسم الفلاحي 2013/2012 فقد سجلنا أعلى قيمة في إنتاج الحبوب خلال الفترة (2009-2018) لتصل إلى 847410 قنطار تبعا لإرتفاع كمية تساقط الأمطار وكذا زيادة مساحة الأراضي المخصصة للحبوب.أما بالنسبة للشعير فنلاحظ من خلال الجدول تزايد الإنتاج من 1516939 قنطار بمردودية قدرت ب 14 قنطار لكل هكتار خلال الموسم الفلاحي 2010/2009 ، و نسجل خلال الموسم الفلاحي 2013/2012 أعظم قيمة قدرت ب 2743000 بمردودية 22 قنطار لكل هكتار ليصل إلى 2350000 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2018/2010 بمردودية قدرت ب 17 قنطار لكل هكتار .أما بالنسبة لشوفان نسجل خلال الموسم الفلاحي 2010/2009 انتجية تقدر ب 201430 قنطار بمردودية قدرت ب 10 قنطار لكل هكتار لتتروح بين الزيادة والنقصان إلى أن تصل خلال الموسم الفلاحي 2018/2017 بقيمة 129184 قنطار بمردودية قدرت ب 14.

ثانيا : تطور انتاج البقول الجافة خلال الفترة (2009-2018)

جدول رقم (3-2): تطور إنتاج البقول الجافة للفترة (2009-2018)

السنوات / الإنتاج	الحمص			العدس		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المردودية قنطار لكل هكتار	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المردودية قنطار لكل هكتار
(2010-2009)	80	1010	13	160	1910	12
(2011-2010)	100	47440	47	320	1320	4
(2012-2011)	116	812	7	242	2000	8
(2013-2012)	200	1600	8	598	5740	10
(2014-2013)	280	850	3	520	3600	7
(2015-2014)	300	1700	6	1600	14000	9
(2016-2015)	342	20215	6	4400	46600	11
(2017-2016)	517	2800	5	9650	105000	11
(2018-2017)	399	2435	6	10226	76500	7

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الشكل رقم (3-3): تطور إنتاج البقول الجافة للفترة (2009-2018)

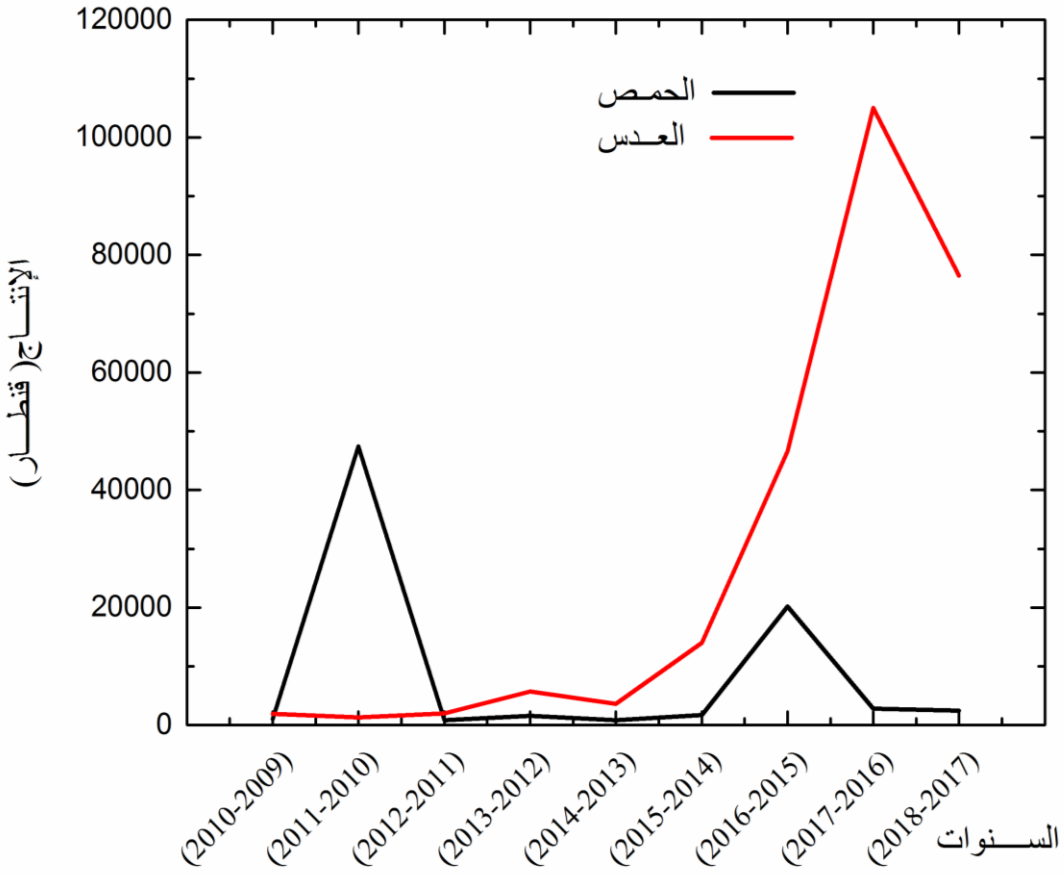

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-2).

يعتبر منتوج الحمص و العدس من المنتجات التي تحتل الصدارة في ولاية تيارت، وما يمكننا ملاحظته من خلال الجدول والشكل رقم (3-2) أن إنتاج البقول الجافة لقى تطورا ملحوظا على الفترة (2009-2018) ليصل إنتاج الحمص إلى أعلى مستوى له خلال الموسم الفلاحي 2011/2010 بـ 47440 قنطار وإنتاج العدس بـ 105000 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2017/2016 و بمردودية قدرت ب 11 قنطار لكل هكتار وذلك تبعا لزيادة المساحة المخصصة لهذه المنتوجات وكمية تساقط الأمطار في تلك الفترة، وكذلك الدعم المالي الذي يلعب دورا كبيرا في زيادة الإنتاج ، ثم نلاحظ من الجدول انخفاظ انتاج العدس خلال الموسم الفلاحي 2018/2017 ب 76500 قنطار بمردودية قدرت ب 7 و هذا راجع لنقص تساقط كمية الأمطار .

المطلب الثاني : تطور انتاج الخضروات و الفواكه خلال الفترة (2009-2018).

اولا : تطور انتاج الخضروات:

جدول رقم (3-3) :تطور إنتاج الخضروات للفترة (2009-2018)

السنوات / الإنتاج	الخضر			الطماطم			البطاطا		
	المساحة (الهكتار)	الإنتاج	المردودية قنطار لكل هكتار	المساحة (الهكتار)	الإنتاج	المردودية قنطار لكل هكتار	المساحة (الهكتار)	الإنتاج	المردودية قنطار لكل هكتار
(2010-2009)	11230	3564200	317	350	157500	450	4395	1300350	296
(2011-2010)	11111	3608010	325	350	143500	410	4480	1331000	297
(2012-2011)	10560,50	3498614,80	331	300	81000	270	4886,5	1342774,8	275
(2013-2012)	12588	4190169	333	280	78400	280	5428	1498369	276
(2014-2013)	11454	3718183	325	300	84000	280	5075	1451643	286
(2015-2014)	12200	4154600	340	300	90000	300	5300	1507700	284
(2016-2015)	12917	4236514	328	350	94000	269	5400	1584500	293
(2017-2016)	13455	4174272	310	370	93200	252	5350	1500300	280
(2018-2017)	13226,95	4299161,3	325	220	63000	286	5256,95	1611891	306

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

جدول رقم (3-4) تطور إنتاج الخضروات للفترة (2009-2018) الوحدة: قنطار.

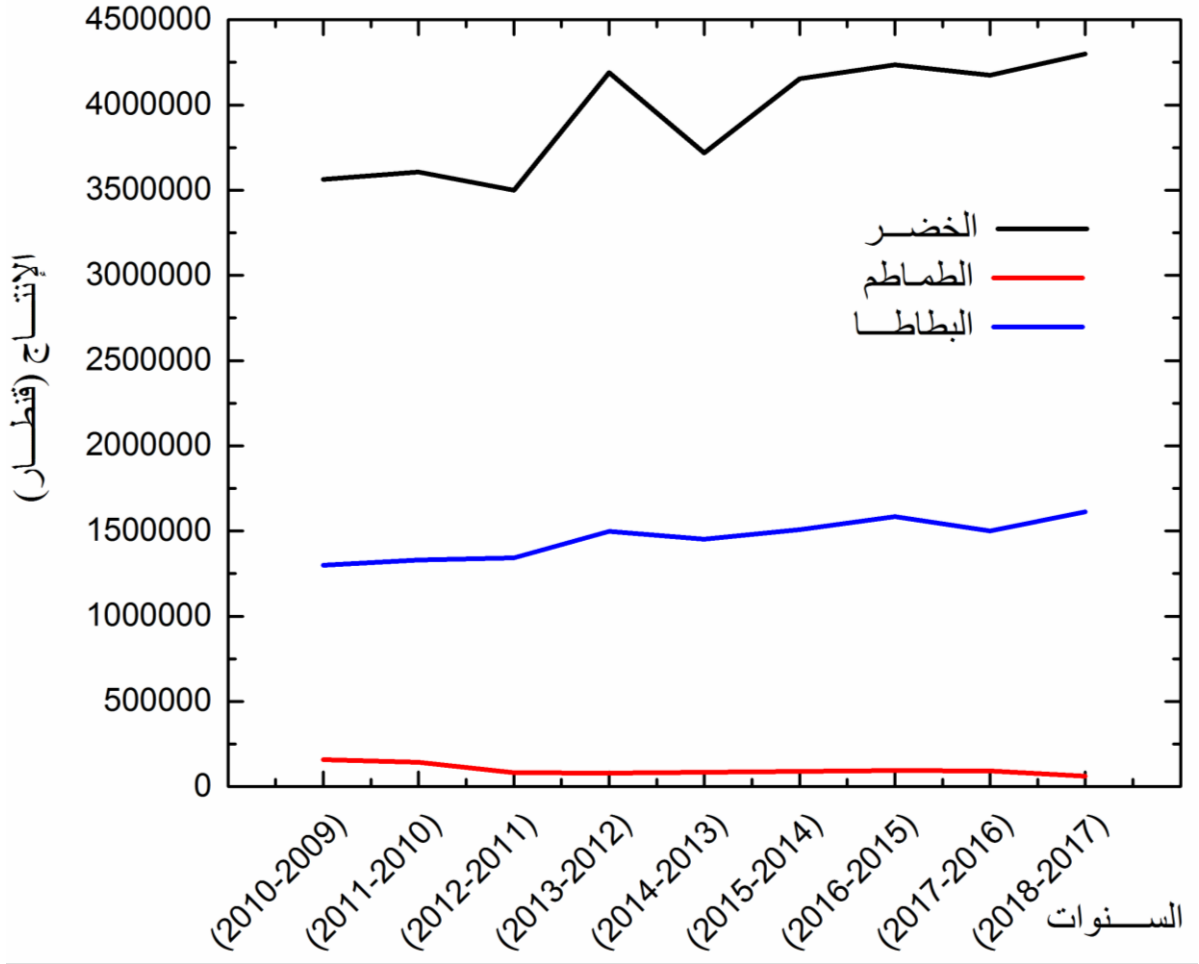

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-3).

ما يمكننا ملاحظته من خلال الجدول والشكل رقم (3-3) أن هناك تطور ملحوظ في إنتاج الخضر على مدى الفترة (2009-2018) ليصل إلى الذروة خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 بـ 4236514 قنطار 1230000 قنطار ، ونلاحظ هذا التطور من خلال منتوج البطاطا و الطماطم، فمثلا إنتقل إنتاج البطاطا من 243170 قنطار سنة 1999 إلى 1584500 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 بدعم مالي قدره 19470947,00دج، وبهذه الكمية يحقق منتوج البطاطا إكتفاء ذاتي للولاية .

ثانيا : تطور إنتاج الفواكه للفترة (2009-2018) :

جدول رقم (3-4) :تطور إنتاج الفواكه للفترة (2009-2018)

السنوات /الإنتاج	المشمش			التفاح			العنب		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المردودية قنطار لكل هكتار	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المردودية قنطار لكل هكتار	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المردودية قنطار لكل هكتار
2009	2493	18325	7	3404	109800	32	1028	21200	21
2010	2493	25655	10	3404	119790	35	1028	22290	22
2011	2459,50	40545	16	3404	207700	61	1028	24800	24
2012	2493,50	25440	10	3404	217750	64	1028	26500	26
2013	2493,50	25440	10	3404	195000	57	1028	24000	23
2014	795	20000	25	3350	182200	54	530	22000	41
2015	2493	31800	13	3213	144540	45	1028	40200	39
2016	795	19895	25	3212	140000	44	530	32000	60
2017	795	19000	24	3181	148000	46	530	31800	60
2018	1102	22040	20	2000	104000	52	530	42500	80

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الشكل رقم (3-5): تطور إنتاج الفواكه للفترة (2009-2018) الوحدة: قنطار.

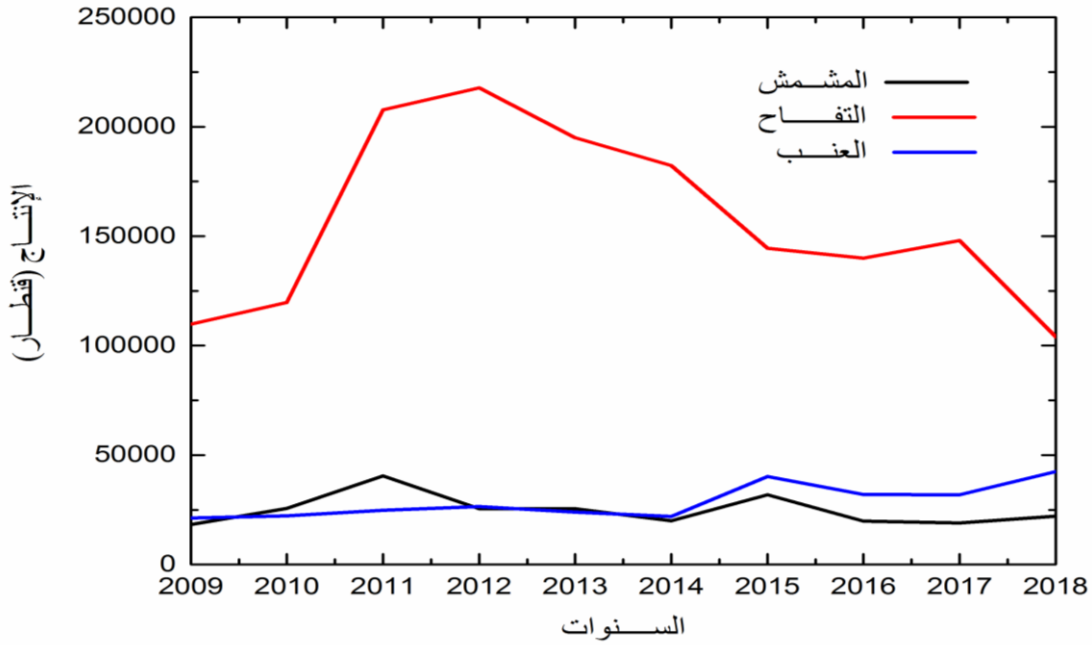

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-4).

فيما يخص إنتاج الفواكه هو الآخر لقي تطورا ملحوظا في ظل المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وذلك من خلال الدعم المقدم لهذا النوع من المنتوج ، فمثلا نجد أن منتوج التفاح إحتل الصدارة في الولاية بـ 217750 قنطار وذلك سنة 2012، تلاه منتوج العنب بـ 40200 قنطار سنة 2015، كل هذا التطور في الإنتاج جاء نتيجة لتطور المساحات المخصصة لهذه المنتوجات وكذا تطور الدعم المقدم من طرف الدولة للولاية الذي خصص السقي والذي يعتبر من العناصر الأساسية لتطور الإنتاج النباتي خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

المطلب الثالث :تطور الانتاج الحيواني للفترة (2009-2018).

تشكل الثروة الحيوانية عاملا مهما ضمن الإنتاج الفلاحي، نظرا لقيمة منتجاتها ضمن الإستهلاك و كذا لما توفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خامة كالجلود، الصوف، الحليب ومشتقاته وبإعتبار ولاية تيارت من الولايات الرائدة في تربية الحيوانات خاصة الدواجن فقد لقيت أهمية معتبرة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

اولا: تطور عدد المواشي للفترة (2009-2018)

جدول رقم (3-5) تطور عدد المواشي للفترة (2009-2018)

التعيين	الغنم	البقر	الماعز	الدجاج	الديك الرومي
2009	1471260	39354	120500	2003428	105000
2010	1521107	42400	150200	3392900	132928
2011	1809684	43821	169100	3296050	297035
2012	2071424	46468	223399	4630658	340200
2013	2137563	48270	225000	3914795	254110
2014	2274030	62376	193500	4443909	190542
2015	2324350	71560	191250	5296900	223000
2016	2446209	68317	219947	5636314	321600
2017	2300756	55385	194876	5878025	325000
2018	2179348	47159	183631	6330433	338000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

والشكل الآتي يوضح معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-6): تطور عدد المواشي للفترة (2009-2017) الوحدة: رأس

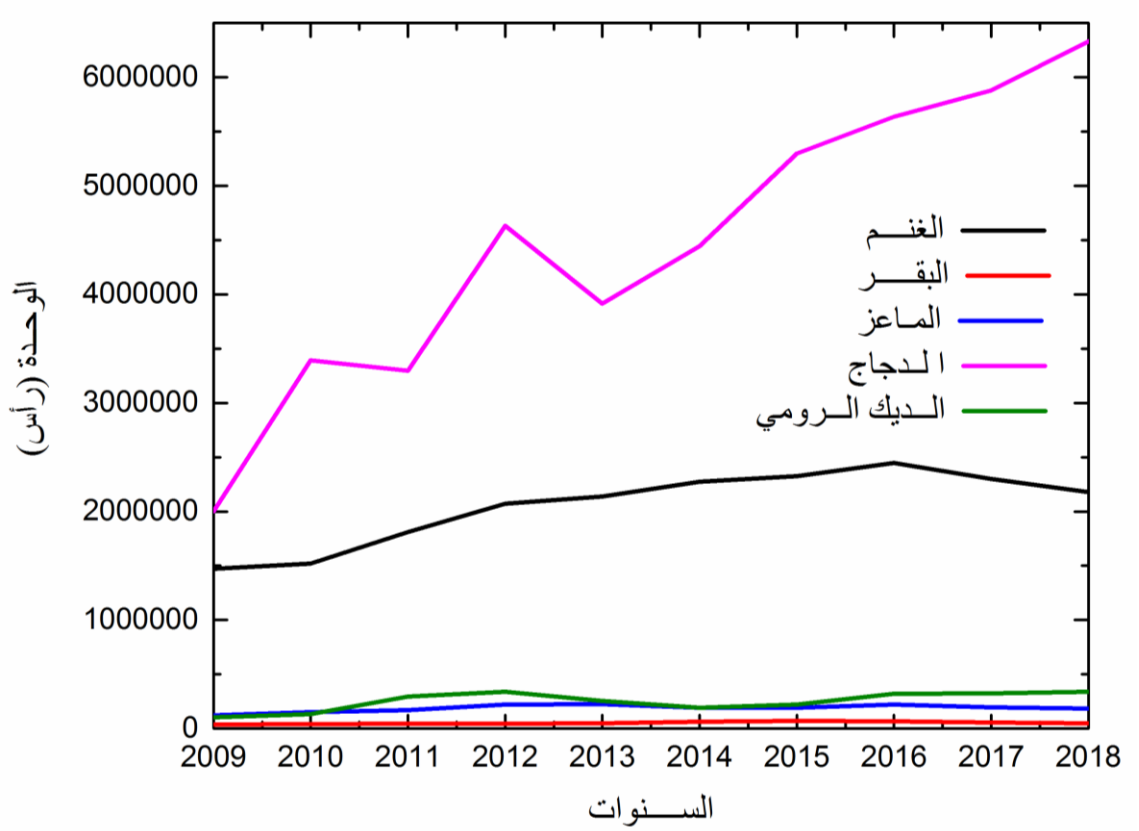

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-5).

تعتبر ولاية تيارت من الولايات الأوائل وطنيا في تربية الحيوانات من خلال الكمية والتنوع وهذا من خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية الريفية حيث يحتل الدجاج المرتبة الأولى بـ 5878025 رأس سنة 2017، ثم يأتي حيوان الغنم بـ 2446209 رأس سنة 2016، تليه الديك الرومي بـ 33800 رأس سنة 2018، ثم حيوان الماعز بـ 225000 رأس سنة 2013، أما حيوان البقر فيأتي في المرتبة الأخيرة بإنتاج قدره 71560 سنة 2015 ، ويعود هذا التطور في الإنتاج إلى دعم الدولة لهذا النوع من المنتوج من خلال إرتفاع كمية الأعلاف المخصصة لهذه الحيوانات التي إنتقلت من 562600 قنطار سنة 2009 إلى 2290700 قنطار سنة 2018.

ثانيا: تطور الانتاج الحيواني للفترة (2009-2018) :

جدول رقم (3-6) تطور الانتاج الحيواني للفترة (2009-2018)

التعيين	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	البيض (وحدة)	العسل (kg)	الحليب (hl)	الصوف (قنطار)
2009	146315	36707	12800000	60000	641500	15000
2010	147000	69935	14100000	68000	700000	17000
2011	150000	90540	14856000	72000	750000	17100
2012	189298	122114	12349000	33835	818440	17761
2013	228965	94003	15252000	34470	909190	21635
2014	238012	95066	16691000	52728	969260	26992
2015	266350	113700	22290000	52700	1153200	21900
2016	275943	117409	13687000	50400	1310964	24843
2017	311103	120505	18992000	32043	1320920	24900
2018	298923	134819,5	13935000	53982	1058942	25084

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الشكل رقم (3-7): تطور انتاج اللحوم الحمراء و البيضاء والصوف الوحدة: قنطار

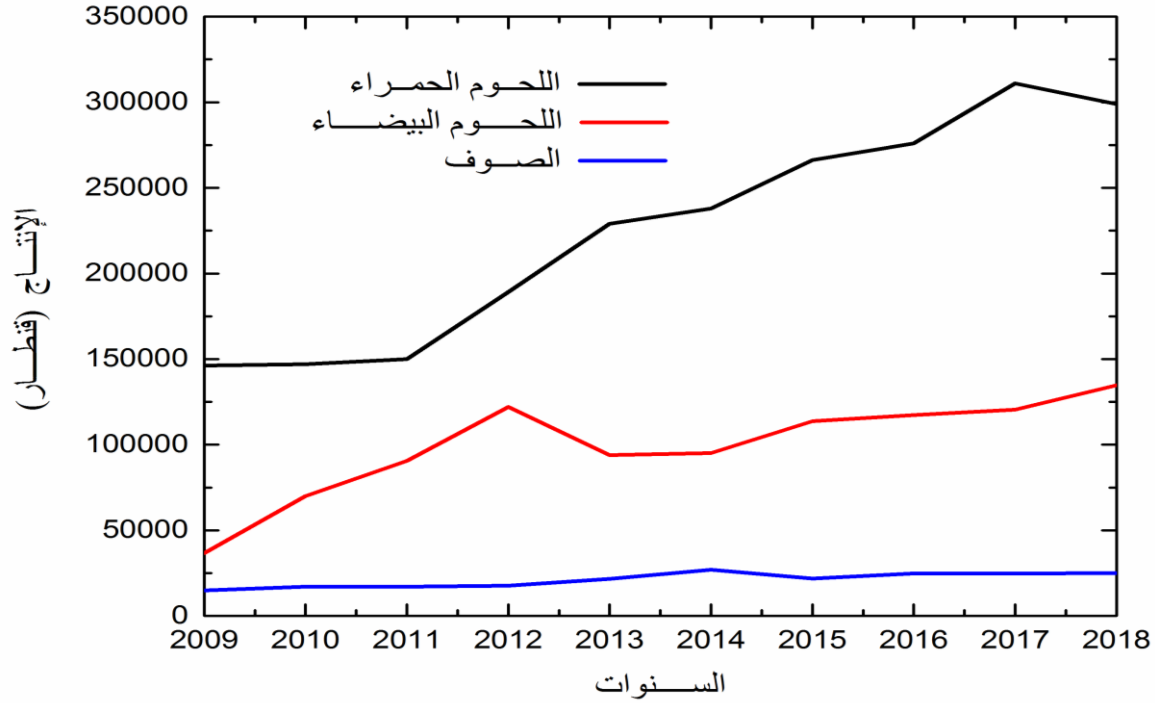

الشكل رقم (3-8) : تطور إنتاج البيض للفترة (2009-2018) الوحدة: وحدة.

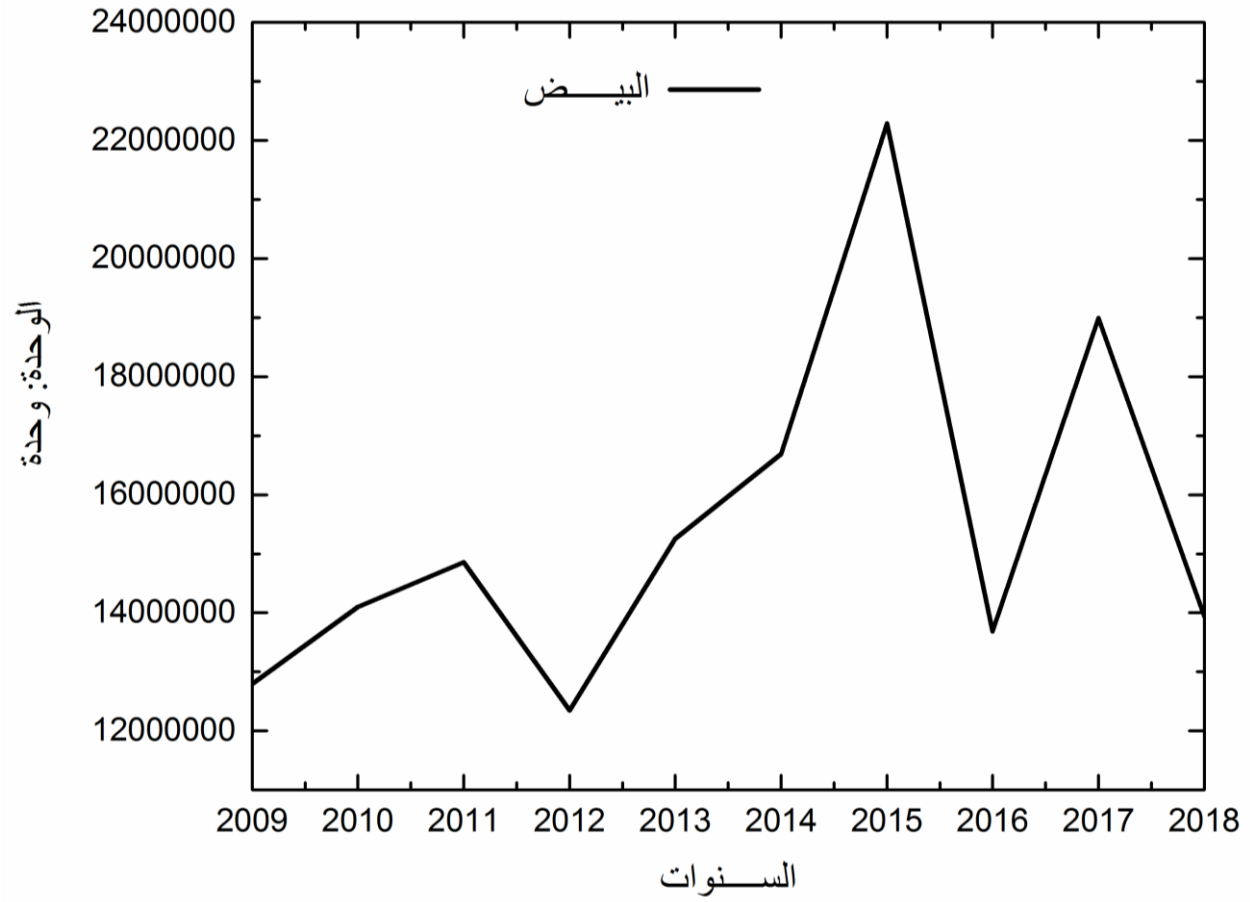

الشكل رقم (3-9): تطور إنتاج العسل للفترة (2009-2018) الوحدة:قنطار

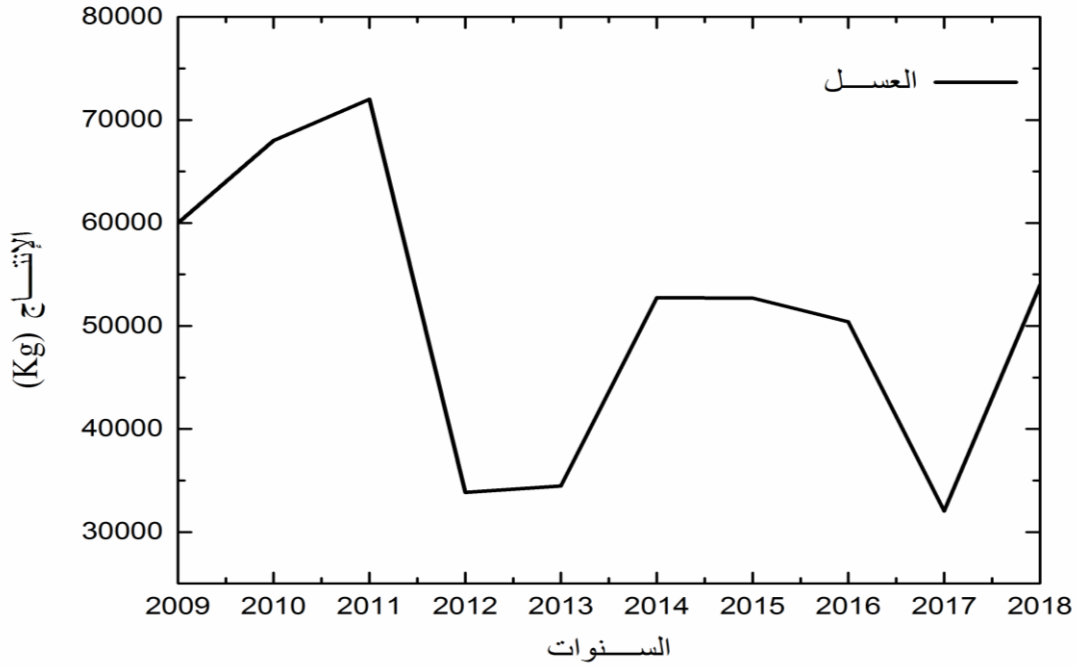

الشكل رقم (3-10): تطور إنتاج الحليب للفترة (2009-2018) الوحدة: hl.

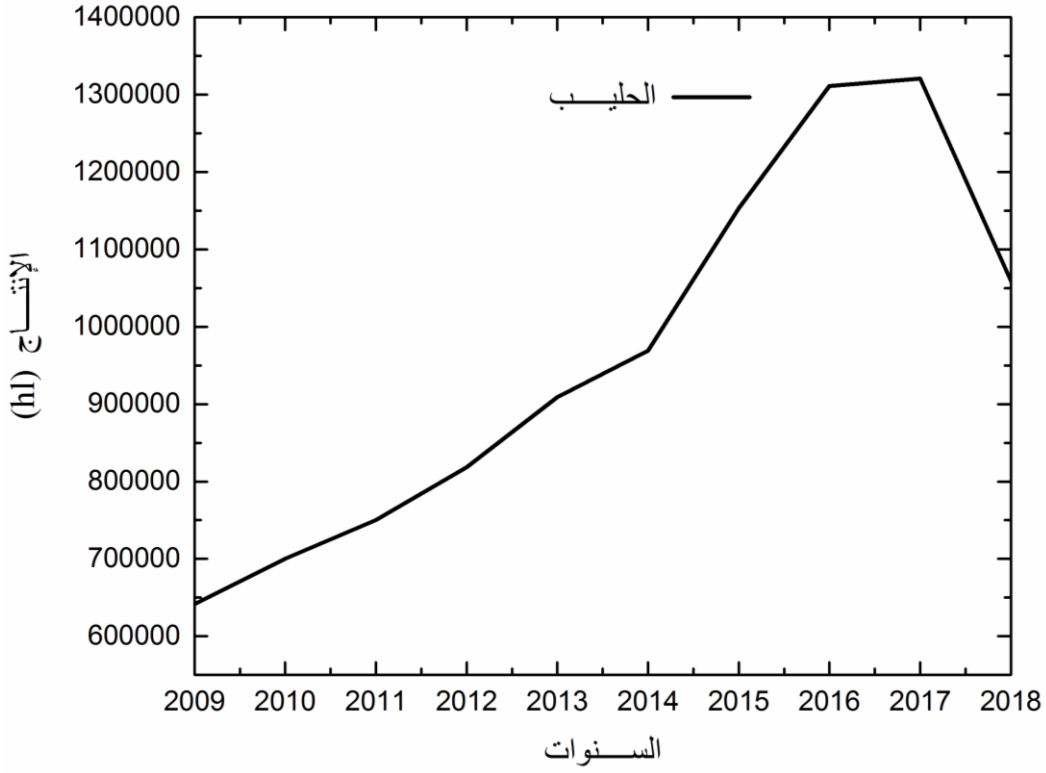

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الجدول رقم (3-6)

إن تطور إنتاج الماشية يؤدي إلى تطور إنتاج اللحوم الحمراء التي تعتبر ذات أهمية في الوجبة الغذائية اليومية وهذا التطور نبرزه من خلال نتائج الجدول السالف ومن خلال تحليلنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن ما أجملناه سلفا فيما يتعلق بتطور عدد المواشي والدواجن تجسد من خلال إنتاج مختلف اللحوم.

تطور إنتاج اللحوم الحمراء تطورا إجابيا وصل إلى أكثر من 300000 قنطار، حيث تعود الكمية الأكبر إلى الغنم أما البقر والماعز فيحتلان المرتبة الثانية، وتوافقا مع هذا التطور في الإنتاج ،سجلنا كذلك تطورا ملحوظا في إنتاج الحليب و الصوف بإعتبارهما منتوجان مرتبطان بالنوع نفسه من الإنتاج، حيث سجلا كلاهما أعلى مستوى في الإنتاج سنة 2017 بأكثر من 132000 hlبالنسبة لمنتوج الحليب و24900 قنطار بالنسبة لإنتاج الصوف، أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء فقد شهدت هي الأخرى تطورا معتبرا خاصة مع بداية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بإعتبارها الأكثر إستهلاكا من طرف جميع أفراد المجتمع نظرا لأسعاره المعقولة، وبالتالي فهي تغطي النقص الموجود في إنتاج اللحوم الحمراء، حيث حققت هذه الأخيرة أكثر من 120000 قنطار من بداية المخطط إلى يومنا هذا، وترجع هذه النتائج المحققة إلى الإهتمام الذي أولته الدولة لهذا المنتوج من خلال توفير المداجن، وكذا دعم مشروع الكهرباء الريفية الذي يوفر الظروف المناسبة لتربية الدواجن، وفيما يخص إنتاج البيض فقد شهد هو الآخر إرتفاعا ملحوظا سببه الإرتفاع في عدد الدواجن..

المبحث الثالث : انعكاسات القطاع الفلاحي على التنمية في الولاية

تتميز ولاية تيارت بالطابع الفلاحي الرعوي و تتربع على محيط فلاحي واسع و يمثل 23 % من المساحة الإجمالية للولاية بمساحة صالحة للزراعة تقدر ب 636.100 هكتار أي 23 % من المساحة الفلاحية الإجمالية .

تتخصص الولاية بمستوى هام على المستوى الوطني في إنتاج الحبوب أي بنسبة 50% .

و عرفت الولاية خلال السنوات الأخيرة تنوعاً حقيقيا في الإنتاج الفلاحي و الذي مكنها من الحصول على مرتبة مميزة في تمويل السوق الوطنية .

المطلب الأول : انجازات الولاية في مجال التنمية .

1:توزيع الأراضي :تتوزع الأراضي الفلاحية للولاية كما يلي :

- المساحة الفلاحية الإجمالية 1.608.152 هكتار
- المساحة الصالحة للزراعة 707.622 هكتار
- منها المسقية 34.786 هكتار.
- المراعي 420.330 هكتار.
- الغابات 154.200هكتار.
- الحلفاء 326.000 هكتار.

2-جدول(3-7) توزيع العقار الفلاحي في الولاية

طبيعة المستثمرات	عدد المستثمرات	المساحة
الخواص	19.600	189.200
الامتياز الفلاحي	15.141	507.397
المزارع النموذجية	07	8.350
المعاهد التقنية (ITGC-ITELV-ITAF)	03	703
المجموع	34.741	705.650

المصدر : باعتماد الباحثين ،مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

يتكون العقار الفلاحي على مستوى ولاية تيارت أساسا من أراضي تابعة لقطاع أملاك الدولة و يمثل 73% من المساحة الصالحة للزراعة ، و الباقي يعود للقطاع الخاص.

3-هياكل الري :

الجدول رقم (3-8) : هياكل الري

طبيعة الهيكل	العدد	السعة
السدود	03	100 هم^3
الحواجز المائية	17	10.04 هم^3
الآبار العميقة	2.513	2.513 لتر / ث
الآبار	3.330	6.600 لتر / ث

المصدر: من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت .

من بين 03 سدود المتواجدة بالولاية هناك واحد بالدحموني ذو سعة 42 هم^3 المخصص بالسقي الفلاحي.

4-تطور أهم المنتوجات الفلاحية من سنة 2000إلى غاية 2018 .

و تتلخص كما يلي:

الحبوب :2.708.000 قنطار إلى 5.814.594 قنطار (مع العلم أنه خلال سنة 2013 تم الحصول على 6.123.220 قنطار من الحبوب).

الأعلاف: 562.600 قنطار إلى 2.278.500 قنطار .

الخضر : 1.230.000 قنطار إلى 5.974.052 قنطار .

منها :-البطاطا 428.400 قنطار إلى 1.611.891 قنطار

-البصل 687.834 قنطار إلى 2.030.000 قنطار .

اللحوم الحمراء: 40.520 قنطار إلى 298.923 قنطار .

اللحوم البيضاء : 19.367 قنطار إلى 120.505 قنطار .

الحليب : 430.000 هل إلى 1.320.920 هل .

التعليق:

نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018 في جميع الشعب الفلاحية و الخضروات و الثروة الحيوانية .

لدينا الحبوب والزيادة المقدرة من سنة 2000 إلى سنة 2018 تقدر 2.708.000 قنطار إلى 5.814.594 من الحبوب أما في سنة 2013 هناك فرق شاسع و ملحوظ حيث قدر ب 6.123.220 قنطار من الحبوب .

أما الأعلاف أيضا نلاحظ تطور كبير في الكمية من سنة 2000 إلى سنة 2018 وقدرت ب 2.278.500 قنطار .

وبالنسبة للخضروات قدرت الزيادة ب 5.974.052 قنطار بتطور ملحوظ

و في سياق تربية المواشي والأنعام نلاحظ أيضا

اللحوم الحمراء شهدت زيادة تقدر ب 298.923 قنطار .

اللحوم البيضاء شهدت زيادة تقدر ب 120.505 قنطار .

أما بالنسبة للحليب زادت النسبة من سنة 2000 إلى سنة 2018 قدرت ب 1.320.920 هل

5: الإنجازات المالية:

1. القيمة الإجمالية للإستثمارات 937 مليون دج
2. مساهمة صندوق القرض 707 مليون دج
3. قروض البنك 72 مليون دج
4. التمويل الذاتي 158 مليون دج

6: أهم الإنجازات الميدانية :

- إنجاز أحواض تخزين المياه 5924 م3
- السقي بالتقطير 3830 هكتار
- شبكة السقي 621000 متر طولي
- تنظيف الخنادق 217000 متر طولي
- دعم ثروة تربية البقر 18500 رأس

7: الإنجازات في مجال تكثيف الحبوب:

بلغ متوسط إنجاز البرنامج في الولاية ب80.66% حيث تتوزع البلديات على جانبي هذا المعدل كما يلي: 7 بلديات فوقه وهي كل من بلدية مشرع الصفا، الرحوية، تاقدمت، قرطوفة، سيد الحسني، السبعين، الجيلالي بن عمار و5 بلديات تحته وهي كل من بلدية عين كرمس، مدروسة، السوقر، فرندة، الدحموني، حيث أن أكبر إنجاز سجل ببلديات تجاوز نسبة إنجازها 80% أكبرها سجلت ببلدية مشرع الصفا.

8:الإنجازات في مجال الري:

بلغ معدل الإنجاز على مستوى الولاية 10.67% أما أكبر الإنجازات سجلت بكل من البلديات التالية تيارت، تاخمرت، السبعين، سيدي عبد الرحمان، مدريسة، وهي البلديات التي تزيد نسبة إنجاز المعدل الولائي فيها وهي 5 بلديات 3 منها تفتح في الجزء الجنوبي للولاية خاصة البلديات التالية: قصر الشلالة – سرقين – الحمادية.

9: الإنجازات في مجال تربية النحل:

بلغت نسبة الإنجاز ب13.23% بحيث تفاوتت هذه النسب من بلدية لأخرى حيث احتلت بلدية مشرع الصفا المرتبة الأولى 43.5% لتليها فرندة ب35.24% وبلدية عين الحديد ب29.87% ثم بلدية تاخمرت 25.65 %.

10: إنجازات الولاية في تنمية التبريد:

بلغت نسبة الإنجاز في فرع التنمية التبريد ب98.76% بحيث نجد البلديات التالية نسبة الإنجاز بها كانت 100% وهي كل من تيارت، السوقر، فرندة، مهدية، وتبقى بلدية تيارت المستفيد الأكبر من الدعم المخصص لهذا الفرع حيث أنجزت منه 28.52% لكنها في طور الإنجاز للسنوات القادمة.

11: إنجازات الولاية في زراعة الأعلاف:

بلغت نسبة الإنجاز 68.65% وهناك تباين في نسبة الإنجاز بين بلديات الولاية نجد بلديات عدة تجاوزت المعدل الولائي بكثير وهي كل من بلدية الرشيقة، عين كرمس، مدريسة، سيدي عبد الرحمان أما البلديات المتبقية سجلت نسب أقل من المعدل الولائي وهي كل من بلدية تيدة، بوقار جيلالي بن عمار.

12: إنجازات الولاية في زراعة البقول الجافة:

بلغت نسبة الإنجاز في زراعة البقول الجافة 15 من هذا البرنامج في كل من السوقر ، مهدية، الرحوية، فرندة، تيارت.

13: الشعب المدعمة في القطاع الفلاحي لولاية تيارت للفترة (2000-2018).

نظرا لما تتوفر عليه ولاية تيارت من مؤهلات وموارد طبيعية وبشرية، فإنها تحظى كل سنة بدعم مالي معتبر لتحقيق قيمة مضافة في القطاع الفلاحي و تحقيق نتائج مرضية، وفيما يلي سنعرض أهم الشعب المدعمة في هذا القطاع.

الجدول رقم (3-9): حوصلة الشعب المدعمة من طرف الدولة للفترة (2000-2018) الوحدة: دج.

الشعبة	مبلغ الدعم (دج)	النسبة %
الحبوب و البقول الجافة	6307839876,23	30,45
السقي	5979274205,41	28,87
الأشجار المثمرة	4925295915,00	23,78
أشجار الزيتون	2144435775,00	10,35
الحليب	495237647,97	2,39
تربية النحل	246561864,00	1,19
العتاد الفلاحي	223402978,39	1,08
اللحوم الحمراء و البيضاء	185759363,00	0,90
دعم غرف التبريد	159014307,00	0,77
الطاقة (المازوت)	28074853,00	0,14
البطاطا	19470947,00	0,09
المجموع:	20714367732,00	100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

من خلال الجدول نجد أن الدعم المقدم للقطاع الفلاحي في ولاية تيارت قد شمل مختلف المنتوجات الفلاحية، حيث استفاد من هذا الدعم 26046 مستفيد بعدما وصل عدد المستفيدين لسنة 2018 إلى 22635 مستفيد بدعم مالي قدره 19949102650,07دج، حيث يحدد المقرر 599 المؤرخ في 08

جويلية 2000 الشروط للإستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية إلى كيفيات دفع الإعانات والذي يعتبر كدليل للفلاح المتعامل من الصندوق حيث يحدد شروط الإستفادة وكيفية الدعم.

14: استصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز في الولاية :

انطلقت ولاية تيارت منذ سنة 2011 في عملية تطهير المحيطات القديمة الخاصة بالعامة للامتيازات الفلاحية التي عددها 13 محيط بمساحة قدرها 94467 هكتار موزعة على 07 بلديات . حيث تقرر بموجب محضر اجتماع اللجنة الولائية لتوجيه تنفيذ التنمية الفلاحية و الريفية بتاريخ 2012/12/23 لتسوية المستفدين الاصليين الذين تم تثبيتهم من طرف العامة للامتيازات الفلاحية والذين اثبتت التحقيقات التي اجرتها اللجان التقنية للدوائر انهم يستغلون فعليا قطع الاراضي الفلاحية التي منحت لهم .

اضافة الى هذا تحديد من طرف اللجنة الولائية لتسعة 09 محيطات جديدة بمساحة اجمالية تقدر ب 72288 هكتار موزعة على 06 بلديات من بينها :

- 36222 هكتار مخصصة لفئة المستثمرين .
- 36066 هكتار مخصصة لفئة الشباب .

المطلب الثاني:إنعكاسات الإصلاحات الفلاحية على التنمية في الولاية .

تعتبر الفلاحة من القطاعات الإقتصادية لكونها تشارك مشاركة فعالة في توفير الغذاء للسكان وتحقيق الأمن الغذائي، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة يمكننا معرفة وقياس أداء القطاع الفلاحي من خلال دراسة وتحليل جملة من المؤشرات التي تعكس وضعية هذا القطاع ومدى مساهمته في رفع النمو الإقتصادي للولاية، حيث تتمثل هذه المؤشرات في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل، وكذا دراسة مدخلات ومخرجات الولاية محليا .

أولا: تطور العمالة في القطاع الفلاحي لولاية تيارت

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الإقتصادية التي تساهم في توفير جزء كبير من مناصب الشغل التي تساهم في التخفيف من حدة البطالة.

الجدول رقم(3-10): حجم العمالة في القطاع الفلاحي الوحدة: عامل.

السنوات	اليد العاملة		المجموع:
	نساء	رجال	
2000	1300	100491	101791
2001	1430	107986	109416
2002	1455	113744	115199
2003	1585	119107	120690
2004	2814	105100	107914
2005	3290	118486	121776
2006	3375	178089	181464
2007	5581	117811	123392
2008	3331	97243	100574
2009	3359	130189	133548
2010	3741	130486	134227
2011	3692	128119	131811
2012	3409	139008	142417
2013	6296	137033	143329
2014	5197	80805	86002
2015	4761	68269	73030
2016	6524	72649	79173
2017	6200	65000	71200
2018	5700	72600	78300

المصدر: من إعداد الطالبين إعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

من خلال الجدول رقم(3-10) نلاحظ أن المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية ساهم في تغطية سوق الشغل على مستوى ولاية تيارت، حيث سجلنا سنة 2000 توفير 101791 منصب شغل وفي سنة 2006 تم إستحداث 181464 منصب شغل، أما في سنة 2018 فقد تم إستحداث

78300 منصب، ومن هذا المنطلق نقول أن هذا المخطط ساهم في القضاء على البطالة ولو جزئيا في ولاية تيارت بتوفر عدد معتبر من مناصب الشغل، والذي يعد من المحاور الأساسية التي جاء من أجلها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ثانيا: مدخلات ومخرجات ولاية تيارت محليا

من خلال الجدول التالي سنعرض حركة المنتوجات الفلاحية المتمثلة في الحبوب والبقول الجافة من خلال التعامل التجاري لولاية تيارت مع باقي ولايات الوطن، ونظرا لتحفظ المؤسسة المعنية على المعلومات التي تخص هذا العنصر لم نحصل سوى على معطيات السنوات الثّلاثة الأخيرة، مع الإقتصار على منتوج الحبوب والبقول الجافة، حيث كنا بصدد دراسة كامل المنتوجات التي تنتجها الولاية من حبوب وبقول جافة وخضر وفواكه، وكذا الإنتاج الحيواني في الفترة (2009-2018).

جدول رقم (3-11): مدخلات ومخرجات ولاية تيارت للحبوب الوحدة: قنطار.

المنتوج / السنوات		2015	2016	2017
القمح الصلب	مدخلات	11536,40	2990,80	27870,00
	مخرجات	453330,00	626583,40	424534,80
	الرصيد	441793,60	623592,60	396664,80
القمح اللين	مدخلات	174985,60	184395,80	172758,40
	مخرجات	10831,40	19004,40	222605,40
	الرصيد	-164154,20	-165391,40	49847
الشعير	مدخلات	580440,80	468631,60	190939,40
	مخرجات	0,00	0,00	169702,60
	الرصيد	-580440,80	-468631,60	-21236,80
الشوفان	مدخلات	0,00	0,00	0,00
	مخرجات	0,00	0,00	0,00
	الرصيد	0,00	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات مقدمة من طرف تعاونية الحبوب والخضر الحافة.

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أن ولاية تيارت قد حققت فائض بالنسبة لمنتوج الحبوب خلال السنوات الثلاثة، وصل إلى 623592,60 قنطار، أما فيما يخص القمح اللين فإنه حقق عجزا في

الإنتاج لسنتي 2015 و2016 لكنه سرعان ما تحول هذا العجز إلى فائض قدره 49847 قنطار، هذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على التّحسن في إنتاج القمح الصلب واللين.

بالنسبة لمنتوج الشعير فقد حقق هو الآخر عجزا في الإنتاج في الثلاثة سنوات الأخيرة لكن هذا العجز استمرّ في الإنخفاض حيث وصل سنة 2015 إلى 580440,80 قنطار ليصل سنة 2018 إلى 21236 قنطار بفرق قدره 559204,80 قنطار.

بالنسبة لمنتوج الشوفان فإن ولاية تيارت حققت من خلاله إكتفاء ذاتي، بحيث لم تقم بجلب هذا المنتوج من الولايات الأخرى ولا حتى إخراجه

جدول رقم (3-12): مدخلات ومخرجات ولاية تيارت للبقول الجافة الوحدة: قنطار.

الإنتاج/ السنوات		2015	2016	2017
العدس	مدخلات	470,00	100,00	94,50
	مخرجات	306,40	100,00	179,50
	الرصيد	-163,60	0,00	85
الحمص	مدخلات	336,20	108,20	15,00
	مخرجات	0,00	150,00	0,00
	الرصيد	-336,20	41,80	-15,00

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف تعاونية الحبوب والخضر والجافة.

بالنسبة للبقول الجافة فإن ولاية تيارت تتخصص في إنتاج العدس والحمص، فقد شهدت السنوات 2015، 2016، و2017 تغيرا في إنتاج هذا النوع من النبات، فالنسبة لمنتوج العدس حقق هذا الأخير عجزا في الإنتاج سنة 2015 بـ 163,60 قنطارا، أما سنة 2016 فقد ظهر هناك توازن بين مخرجات ومدخلات هذا المنتوج ليظهر التحسن الواضح بعد العجز الحاصل في السنة السابقة، ليتواصل هذا التحسن إلى فائض قدره 85 قنطار سنة 2018.

أما بالنسبة لمنتوج الحمص فقد حقق عجزا في الإنتاج مقداره 336,20 قنطار سنة 2015 ليرتفع بعد ذلك سنة 2016 ويحقق بذلك فائضا قدره 41,8 قنطار، ثم عاد العجز مجددا بمقدار 15 قنطار.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نلاحظ مدى فعالية المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية في تحقيق التنمية الفلاحية للولاية من خلال تحقيق فائض في الإنتاج بعدما كنا نستورد جل المنتوجات من الحبوب والبقول الجافة.

المطلب الثالث : أهم النتائج المحققة للولاية وطنيا وافاقها المستقبلية .

فيما يتعلق بالنتائج المحققة وطنيا ، فقد عرفت ولاية تيارت قفزة نوعية و متميزة في شق الإنتاج النباتي والحيواني ،مما مكن الولاية من احتلال مكانة مرموقة بين ترتيب الولايات وطنيا في إنتاج الحبوب حيث سجلت السنة الأخيرة 6 ملايين قنطار من الحبوب و احتلت الصدارة بنسبة 74.4% باعتبار الولاية رائدة في تجميع الحبوب ويمثل إنتاجها 10% من الإنتاج الوطني أي 50 مليون قنطار من الحبوب ، أما إنتاج العدس فقد ارتفع من123 ألف قنطار سنة 2000 إلى 300 ألف قنطار سنة 2018 ، و احتلت أيضا المرتبة الثانية وطنيا في إنتاج اللحوم و تعتبر قطبا هاما في زراعة البقوليات والخضر و ارتفعت قيمة الإنتاج إلى 94 ملياردج لهذه السنة أي بنسبة 3.2% من التنمية الإجمالية للإنتاج الفلاحي و سجلت الولاية تراجعا في إنتاج الشعير حيث لم يتجاوز إنتاج الشعير 2 مليون قنطار فيما سجلت تراجعا في إنتاج القمح اللين ب 874 ألف قنطار تم تسليمها للتعاونيات الفلاحية بنسبة لم تتجاوز 70% مما خلق عجزا في تموين المخابز عبر الولاية

الأهداف المستقبلية.

تتطلع ولاية تيارت إلى تحقيق أهداف مستقبلية إيجابية فيما يخص تطور مختلف المنتوجات النباتية والحيوانية قصد تحقيق أقصى إشباع لساكنيها وتحقيق اكتفاء ذاتي و زيادة في اليد العاملة و ذلك لتحقيق تنمية شاملة آفاق 2019.

أولا: الإنتاج النباتي

فيما يخص الإنتاج النباتي فإننا سوف نتطرق إلى مختلف أنواع المنتوجات من حبوب وخضر وفواكه التي تتطلع الولاية لإنتاجها مستقبلا.

الجدول رقم (3-13): تقديرات إنتاج الحبوب آفاق 2019 الوحدة: قنطار.

الإنتاج/السنوات		2019
القمح الصلب	المساحة (هكتار)	125760
	الإنتاج	2445000
القمح اللين	المساحة (هكتار)	72035
	الإنتاج	1604000
الشعير	المساحة (هكتار)	130480
	الإنتاج	2485000
الشوفان	المساحة (هكتار)	17925
	الإنتاج	204500
المجموع	المساحة (هكتار)	345200
	الإنتاج	6739500

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الجدول الموالي يوضح تقديرات إنتاج الخضر خلال آفاق 2019.

الجدول رقم (3-14): تقديرات إنتاج الخضر أفاق 2019 الوحدة: قنطار.

الإنتاج/ السنوات		2019
البطاطا	المساحة (هكتار)	7279
	الإنتاج	2409100
البصل	المساحة (هكتار)	5056
	الإنتاج	3206400
الطماطم	المساحة (هكتار)	453
	الإنتاج	159600

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الجدول الموالي يبين تقديرات إنتاج أهم البقول الجافة .

الجدول رقم (3-15): تقديرات إنتاج البقول الجافة أفاق 2019 الوحدة: قنطار.

الإنتاج / السنوات		2019
الحمص	المساحة (هكتار)	211
	الإنتاج	2735
العدس	المساحة (هكتار)	497
	الإنتاج	7853

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية والمصالح الفلاحية .

ثانيا: الإنتاج الحيواني

كما أسلفنا الذكر فإن ولاية تيارت تسعى إلى تنويع إنتاجها الحيواني كما النباتي بحكم تنوع مناخها حيث يتجلى هذا التنوع من خلال مختلف أنواع المواشي وكذا الإستفادة من لحومها وحليبها وبيضها ....إلخ.

جدول رقم (3-16): تقديرات عدد المواشي آفاق 2019

السنوات /التقديرات	اللحوم الحمراء (**قنطار**)	اللحوم البيضاء (**قنطار**)	الحليب (**1000 لتر**)	العسل (**كغ**)	الصوف (**كغ**)
2019	348255	209700	104601	716	35504

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

خلاصة الفصل:

لقد حاز القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في ولايتنا حيث أصبح أحد ركائز الإمداد بالمواد الأولية الغذائية حيث إنصبت إليه العديد من الأنظار و ذلك من أجل توفير الغذاء و المادة الأولية لولايتنا و ذلك عن طريق استعمال العديد من البرامج حيث لقيا تطورا تدريجيا هذا كان من أهمها برامج التطور الفلاحي و الإنجازات الميدانية و الدعم الفلاحي و برامج استصلاح الأرضي الفلاحية عن طريق الإمتياز في ولاية تيارت ، لينتعش بعها الاقتصاد من خلال المخططات التنموية .ليتدعم القطاع أكثر من خلال مخطط التنمية الاقتصادية 2010-2014 ، و انعكس هذا على المستوى المحلى بأخذ ولاية تيارت نموذجا إذ تضاعف الإنتاج تقريبا على مستوى الشعب الفلاحية إذ حققت هذه الأخيرة مردودا لابأس به .

خاتــمـة

خاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي عجلة من عجلات التنمية الاقتصادية الهامة بمعظم دول العالم وخاصة في الدول النامية وهذا للدور الأساسي الذي يلعبه لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية والمواد الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية، وتوفير فرص عمل لمختلف نشاطاته وللقطاعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة له، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية وجلب العمولات الاجنبية من خلال عمليات التصدير كما يساهم في توزيع الثروات من خلال (الأجور، الضرائب، الرسوم) ، وزيادة دخل المزارعين الذي يكون له آثار غير مباشرة على التنمية الفلاحية، وعلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، نتيجة لزيادة الطلب على سلعها وتوسيع نطاق أسواقها، ولا يقتصر دور القطاع الفلاحي في مساهمته الاقتصادية فقط، وإنما له دور وتأثيرات بارزة على الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية وتحقيق التوازن الديمغرافي بين المدن والأرياف.

ومن خلال تشخيصنا للواقع الفلاحي في الجزائر ومكانته ضمن الإصلاحات في الجزائر نجد أن الفلاحة بدأت ترتقي إلى المستوى المطلوب فنجد أن الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني تطور نسبيا على السنوات الماضية وهذا راجع إلى مدى فعالية الحكومة من خلال وضعها لبرنامج الدعم الفلاحي وكذلك منح القروض الفلاحية بهدف تطوير مستوى التنمية الاقتصادية وتطمح الدولة نحو سياسة التجديد الريفي واعتباره أهم آلية تسعى من خلاله تطوير القطاع الفلاحي.

و قد كانت للوسائل واللأجهزة المسخرة له عاملا حاسما فلولاها لكان يستحيل على الفلاحين القيام بالتركيب المالي الضروري لإنجاز مشاريعهم .

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الاولى :

-يعتبر قطاع الفلاحي أهم مفاتيح التنمية الاقتصادية بحيث للفلاحة دور كبير في تحقيق التنمية من خلال مساهمتها في توفير الغذاء وتكوين رأس المال كما أنها مصدر لليد العاملة ، وهذه الفرضية صحيحة بدليل ماتطرقنا اليه في الفصل الثاني .

الفرضية الثانية :

- يساهم القطاع الفلاحي من خلال الشعب الفلاحية في زيادة الإنتاج و من ثم التحقيق الاكتفاء الذاتي وهذا ما توصلنا إليه في الفصل الثالث و منه الفرضية صحيحة .

– الفرضية الثالثة :

و التي تنص على أن "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ساهم إلى حد كبير في ترقية المنتوج الفلاحي" تعتبر صحيحة و هذا ما لاحظناه من خلال الفصل الثالث حيث أن أغلب المنتجات في تزايد مستمر .

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- أثبتت الدراسة أن الارتقاء بالقطاع الفلاحي يساعد في حل العديد من المشاكل مثل مشكلة البطالة وتوفير الغذاء وغيرها من المشاكل.

ب- إن واقع الفلاحة في الجزائر يستدعي أن يكون هذا القطاع قطاعا استراتيجيا بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

ت- إن إهمال هذا القطاع له سلبيات عديدة على المجتمع.

ث- القطاع الفلاحي يساهم بنسبة كبيرة في اقتصاد الدول بصفة عامة.

ج- يعد القطاع الفلاحي حجر الأساس في الاقتصاد لارتباطه بباقي القطاعات الأخرى

الاقتراحات :

من خلال النتائج المتحصل عليها جعلنا نعطي بعض الاقتراحات والتوصيات كالتالي:

أ- الاهتمام بالقطاع الفلاحي وضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار من أجل النهوض بهذا القطاع.

ب- التفكير مليا في سياسة فلاحية تهتم أكثر بمشكل العقار الفلاحي ونحن متأكدين بأن الأرض الجزائرية لازالت ولحد الآن لم تقدم كل ما تملك من إمكانيات.

ت- الاهتمام بالدراسات المستقبلية الخاصة بالقطاع الفلاحي وهذا لتفادي الوقوع في الأزمات المفاجئة.

ث- التشجيع على الالتحاق بالتخصصات الخاصة بالفلاحة في التعليم العالي.

ج- السعي نحو تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة في القطاع من خلال تشجيع سكان المناطق الريفية على الاستقرار وعدم ترك الأرض التي لو اهتموا بها لكانت المصدر الحقيقي لتحسين مستواهم المعيشي.

الآفاق المستقبلية:

نقترح على الدفعات القادمة أن تقوم بالتعمق أكثر فأكثر في هذا الموضوع وعليه نطرح بعض الانشغالات التي من شانها أن تكون محل بحوث ودراسات مستقبلية ألا وهي:

أ- تقييم مختلف المشاريع التنموية الفلاحية.

ب- دور القطاع الفلاحي في تنمية المؤسسات الاقتصادية.

ت- أهمية القطاع الفلاحي في ترابطه مع الاستثمار.

قائمة المصادر والملاحق

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية :

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي،**التخطيط و التنمية الإقتصادية**،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،2011.
2. إدريس عزام، **مشكلات إدارة التنمية** ،الطبعة الأولى 2010،القاهرة ، مصر.
3. محمد أحمد الدوري، **التخلف الإقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية ،1987.
4. طاهر فريد بشير، **التخطيط الإقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة 1998.
5. فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، 2007، الأردن.
6. حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسات المالية**،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية ،1986.
7. محمد بلقاسم بهلول،**الجزائر بين الأزمة و الأزمة السياسية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
8. محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية قسم الإقتصاد كلية التجارة**، إسكندرية ، مصر 2000.
9. فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث ، للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2007.
10. كاتي ويلس، **نظريات التنمية و تطبيقاتها**، دار النشر العلمي والمطابع ،2005.
11. خبابة عبد الله، **تطور واستراتيجيات التنمية الاقتصادية** ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ، مصر 2014.
12. سهيلة فريد النباتي،**التنمية الإقتصادية دراسات و مفهوم شامل** ، دار الراية للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى 2015، عمان.
13. محمد صالح تركي القريشي ، **علم إقتصاد التنمية** ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان (الأردن) 2009.

14.غازي محمود ذيب الزعبي ، **البعد الإقتصادي للتنمية السياسية في الأردن** ، جدار الكتاب الحديث الطبعة الأولى ،عمان (الأردن), الطبعة الأولى 2009.

15.عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الإقتصادية تحليل جزئي و كلي** ،الدار الجامعية، 2007، الإسكندرية (مصر).

16.إسماعيل عبد الرحمان ، حربي عريقات ، **مفاهيم و نظم اقتصادية** ،طبعة أولى ، دار وائل للنشر عمان (الأردن) ، 2004.

17.علاء خرج الطاهر،**التخطيط الإقتصادي**، دار الراية للنشر ، الطبعة الأولى ،2010 ،عمان ،الأردن

18.كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، الدار الجامعية ببيروت (لبنان)، 1988.

19.مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات ومطبوعات**، الطبعة الأولى 2007 ،دار وائل للنشر ،الأردن.

20.رحمن حسن الموسوي ، **الاقتصاد الزراعي** ، دار أسامة للنشر ، الأردن، الطبعة الأولى، عمان 2013.

21.عنبر ابراهيم شلالي ، **التسويق الزراعي** ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن 2012.

22.عبد الوهاب مطر الداهدري ،**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي** ، الطبعة الأولى ،بغداد،العراق 1969.

23.السيد محمد أحمد السريتي ، **الموارد الاقتصادية (طبيعة و بشرية ،عذائية ، وبيئية)** ، رؤية للطباعة و النشر ، جامعة الإسكندرية،2011.

الكتب بالفرنسية:

Tata Mcgraw-hill D.N.Dwivedi ;Macroeconomics :Theory and policy ;3rd ed ; Education private limited ; New delhi ;india; 2010

أطروحات و مذكرات :

1. غردي محمد ، **القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، جامعة الجزائر-3-،2011-2012.
2. فوزية غربي ، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية** ، أطروحة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير جامعة منشوري قسنطينة،2007-2008.
3. سفيان عمراني ، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، شعبة تجارة دولية و تنمية مستدامة ، جامعة 08 ماي ، قالمة 2014-2015.
4. خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع – تحليل إقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2014-2015.
5. محمد أمين ، **دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الفلاحي** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات التأمين ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير جامعة سطيف ،2015-2016.
6. سايح بوزيد ، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2006-2007..
7. وليد حمدي باشا ، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نبل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2013-2014.

8. فادي مصطفى عبد الجواد أبو حلوب ، **محددات نمو القطاع الفلاحي في فلسطين** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة 2016.

9. عياش خديجة ، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر، 2010-2011.

10. غربي تماضر، **التمويل الصناعي و دورة في التنمية الإقتصادية** (مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر) تخصص : إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة ابن خلدون تيارت، 2016 – 2017.

11. بوخدية خديجة،بغالية خيرة،**تحليل أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة** حالة الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية ،تجارية وعلوم التسير قسم العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات العمل ،2017-2018،تيارت.

12. عزوز عبد الله،بليل حسن،**النمو الاقتصادي في الجزائر**-أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة2001-2016 على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات العمل،كلية ابن خلدون ،تيارت،2017-2018.

المجلات العلمية :

1. باشي أحمد ، **القطاع الفلاحي بين واقع ومتطلبات الإصلاح** ، مجلة الباحث العدد2003،2،جامعة الجزائر.

2. محمد بويهي ، **إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التنمية الزراعية المستدامة** ، الخلدونية في العلوم الإقتصادية ، مجلة علمية العدد 2012/01 جامعة تيارت، الجزائر.

3. علي عبد الرحمان علي ، **الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين** ، المجلة المصرية للتخطيط ، المجلد العاشر ، العدد الثاني،2002

الملتقيات :

1. بوعريوة ربيع ،**مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط** ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2017،

الملاحق

الملحق : رقم 01

Evolution des productions des cultures herbacées en Qx

Désignation	2011-2012			2012-2013			2013 - 2014		
	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement
Céréales									
- Blé Dur	120.023	2.280.600	19	109.079	2.127.500	19,5	97.971	1.579.000	16,11
- Blé Tendre	79.964	1.280.400	16	69.074	1.070.500	15,5	50.000	480.700	9,614
- Orge	100.313	1.650.000	16,45	124.196	2.743.000	22,08	67.514	850.000	12,58
- Avoine	16.207	149.000	9,19	14.017	182.221	13	10.010	90.300	9,02
Cultures maraîchères	10.560,50	3.498.614,8	331,29	12.588,3	4.190.169,6	332,86	11.453,65	3.718.183	324,62
Dont -Tomates	300	81.000	270	280	78.400	280	300	84.000	280
Dont - P. de Terre	4.886,50	1.342.774,8	274,79	5.428,38	1.498.369,4	276,03	5.074,81	1.451.643	286,04
Légumes Secs									
- Pois	116	812	07	200	1.600	08	280	850	3,03
Chiches	242	2.000	08,26	598	5.740	9,60	520	3.600	6,92
- Lentilles	1.000	3.000	03	-	-		100	500	5
- Fèves									
Fourrages									
- Sec	33.000	1.502.900	45,54	29.933	1.524.600	50,93	30.190	746.600	24,73
- Vert	7.970	372.555	46,74	8.970	475.400	52,10	7.965	203.400	25,53
T o t a l									

الملحق رقم:02

16.5 Evolution des productions des cultures herbacées en Qx

Désignation	2015 - 2016			2016 - 2017			2017 - 2018		
	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement
Céréales									
- Blé Dur	65575	1150000	18	121667	1904000	16	133837,5	2488000	18,59
- Blé Tendre	30300	312000	10	48000	500000	10	63987	847410	13,24
- Orge	87573	1155400	13	106212	1115200	10	137968	2350000	17,03
- Avoine	10083	124200	12	8080	80800	10	9293,5	129184	13,90
Cultures	12971	4236515	327	13455	4174272	12971	13226,95	4299161,3	325,03
Dont -Tomates	350	98000	280	350,5	95980	350	220	63000	286,36
Dont - P. de Terre	5749	1584500	276	5363,5	1469312	5749	5256,95	1611891	306,62
Légumes Secs									
Pois Chiches	342	2215	6	517	2800	5	399	2435	6,10
Lentilles	4400	46600	11	9650	105000	11	10226	76500	7,48
Fèves	-	-		20	44	2			
Fourrages									
Sec	87417	2002520	23	25960	519200	20	26524	1325478	49,97
Vert	8124	276010	34	8000	176000	22	7000	380000	54,29
T o t a l									

الملحق رقم: 03

16.6 Evolution des cultures permanentes 2016-2018

Désignation		Abricots	Pommes	Autres	Amandes	Raisins	Olives
2016	Sup.Totale plantée(ha)	2487	3223	7586	3092	1028	8714
	Sup.en production(ha)	795	3212	3791	805	530	2780
	Production(Qx)	19875	140000	140327	24200	32000	47600
	Rend(Qx/ha)	25	44	37	30	60	17
2017	Sup.Totale plantée(ha)	2491,5	3194	7579,5	3094	1029	8923
	Sup.en production(ha)	795	3182	3775	805	530	2780
	Production(Qx)	19000	140800	134965	16100	31800	47600
	Rend(Qx/ha)	24	44	36	20	60	17
2018	Sup.Totale plantée(ha)	1163	2375	3966	1032	561	4849,5
	Sup.en production(ha)	1102	2000	3448	900	530	3470
	Production(Qx)	22040	104000	128822	11700	42500	54800
	Rend(Qx/ha)	20	52	37	13	80	16

16.7 Cheptel

Effectifs du cheptel par espèce et par tête

- ✓ **OVINS** 2179348
  - * Dont Brebis 1541050
- ✓ **BOVINS** 47159
  - * Dont Vaches Laitières 27722
- ✓ **CAPRINS** 183631
  - * Dont Chèvres 109454
- ✓ **VOLAILLES** (Sujet)
  - * Dont
    - Poulets de Chair 6330443
    - Poules Pondeuses 80700
    - Dindes 338000
- ✓ **APICULTURE**
  - * Nombre de ruches 7977

16.8 Principales productions animales

Désignation	
Viandes Rouges dont :	298923
- Viande ovine (Qx)	265797
- Viande bovine (Qx)	20443
Viande Blanche (QX)	134819,5
-	
- Œufs (10^3 unité)	13935,79
- - Miel (Kg)	53982
- - Lait (HL)	1058942,8
- - Laine (Qx)	25084
-	

الملحق: رقم04

Répartition des terres :

Sur son aspect agricole, la wilaya se répartit comme suit :

- S.A.T	1.608.200 Ha
- S.A.U	705.650 Ha
Dont irrigué	27.500 Ha
- Terres improductives	38.926 Ha
- Parcours et pacages	395.400 Ha
- Forets	154.200 Ha
- Alfa	326.000 Ha

Répartition du foncier agricole :

Nature des exploitations		Nombre exploitations	Superficies
	Privés	**19.600**	**189.200**
	Concessions agricoles	**15.141**	**507.397**
	Fermes Pilotes	**7**	**8.350**
	ITGC+ITELV+ITAF	**3**	**703**
	Total	**34.741**	**705.650**

Le foncier agricole au niveau de la wilaya de Tiaret est constituée essentiellement des terres du domaine privé de l'état , soit 73 % par apport à la S.A.U totale, le reste est détenu par le secteur privé.

الملحق رقم :05

<u>Infrastructures hydrauliques</u> :

Les infrastructures que recèle la wilaya se résument comme suit :

Nature de l'infrastructure	Nombre	Capacités / Débits
Barrages (U)	03	100 hm^3
Retenues Collinaires (U)	17	10.04 hm^3
Forages (U)	2 513	2 513 litre/s
Puits (U)	3 330	6 600 litre/s

Sur les 03 barrages que compte la wilaya ,seul le barrage de Dahmouni d'une capacité de 42 Hm^3 est réservé pour l'irrigation agricole .

الملحق رقم :06

- **EVOLUTION DES PRICIPALES PRODUCTIONS**

Les différentes productions agricoles au niveau de la wilaya de TIARET ont connu une évolution considérable durant cette dernière décennie et ce grâce aux mesures d'accompagnement et de soutien de l'ETAT accordés au producteurs agricole et les potentialités dont dispos e la wilaya ces dernières nécessitent une véritable mobilisation pour leurs utilisation optimale et rationnelle .

L'évolution des principales productions agricoles de 1999 à 2014 se résume comme suit :

- **Céréales** : 1.330.000 qx à 3.000.000 qx
  (**avec une production de 6.000.000 Qx en2013)**
- **Fourrages** : 562.600 qx à 950.000 qx
- **Maraîchages** : 1.230.000 qx à 3.772.473 qx
- **Dont - P de terre** : 243.170 qx à 1.451643 qx
- **Oignon** : 687.834 qx à 1.597.000 qx
- **Viandes rouges** : 34.000 qx à 228.464 qx
- **Viandes blanches** : 19.367 qx à 93.264 qx
- **Lait** : 48.000.000 litres à 92.619.000 litres

Prévissions de production pour l'année 2015

- **Céréales : 3.070.000** qx
- **Fourrages : 667.800** qx
- **Maraîchages : 4.727.433** qx
  Dont - P de terre : 1.471.633 qx
  - Oignon : 2.470.300 qx
- **Viandes rouges : 262.618** qx
- **Viandes blanches : 178.800** qx
- **Lait : 110.200.886 litres**

الملحق رقم : 07

- MISE EN ŒUVRE DES DIFFERENTS PROGRAMMES DE DEVELOPPEMENT

SITUATION DES PROJET SOUTENUS PAR L'ETAT "FNRDA –FNDIA-FNRPA ET FNDA"

Situation de l'année 2000 au 2018

Programmes	Subvention Engagée	Soutien Réalisé	Taux de consommation (%) (Réalisé)
LAIT	302739635.91	240556051.97	1.24
VIANDE ROUGE ET BLANCHE	263085414.25	182019363	0.94
OLEICULTURE	3111649777	2143595775	11.09
ECONOMIE DE L'EAU	8295163686.50	5967068002.11	30.87
PRODUCTION DE SEMENCES DE CEREALES	6520153638	5314255845	27.49
ARBORICULTURE	5985514149	4925295915	25.48
ENERGIE	24621370	24621370	0.13
FLEUR COUPEE	4000000	-	0
APICULTURE	308306619.40	246561864	1.28
MACHINISME AGRICOLE	975346568.24	110098464.58	0.57
POMME DE TERRE	24468000	19470947	0.10
FROID	160998000	159014307	0.82
TOTAL GENERAL	25976046858	19332557905	

Nombre d'agriculteurs bénéficiaires du soutien : 21000

الملحق رقم :08

Canevas Synthèse WILAYA

Programmation quinquennale 2015-2019

Code Wilaya :		14		Nom :		TIARET				
	Superficies(Ha)	Bilan 2015	Superficies(Ha)	2 016	Superficies(Ha)	2 017	Superficies(Ha)	2 018	Superficies(Ha)	2 019
Blé dur	110 480	########	125 710	2 373 000	125 710	########	125 710	########	125 760	########
Blé tendre	45 000	630 000	72 035	1 438 900	72 035	########	72 035	########	72 035	########
Orge	65 960	989 400	130 170	2 306 000	130 170	########	130 473	########	130 480	########
Avoine	8 000	80 000	17 910	185 140	17 910	190 560	17 915	198 760	17 925	204 500
Céréales	229 440	########	345 825	6 303 039	345 825	########	346 133	########	346 200	########
Fourrages	32 995	667 800	44 450	2 908 529	45 340	########	45 720	########	46 165	########
Légumes secs	2 020	16 460	818	10 947	823	11 706	831	12 582	834	13 394
Dont: 1. Pois chiche	299	1 700	206	2 232	207	2 403	208	2 566	211	2 735
2. Lentille	1 567	14 400	473	5 366	480	6 010	486	7 215	497	7 853
Tomate industrie	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Tabac	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Maraîchage	12 204	########	14 322	5 127 800	14 442	########	14 604	########	14 860	########
Dont: 1. Pde	5 314	########	6 763	1 999 400	6 906	########	7 100	########	7 279	########
2. Oignon	3 370	########	4 793	2 635 200	4 929	########	5 007	########	5 056	########
3. Tomate	300	90 000	401	117 800	415	131 900	425	140 900	453	159 600
4. Ail	70	4 040	224	12 300	234	14 300	244	16 200	270	19 700
Viticulture	530	40 410	366	26 230	361	26 230	361	26 230	361	26 230
Agrumes	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Dont: Orange	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Noyaux Pépins	8 602	355 357	8 386	364 100	8 386	364 100	8 386	364 100	8 386	364 100
Olives	2 230	37 700	2 359	41 715	2 369	44 045	2 369	46 105	2 372	48 285
Olives à huile		5 000	-	4 573	-	4 923	-	5 241	-	5 584
Dattes		-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Effectifs(tetes)		Effectifs(tetes)		Effectifs(tetes)		Effectifs(tetes)		Effectifs(tetes)	
Viandes rouges		262 618	-	384 032	-	413 330	-	445 586	-	481 299
Viande ovine	1387821	227 103	#########	260 007	#########	277 976	#########	299 173	#########	321 248
2.Viand	31696	21 680	33 839	23 146	35 454	24 251	36 719	25 116	39 484	27 007
Viandes blanch	5540667	115 420	-	167 301	-	181 200	-	195 800	-	209 700
oulet de chair	5322778	95 810	#########	125 128	#########	135 428	#########	146 236	#########	157 766
2. Dinde	217889	19 610	468 584	42 173	508 584	45 773	550 711	49 564	577 040	51 934
Lait (103 litres)		110 200	-	98 500	-	100 900	-	103 000	-	104 601
Dont: Lait	31696	82 791	33 839	73 100	35 454	75 700	36 719	77 800	39 484	80 800
Collecte lait		7 563		15 702		17 300		19 301		21 500
Oeufs (103 un	94480	18 717	62 540	15 500	65 403	16 196	67 461	16 705	70 290	17 404
Miel	6566	527	7 174	574	7 883	631	8 469	678	8 956	716
Laine	1824500	21 894	#########	30 657	#########	32 143	#########	33 104	#########	35 504

الملحق رقم :09

République Algérienne Démocratique et Populaire	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
Volume de la main d'œuvre au niveau des exploitations agricoles	حجم اليد العاملة في المستثمرات الفلاحية

Campagne agricole 2017/2018 الموسم الفلاحي

Wilaya : TIARET
Code : 14

Statut ou programme البرنامج	Nombre d'exploitation عدد المستثمرات	SAU المساحة الصالحة للزراعة	Main d'œuvre permanente اليد العاملة الدائمة						TOTAL permanents مجموع الدائمين 1+2+3= (A)		Main d'œuvre saisonnière اليد العاملة الموسمية				EEP معادل العمل الدائم (B)	TOTAL M. d'œuvre مجموع اليد العاملة (A+B)
			Exploitant المستثمر (1)		Co-exploitant شريك المستثمر (2)		Ouvrier permanent عمال دائمين (3)				Nbre de saisonniers عدد الموسميين		Nbre de jours travaillés عدد الأيام المُشتغلة			
			Hommes رجال	Femmes نساء	Hommes رجال	Femmes نساء	Hommes رجال	Femmes نساء	Hommes رجال	Femmes نساء	Hommes رجال	Femmes نساء	Hommes رجال	Femmes نساء		
Concessions (Ex EAC-EAI) حق الامتياز	10 808	284 902	11 251	988	3 888	986	2 082	51	**17 221**	**2 025**	16 216	38	667 530	1 105	**2 786**	**22 032**
EAC en cours de transformation مستثمرات جماعية في طور التغيير	591	28 654	992	92	566	217	352	33	**1 910**	**342**	1 956	3	116 222	90	**485**	**2 737**
EAI en cours de transformation مستثمرات فردية في طور التغيير	2 789	58 891	2 623	164	1 457	379	907	25	**4 987**	**568**	3 277	35	118 325	975	**497**	**6 052**
EAI (Arches, communales) مستثمرات فردية(عرش, بلدية)	11 101	162 721	10 580	354	2 999	313	2 828	63	**16 407**	**730**	16 417	40	488 825	1 295	**2 042**	**19 179**
EA Privées مستثمرات خاصة	12 010	153 316	11 311	820	3 466	422	2 001	25	**16 778**	**1 267**	15 844	6	588 448	180	**2 453**	**20 498**
Prog. Mise en valeur par la concession الاستصلاح عن طريق الامتياز	347	7 145	362	6	33	-	77	-	**472**	**6**	400	-	5 352	-	**22**	**500**
Prog. Mise en valeur APFA الاستصلاح عن طريق الحيازة	732	3 101	725	7	28	-	272	-	**1 025**	**7**	350	-	9 501	-	**40**	**1 072**
Exploitations issues des programmes des forêts مستثمرات ناتجة من برامج الغابات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Fermes Pilotes مزارع نموذجية	7	7 403	-	-	-	-	201	7	**201**	**7**	150	2	16 220	-	**68**	**276**
Stations expérimentales محطات تجريبية	3	649	96	28	-	-	-	-	**96**	**28**	30	-	240	-	**1**	**125**
Eleveurs sans terre مربين من دون أرض	3 441	-	3 411	20	230	6	1 727	14	**5 368**	**40**	3 450	69	62 123	555	**261**	**5 669**
Autres exploitation مستثمرات أخر	96	840	104	-	11	-	20	-	**135**	-	114	-	6 240	-	**26**	**161**
TOTAL المجموع	**41 925**	**707 622**	**41 455**	**2 479**	**12 678**	**2 323**	**10 467**	**218**	**64 600**	**5 020**	**58 204**	**193**	**2 079 026**	**4 200**	**8 680**	**78 300**
TOTAL GENERAL المجموع العام			**43 934**		**15 001**		**10 685**		**69 620**		**58 397**		**2 083 226**			